جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

بناء السلام الليبرالي في مالي:

دراسة تقييمية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:
شريفة دقيش

إشراف الدكتور:
نبيل بويبية

لجنة المناقشة

1/أ/خالد بوزوالغ	.....رئيسا
2/ د/ نبيل بويبية	.....مشرفا ومقررا
3/ أ/بلعمري سليمة	.....مناقشا

السنة الجامعية :2019/2018

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

والذي أمدني بصبر وقوة وعزيمة وإرادة لإنهاء هده المذكرة .

والشكر الموصول الأستاذ المشرف الدكتور:**نبيل بوبيية**، الذي لم يبخل علي بنصائحه البناءة القيمة ،وأمدني بما يستطيع من الكتب والمعلومات لتثمر مجهوداتنا معا هذا العمل المتواضع.

لكل أساتذة قسم العلو م السياسية بجامعة سكيكدة

.

إهـداء

إلى عائلتي الكريمة

إلى والدي العزيزين

إلى زوجي

إلى ولدي: أبو بكر جواد وأمنية

إلى كل بناة السلام

أهدي هذا العمل

الطالبة : * شريفة دقيش*

العنوان: بناء السلام الليبرالي في مالي: دراسة تقييمية.

ملخص:

يتناول موضوع بناء السلام الليبرالي في مالي؛ دور الأمم المتحدة في اعادة بناء السلام والدولة، وفق رؤية ليبرالية، تبنتها لمعالجة الأوضاع في مناطق ما بعد النزاع، ودور البعثة المتكاملة المتعددة الابعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في اعادة الاستقرار وبسط الحكومة لسيطرتها على كل مناطقها خاصة شمالا، ودور باقي البعثات والفواعل الدولية إلا أنها لم تنجح في اعادة السلام والأمن في مالي والمنطقة.

إن دراسة هذا الموضوع من مواضيع العلاقات الدولية، سلط الضوء على تطور بناء السلام حتى ظهور بناء السلام الليبرالي؛ وتطبيقه في برامج الأمم المتحدة ،واستراتيجياتها والياتها في مالي، مع محاولة تقييم دور البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ منذ انشائها وحتى نهاتها في 30 جوان 2019 ،ومعرفة مدى نجاح مهمة البعثة من فشلها، ووصولنا الى نتيجة مفادها استحالة تطبيق النموذج الليبرالي افريقيا، وضرورة البحث عن حلول داخلية، محلية واقليمة، يكون الالمام بها وتطبيقها حلا للنزاعات والصراعات الافريقية.

الكلمات المفتاحية:

بناء السلام، بناء السلام الليبرالي الأمم المتحدة، البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مالي.

Title: Liberal Peace in Mali An Evaluation Study.

Summary:

Discus the role of United Nations in the reconstruction of Peace and State, in accordance with a Liberal vision adopted to deal with post-conflict situations, and the role of the integrated multi-dimensional mission to stabilize Mali in restoring stability and the government's control of all its regions, and the role of the international missions and initiatives, but failed to restore Peace and Security in Mali and the region.

The study of this subject from international relations ,highlighting the evolution of peace building, until the liberal peace-building, its applications in United Nations program, strategies and mechanisms in Mali, while attempting to assess the role of the integrated Multidimensional Mission for Stabilizing Mali until 30june 2019,to know the success and the failure ,and to reach the conclusion that the impossibility of applying in Africa, and must to search for internal solutions local, and regional ,to be familiar with and applications of solution to African conflicts and wars.

Key Words:

Peace building, liberal Peace building, Uited Nations, Multi-Dimentional Integration Mission for Stabilization in Mali, Mali.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: بناء السلام الليبرالي: مدخل مفاهيمي ونظري.

المبحث الأول: مفهوم بناء السلام والمفاهيم المرتبطة به.

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام.

المطلب الثاني: المفاهيم ذات العلاقة والمشابهة لبناء السلام.

المبحث الثانى: ماهية بناء السلام الليبرالي: المفهوم والمجالات.

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام الليبرالي.

المطلب الثاني: مجالات بناء السلام.

المبحث الثالث: فواعل بناء السلام الليبرالي في الأمم المتحدة.

المطلب الأول: لجنة بناء السلام.

المطلب الثاني: مكتب دعم بناء السلام.

المطلب الثالث: صندوق بناء السلام.

المبحث الرابع: الإطار النظري لبناء السلام.

المطلب الأول: نظرية السلام الليبرالي.

المطلب الثاني: المقاربة النقدية لبناء السلام.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية الأخرى المفسرة لبناء السلام.

الفصل الثاني: بناء السلام الليبرالي في مالي: دراسة في برامج الأمم المتحدة.

المبحث الأول: تحديات بناء السلام في مالي.

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة (الدولة الفاشلة).

المطلب الثاني: تنامي المجموعات الإرهابية.

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة.

المبحث الثاني: المرجعية القانونية لبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي.

المطلب الأول: الإرهاصات الأولية لإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي.

المطلب الثاني: تشكيل وعمل لجنة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

المبحث الثالث: مهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

المطلب الأول: تحقيق الإستقرار ودعم تنفيذ خريطة الطريق.

المطلب الثاني: توفير حماية المدنيين وحقوق الإنسان والعدالة والتراث.

المطلب الثالث: المهام المنوطة بالبعثة المتكاملة بعد تمديد ولاية البعثة.

المبحث الرابع: التعاون المشترك بين البعثة وباقي البعثات والفواعل في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: التعاون الإفريقي في مالي.

المطلب الثاني: التعاون بين البعثة والدول الأوروبية في مالي.

الفصل الثالث: تقييم بناء السلام الليبرالي في مالي.

المبحث الأول: تقييم بناء السلام على ضوء النظريات المفسرة.

المطلب الأول: على ضوء مقاربة بناء السلام الليبرالي.

المطلب الثاني: النظرية النقدية لبناء السلام.

المطلب الثالث: نظرية التغيير في بناء السلام.

المبحث الثاني: تقييم بناء السلام في الجانب السياسي والمؤسساتي.

المطلب الأول: تقييم بناء السلام في الجانب السياسي.

المطلب الثاني: تقييم بناء السلام في الجانب المؤسساتي.

المبحث الثالث: تقييم بناء السلام في جوانب الدفاع والأمن.

المطلب الأول: الإنجازات على أرض الواقع في مالي.

المطلب الثاني: معوقات تحقيق السلام في جوانب الدفاع والأمن.

المبحث الرابع: تقييم بناء السلام في مجالات ا لتنمية الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: تقييم بناء السلام في المجال الإقتصادي والإجتماعي.

المطلب الثاني: تقييم بناء السلام في المجال الثقافي.

المبحث الخامس: تقييم بناء السلام في جوانب المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية.

المطلب الأول: تقييم بناء السلام في جوانب ا لمصالحة والعدالة.

المطلب الثاني: تقييم بناء السلام في القضايا الإنسانية.

الخاتمة

مقدمة

مقدمة:

أصبح عالم اليوم محفوفا بالصراعات والنزاعات التي استحال معها توفير السلام لشعوبها، والاستقرار لدولها، وخلق جوا من الريبة والشك، أفشل كل النوايا الحسنة والمشاريع الرامية لخلق سلام دائم، وأجهض كل المحاولات الهادفة التي التعاون في مختلف المجالات.

إن عالم ما بعد الحرب الباردة، أوجد نوعا جديدا من النزاعات الداخلية، والتي شكلت بيئة صراعية أثرت انعكاساتها على الدولة المجاورة وأمنها، ما شكل قلقا وانشغالا دوليا، فعل دور المنظمات الإقليمية والدولية الأممية، الحكومية منها وغير الحكومية، وجعلها من صميم أولوياتها، لمنع انتشار النزاعات، مركزة على خلق بيئة قوامها السلام و الأمن، قائمة على مبادئ القانون الدولي و الإنساني، و احترام الحقوق و الحريات، و نشر قيم الديمقراطية.

وقد ازدادت وتيرتها النزاعات بعد موجة التحول الديمقراطي، التي ثارت مطالبة أنظمتها القائمة بمزيد من الحقوق والحريات السياسية والمدنية والمشاركة في صنع القرار دونما ضغوط أو إجحاف، أو بناءً على انتماءاتها؛ سواء كانت عرقية، إيديولوجية، سياسية أو دينية.

لقد ركزت الأمم المتحدة على معاجلة هذه الظاهرة و إحلال السلام و حفظه ومحاولة بناءه، و جعلها أساس عملها، حيث عملت بالشراكة مع هيئات دولية و إقليمية صولا لغاية بناء السلام واستدامته وعدم النكوص إلى النزاع مجددا، مركزة في عملها على مبادئ السلام والديمقراطية التي تولي أهمية قصوى لبناء الدولة وفق رؤية ليبرالية، بناء على عدة مجالات سياسية، اقتصادية، اجتماعية و أمنية.

وقد عرف بناء السلام تطورا ملحوظا في أعمال البعثات الأممية شرعتها مواثيق الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، خولها استخدام العديد من الوسائل من دبلوماسية ووساطة وإعادة إعمار وصولا إلى التدخل العسكري.

لقد عرقت مالي كغيرها من الدول المأزومة؛ العديد من النزاعات الداخلية التي غذتها الظروف المتردية من هشاشة الدولة وضعها عن تلبية الاحتياجات الضرورية لشعوبها وتزايد

المشاكل الاجتماعية وغياب التنمية وتباينها بين أقاليمها، خاصة شمالا، حيث عانت من التهميش؛ ما ولد سخطا ومناداة الطوارق بالانفصال ومزيدا من الحقوق، ناهيك عن مختلف النزاعات بين طوائفها وإثنياتها، كما أن هناك عدة تهديدات لا تماثلية، عصفت بكيان الدولة المالية وجعلتها عاجزة عن مسايرتها، واستحالة عودتها إلى الأمن والاستقرار السابقين.

ما حتم عليها البحث عن حلول خارج نطاقها المحلي والإقليمي، و قد ساهمت الأمم المتحدة في بناء السلام العالمي، و حملت راية التدخل لاستعادته و حماية الشعوب، منشئة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة لأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وفق مقاربة بناء السلام ليبرالي.

أهمية الموضوع:

لموضوع السلام أهمية كبرى في زمن كثر فيه الحروب والنزاعات، خاصة في القارة الإفريقية ومحاولات الأمم المتحدة لحفظه في مالي، ودورها الحيوي في ذلك ولهذه الأهمية نوعين:

الأهمية العلمية:

يندرج الموضوع في إطار الدراسات السلامية المهتمة بدور الأمم المتحدة وبعثات السلام المختلفة، والذي يكتسي أهمية بالغة خصوصا مطلع القرن الجديد، باعتبارها من الفواعل الأساسية لبناء السلام، التي طورت باستمرار آلياتها وهياكلها، وفق إطار تشاركي تعاوني لمختلف الفواعل وأصحاب المصلحة.

الأهمية العملية:

- معرفة دور البعثة المتكاملة، المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في بناء سلام ليبرالي في مالي والمنطقة.
- دراسة مختلف القرارات الأممية والتقارير، ومدى فعاليتها في بناء السلام وحفظه.

- التعرف على عمليات بناء السلام وفق المنظور الليبرالي المستحدث، بعد ما كان مقتصرا على حفظه باستخدام القوة العسكرية، وصولا إلى اعتماده على النظريات السلامية وتحويل الصراع وحله لضمان الأمن والاستقرار.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الأمم المتحدة في بناء سلام ليبرالي في مالي، بواسطة البعثة المتكاملة المتعدة الأبعاد؛ بالشراكة مع مختلف الفواعل الإقليمية والدولية. ومدى قدرتها على إنهاء النزاع بالمنطقة؛ باعتبارها الآلية الجديدة لمنع العودة إلى الصراع، باعلاء القانون الدولي والإنساني وحقوق الإنسان والديمقراطية، ومدى ملاءمة تطبيق النموذج الليبرالي في مالي وإفريقيا، لما تحمله القارة من خصوصيات واختلافات.

مبررات اختيار الموضوع:

تتراوح أسباب اختيار موضوع: **السلام الليبرالي في مالي: دراسة تقييمية**، بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، **فالذاتية** منها تتمثل في:

- –الرغبة في التوغل في الدراسات السلامية والإفريقية، والتي لا تلق حظها من الدراسة، وتم التركيز على مالي لقربها الجغرافي وتأثيراتها المباشرة على الجزائر.
- –محاولة التعرف على بناء السلام الليبرالي والإلمام بحيثياته، ومدى ملاءمته للتطبيق إفريقيا.

3. الفضول الدائر حول عنوان البحث، كونه جديد ومختلف عن المواضيع المطروحة.

الأسباب الموضوعية:

- التعرف على أدوار الأمم المتحدة في إفريقيا عامة، ومجال بناء السلام؛ خصوصا بعد تطوره وآلياته.
- يعد من أبرز مواضيع العلاقات الدولية والأفريقية أهمية، خصوصا بعد التدخل الأجنبي، وغياب أثار الانفراج.

- أهميته في حد ذاته، خاصة في الوقت الراهن، بعد تزايد الاهتمام بمنطقة الساحل ومالي وكثرة التنافس على أراضيها وثرواتها.
- نقص الدراسات المتخصصة في بناء السلام.

إشكالية الدراسة:

إن حروب ونزاعات ما بعد الحرب الباردة ، وتهديداتها المنتقلة بين الدول والقارات وتأثيراتها المباشرة على كينونة الدولة، واستمرارها ككيان واحد ، ودورها في استقرار المجتمعات المحلية كما الدولية، شكلت أسباب غياب السلام والأمن، وتكوين بيئة من العنف، الخوف واللايقين.

ونظرا لتوجس العالم من نشوب حرب عالمية ثالثة (ولتحقيق مصالحها كذلك)، جعل مختلف الفواعل الدولية والمحلية، تتحالف من أجل بناء سلام في المناطق ، ومحاولة تهدئة الأوضاع دون اللجوء إلى الوسائل القمعية، وهذا ما اعتمدته الأمم المتحدة، وحاولت من خلال بعثتها المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من بناء سلام ليبرالي بها.

من أجل ذلك؛ تم طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم السلام الليبرالي المتضمن في اعمال واستراتيجيات الامم المتحدة في بناء سلام دائم في مالي ؟

يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من **الأسئلة الفرعية** وهي كالتالي:

1-ما هو الإطار المفاهيم والنظري المفسر لبناء سلام؟
2-ما المقصود بالسلام الليبرالي، و ما هي مجالاته و فواعله؟
3-ماهي التحديات التي تواجهها البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي منذ إنشائها عام 2013؟
4-هل يعد اعتماد بناء السلام الليبرالي في مالي ناجحا وفعالا؟

ولتحليل هذه الأسئلة الفرعية، فقد تم وضع مجموعة **من الفرضيات** وهي:

الفرضية الرئيسية:

نجاح استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام الليبرالي؛ تتوقف على إشراك الأطراف المحلية، وأخذ المتغيرات والخصوصيات بعين الاعتبار.

1-الظروف الداخلية المتردية لمالي وعجزها على حل مشاكلها محليا، وغياب حلول إقليمية خول الأمم المتحدة التدخل لبناء سلام في المنطقة.

2-اعتماد بعثة الأمم المتحددة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي، على برامج واستراتيجية شاملة ومتكاملة لبناء السلام، يخول لها النجاح.

3-كلما أخذت الأمم المتحدة بخصوصية المجتمعات وبيئتها الداخلية وخاصة الأفريقية، فإن هدفها لبناء السلام وبناء الدولة سيكون ناجحا.

حدود الدراسة:

1. المجال المعرفي:

تنتمي الدراسة لحقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الدراسات السلامية، والتي تعني بدراسة المناطق المتأثرة بالنزاعات والحروب وتأثيراتها على حالة استقرار الدول، وكيفية التدخل لبناء وتوفير بيئة آمنة تضمن الاستقرار داخليا، وخارجيا، سواء كان التدخل متعدد الأطراف : من طرف دول الجوار المنظمات الإقليمية، أو دولي بواسطة المنظمات الدولية أو بتفعيل دور حكومات الدول المتضررة، أو كل الفواعل مجتمعة في إطار تعاوني.

2. المجال المكاني:

و يخص الإطار الجغرافي، وبالنسبة لموضوعنا فهو ينتمي إلى الدراسات الإفريقية وبالتحديد دولة مالي بطبيعتها الجغرافية والجيوسياسية، والتي جعلتها محل أطماع العديد من الدول، وتنافسها فيما بينها ما ولد هدا الاهتمام حالة النزاعات والحروب والصراعات المنتشرة في المنطقة، ومجموع التحديات الداخلية النابعة من خصوصيتها العرقية والأثنية، وموقعها

الرابط بين مناطق انتشار الجريمة المنظمة ونشاط الجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية في دول الساحل، وحتى المغرب، وصولا لأوروبا.

المجال الزماني:

إن الفترة الزمنية التي عالجتها الدراسة امتدت منذ إنشاء القرار الأممي رقم 2100 عام 2013، الذي أنشأت وفقه ، البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل إرساء سلام ليبرالي بها، والذي خول لقوات حفظ السلام التدخل بها، وبدء مهامها بالتعاون مع مختلف الوكالات الأممية، الدولية، والإقليمية، إلى غاية تاريخ 30 جوان 2019، باعتباره تاريخ نهاية ولاية البعثة.

المقاربات المنهجية والنظرية:

لقد تم اعتماد مجموعة من المناهج والمقتربات النظرية، وهي عبارة عن توليفة اعتمادها يلم على إحاطة بالموضوع المدروس وهي:

المنهج التاريخي:

على اعتبار أن للعلاقات الدوية جذور وامتدادات في الماضي، يهتم بدراسة الوقائع والأحداث السياسية، وبيان مدى تأثيرها في الأحداث وسياسات الدول، وكذا انعكاساتها في الوقت الراهن،[1] والذي يعنى الباحث بتوظيفه، لجمع المعطيات السابقة حول قضية معينة واستخدامها في تفسير الأحداث السابقة والحالية، واستشراف الأحداث المستقبلية، وقد استخدمنا هذا المنهج في دراستنا لتتبع التطور التاريخي للأزمة المالية، وتطور آليات ومهام الأمم المتحدة وبعثتها منذ إنشائها.

[1]– طه حميد حسن العبنكي ونرجس حسين زاير العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، (بيروت، منشورات ضفاف، ط1، 2015)، ص.87.

منهج تحليل المضمون:

المستخدم في تحليل الخطابات ومختلف الوثائق بهدف الخروج بنتائج تساعد على دعم الموضوع البحثي، وقد استخدم في تحليل القرارات الأممية، وتقارير الأمين العام ومختلف الرسائل الصادرة عن مجلس الأمن.

منهج دراسة حالة:

يحاول جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء؛ فرد، مؤسسة، نظام أو مجتمع يقوم بالتعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، وجميع مراحلها قصد الوصول إلى تعميمات علمية، قصد بها وإدراك خفاياها.[1]

وحصر الدراسة في نموذج واحد ،وحالة واحدة، بهدف التركيز عليها وجمع المعلومات والفرضيات الخاصة بها، نظر لعدم القدرة على الإلمام بمظاهر بناء السلام في العالم ومختلف ممارسات هيئة الأمم المتحدة في ذلك، وذلك من خلال، اختيار نموذج مالي باعتباره من الدول المأرومة، التي ساهمت الأمم المتحدة في بناء السلام بها عن طريق هياكلها، والتدخل على أراضيها.

المقاربات النظرية:

تم الاعتماد على إطار تحليلي تكاملي، ضم العديد من المقاربات النظرية، والتي اعتمدت على تحليل مختلف الوحدات، الدولة، ومختلف الفواعل ما فوق دولاتية وهي:

المقاربة الليبرالية:

والتي تقوم بأدوار الفواعل الأخرى فوق دولاتية في تشكيل تعاونات، وبعد السلام بالنسبة لليبراليين الحالة العادية للأشياء، ويؤمنون بإمكانية التقدم في التاريخ البشري من

1- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج والأدوات)، (الجزائر، دار هومة، 2002)، ص.87.

خلال التخلص من الفراغ، وتبني مبادئ الشرعية بتجاوز الديمقراطيات الليبرالية لغرائز العنف و التطرف و إسقاط هذه المبادئ على المجال الدولي[1].

المقاربة الإثنو- واقعية:

باعتبار الانتماء الاثني المحرك والمحدد لسلوكيات المجموعات الأثنية ،فمن خلال تحليل التركيبة البشرية، والأطر السوسيولوجية المحددة لمستوى وطبيعة التفاعل بين جماعات الطوارق و النظام السياسي، نجد أن النزاع تحركه حتمية الصراع الدائم بين عناصره، أي صراع مركز/هامش، و بإسقاطها على مالي،نلحظ أنه و نتاجا للوضع القبلي القائم ،و انعدام الثقة و تنامي الشعور بالخوف المتبادل و انتقاله إلى باقي الإثنيات الموزعة بين دول الجوار، ولد ما يصطلح عليه "**التضامن الإثني المصلحي**"، العاكس للشعور العميق بالانتماء الهوياتي لعرقية معينة على حساب باقي الإثنيات[2].

المقاربة النسوية:

والتي تنادي بالمساواة بين الجنسين واضطلاع المرأة بأدوار مهمة تتخطى المشاركة، مع ضرورة التوجيه لإنشاء مجتمع أساسه احترام حقوق الأفراد، وتوظيف مختلف إمكانياته وطاقاته، والمطالبة بتوفير مكانة للمرأة في ظل الحريات والديمقراطية.

كما تم اعتماد مجموعة من **المقتربات تتمثل** في:

مقترب الدور:

على اعتبار موضوع الدراسة يتمحور حول دور الأمم المتحدة في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، فكان من الضروري الاعتماد على مقترب الدور في تحليل الأدوار المختلفة للبعثة المتكاملة، و ربطها بالواقع والممارسات الفعلية والضرورية ، وفاعليتها في

1 - سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد حفار، القاهرة، سلسلة العلاقات الاجتماعية للباحثين، الطبعة الأولى، 2015، ص ص. 93-94.

2– يحي مشرط، "الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي"، **الحوار المتوسطي**، المجلد 3، العدد 2 سبتمبر 2018، ص.230.

ظل مختلف المتغيرات الخاصة بالبيئة الداخلية و الخارجية، كما أن دورها عبارة عن ترجمة لنظرية السلام الليبرالي.

المقترب القانوني:

يعد أهم مدخل منهجي استخداما في مجال القانون والعلوم السياسية، يركز على دراسة الأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية في الجوانب القانونية، ومدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، أي تطابق الفعل مع القاعدة القانونية مركزة على شرعية الفعل والمؤسسة، افتراضا لوجود مجموعة من المعايير والضوابط والقواعد[1]، وقد تم اعتماده عبر دراسة مختلف القرارات التقارير الأممية في مجال بناء السلام وإعادة الإعمار.

المقترب المؤسسي:

يساعد في الدراسات بوصفه للمؤسسات السياسية للدولة، أو المنظمة يولي أهمية بالغة للهياكل والأطر الرسمية، ومدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية مولية أهمية للتطور التاريخي[2]، وقد تم الاعتماد عليه من خلال التطرق لهيكلية الأمم المتحدة الخاصة ببناء السلام المكونة من لجنة بناء السلام، ومكتب دعم لجنة بناء السلام و الصندوق، ومختلف الوكالات و البرامج المساهمة، في هذا المجال.

أدبيات الدراسة:

لقد تم تناول مسألة مالي في عديد الدراسات على اختلافها، وكل دراسة تركز على جانب من جوانب هذه الأزمة ،والظروف المحيطة بها، أو الجهود المبذولة من أجل حلها لكن الملاحظ هو ؛نقص الدراسات التي تتناول بناء السلام الليبرالي في المنطقة، فقد ركزت معظمها على التحديات والتهديدات التي تواجهها، ولقد استعنت في دراستي بمجموعة من الدراسات أوجز أهمها في:

[1] - محمد شبلي، **مرجع سابق**، ص 117.
[2] - **المرجع نفسه**، ص 120.

– أطروحة الدكتوراه بعنوان: "**الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلام في منطقة الساحل الإفريقي، التحديات والرهانات**" من إعداد الطالب **بوبيبه نبيل**، نوقشت بجامعة الجزائر، للسنة الجامعية 2018–2019. عالجت هذه الأطروحة مختلف الطروحات الإقليمية، والدولية و الأممية في الساحل، مركزة على جهود الأمم المتحدة في طرح نموذجها الليبرالي في المنطقة الإفريقية عبر وكالاتها المختلفة، على غرار البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، و كذلك على خريطة الطريق الجزائرية ؛ التي حاولت و أفلحت في جمع الأطراف المتخاصمة على طاولة المفاوضات، و أوجدت التوافق حول رؤيتها في حل الأزمة.

– أطروحة دكتوراه بعنوان: **استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ: العراق نموذجا 2003–2016**، من اعداد الطالبة: **خيرة لكمين**، تخصص إدارة دولية، والتي نوقشت بجامعة قالمة للعام 2017–2018، ناقشت بناء السلام وتطوره منذ إنشاء الأمم المتحدة، خاصة بعد نهاية الحب الباردة، وازدياد اعتماد عليها في استراتيجياتها، وهذا ما تم تطبيقه في العراق بعد الغزو الأمريكي من أجل بناء سلام مستدام.

تبرير الخطة:

لقد حاولت دراسة موضوع السلام الليبرالي في مالي، وفق خطة مفصلة حاولت من خلالها الإلمام بكل جوانبها الهامة متتبعة الخطوات التالية:

تناولت في الفصل الأول الموسوم بالمدخل المفاهيمي والنظري لبناء السلام، استعراضا عاما لما سيتم التطرق له، حيث تناول المبحث الأول دراسة لمفهوم بناء السلام و المفاهيم المشابهة له، و جاء في المبحث الثاني ماهية بناء السلام الليبرالي ، مفهومه ومجالاته، أما المبحث الثالث فقد تناول فواعل بناء السلام الليبرالي في إطار الأمم المتحدة، و التي جعلته من صميم أشغالها متمثلة في لجنة بناء السلام، مكتب دعم لجنة بناء السلام، و صندوق بناء السلام، أما المبحث الأخير فعبارة على إطار نظري تناول مختلف النظريات التي فسرت بناء السلام، انطلاقا من نظرية بناء السلام الليبرالي، فالنظرية النقدية انتهاء بالمقاربات السلامية الأخرى.

أما الفصل الثاني، المعنون ببناء السلام في مالي، دراسة في برامج الأمم المتحدة، جاء في أربعة مباحث متكاملة، تناول أولها تحديات بناء السلام في مالي، متمثلة أساس في أزمة بناء الدولة، تنامي المجموعات الإرهابية، والجريمة المنظمة، وجاء المبحث الثاني ليتحدث عن المرجعية القانونية في إنشاء البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، انطلاقا من الإرهاصات الأولية لفكرتها حتى إنشائها وتكوينها، أما المبحث الثالث فتناول المنوطة بها من تحقيق الاستقرار وتوفير الحماية بأنواعها، انتهاء بالمهام المستحدثة بعد تمديد ولاية البعثة المتكاملة، و جاء المبحث الأخير لدراسة التعاون المشترك بين البعثة الأممية و بين باقي البعثات و الفواعل في المنطقة.

أما الفصل الثالث والأخير، فقد تناول تقييم لبناء السلام الليبرالي في مالي والمنحصر في عمل البعثة المتكاملة لتحقيق استقرار في مالي. والذي قسم إلى خمسة مباحث تناول الأول تقييما عاما لبناء السلام على ضوء النظريات المفسرة له، تليها تقييم السلام في الجوانب المؤسساتية والسياسية. أما المبحث الثالث، فتناول تقييم جوانب الدفاع والأمن، وجاء الرابع لدراسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أما المبحث الخامس والأخير، فقد تناول تقييم جوانب المصالحة والعدالة القضايا الإنسانية.

الفصل الأول:

بناء السلام الليبرالي: مدخل مفاهيمي ونظري

تمهيد:

عرف عالم ما بعد الحرب الباردة الكثير من الأزمات الدولية، والصراعات الداخلية التي استحالت معالجتها محليا، والتي أدت إلى انتشار الحرب وغياب السلام، والعديد من التهديدات الأمنية المنتقلة بين دول الجوار والعالم، زادها حدة ضعف الدول وهشاشتها وفشلها في التعامل مع نزاعاتها، ما أذى إلى الخراب والدمار في دولها، وعلى تنوعها اقتصادية اجتماعية وإنسانية.

ما حتم السعي إلى إيجاد آليات جديدة مساعدة على إرجاع الأمن المغيب، والقضاء على النزاعات الدولية وتحدياتها، على اختلاف أسبابها وأطرافها، وهو ما تبنته الأمم المتحدة باعتبارها الراعي لنشر الأمن والسلم الدوليين.

وقد تطور المفهوم ، تطورا ملحوظا منذ سبعينيات القرن الماضي وتقاطع مع العديد من المصطلحات ذات الصلة، التي تساهم وتساعد على بناءه، و امتدادا له، وأساسا صلبا لانطلاقه وتوسعه؛ كصنع السلام، فرض السلام، حفظ السلام، إعادة الإعمار والدبلوماسية الوقائية، كما أن النظريات والمقتربات المفسرة لبناء السلام تعد من أحدث نظريات العلاقات الدولية، والتي عرفت تجديدات متزامنة مع تطور المفهوم، وظهور بناء السلام الليبرالي المعتمد من طرف الأمم المتحدة في مشاريعها السلامية المختلفة في دول العالم.

وسنحاول في هذا الفصل الإحاطة بمفهوم بناء السلام، والمفاهيم ذات الصلة المشابهة له، ومفهوم بناء السلام الليبرالي ومجالاته المختلفة، وآليات الأمم المتحدة المتبعة في بناءه، ناهيك عن الإطار النظري المفسر لبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع.

المبحث الأول: مفهوم بناء السلام والمفاهيم المرتبطة به.

يتقاطع مفهوم بناء السلام مع مجموعة من المصطلحات ذات الصلة، وكثيرا ما يتم استخدامها مكان بعضها، ولإبراز الاختلافات الموجودة، لابد أولا من تعريف بناء السلام، وتوضيح مختلف المصطلحات ذات الصلة.

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام.

يعد مفهوم بناء السلام من المفاهيم الجديدة نسبيا، برز في العقد الأخير من القرن 20 م على يد الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة: بطرس بطرس غالي، كأداة من أدوات الأمم المتحدة لتحقيق السلام الدائم، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وتزايد الصراعات المسلحة داخل الدول[1]، و صدور تقرير بعنوان **أجندة السلام** "**Agenda for peace**" في يونيو 1992، وتم تعريفه: "**مجموعة الإجراءات التي تمارس بعد انتهاء الصراع بهدف مواجهة الصراعات الداخلية ، والحيلولة دون تجددها**"[2].

إلا أن جذوره الأساسية قد إتضحت مع **نقاط ويلسون** الأربعة عشرة بإعتبارها ركائز لديمومة السلام؛ ووسيلة للحفاظ على مكتسباته وضمان ديمومته، وقد تبلور ذلك في ضرورة إرساء مؤسسة دولية راعية له وهو عصبة الأمم[3].

وقد أستخدم أول مرة من قبل **يوهان غالتونغ Yohan Galtung** في مقال عام 1975، حيث أدرجه ضمن 3 نهج للسلام هي: "صنع السلام، بناء السلام و حفظ السلام بناءا عن التمييز بين السلام السلبي (نهاية العنف المباشر)، والسلام الإيجابي (غياب العنف

---

[1]– خالد عكاب حسون وسالم أنور أحمد، "المفهوم المعاصر لبناء السلام في إطار القانون الدولي الإنساني"، **مجلة جامعة تكرين للعلوم القانونية والسياسة**، المجلد 4، العدد 15،(2012)، ص.5.

[2] –مي غيث، "بناء السلم في نظم ما بعد الثورات الشعبية: مصر نموذجا"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية**،(يناير2015)، ص.4.

[3] –خولة محي الدين يوسف،" دور الأمم المتحدة في بناء السلام"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 27، العدد الثالث، (2011)، ص.489.

الهيكلي المباشر)، وهو مكمنه وأساسه، عن طريق وضع هياكل ومؤسسات للسلم قائمة على العدل، المساواة، التعاون، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع ومنع تجدده[1].

ويتقاطع المصطلح مع إصلاح الصراع أو تحويله conflict transformation عبر إصلاح العلاقة بين الأفراد، وتشييد البنى والهياكل الأساسية المساعدة على تجاوزه إلى السلام الايجابي بإزاحة أسباب النزاع بأنواعها، وإرساء هياكل وآليات تدعم التعامل السلمي بين الأطراف، وقد تم إعطاء مجموعة من التعاريف لبناء السلام:

عرفه الدكتور **عمر سعد الله** بأنه:" **العمل على تحديد ودعم الهياكل، التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع**".

يعرفه الدكتور **بهجت قرني**: "**بناء السلام قائم على مقولة أن معظم هذه الدول إنهارت فيها السلطة، وأصبحت سلطة شكلية وأنها في حالة حرب دائمة**"[2].

ويتفق المفكرون على أنه **مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفد في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات؛ بهدف ضمان عدم النكوص أو الانزلاق إلى النزاع مجددا، وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع، بخلق بيئة جديدة من شأنها تقليل المتناقضات التي دفعت إلى النزاع، وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه، والقدرات الوطنية على مستوى الدولة ،من أجل إدارة نتائج النزاع ولوضع أسس التنمية المستدامة بعد نهاية النزاع المسلح ،بتكاثف جهود عدة أطراف دولية ومحلية بغرض الحفاظ على ما تم إنجازه**

[1] –جمال منصر، "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات المفاهيم والنطاقات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 13، (2015)، ص. 380.

[2] –صالحي نصيرة، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام، دراسة حالة منظمة أوكسفام** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص حوكمة وتنمية، جامعة الحاج لخصر باتنة، 2013/ 2014، ص ص .35،36.

وصولا لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلة جديدة من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهة أخرى[1].

وإن كان بناء السلام عملية معقدة وطويلة؛ تستلزم تهيئة مناخ للتسامح، ووضع برامج سياسية، إنمائية، إنسانية وبشرية، وآليات عدة لإقامة سلام دائمة وذلك بطريقتين:

من أعلى: تتضمن استراتيجيات الوساطة والتفاوض وحفظ السلام، وإعادة النظام وتشجيع الإغاثة وإعادة الاعمار.

من أسفل: يتضمن استراتيجيات لتنمية حقيقية؛ تضمن بناء الثقة بين المجتمعات على المستوى المحلي، معتمدة على تلبية حاجات المجتمعات وما تقتضيه أطراف الصراع[2].

وقد عرف هذا المفهوم العديد من التطورات مفهوما وممارسة، على المستوى الدولي وبعد الحرب الباردة، وبعد أن تلخص في السلامين السلبي والإيجابي، ودراسات السلام والصراع منذ 1976م ،الذي طورها غالتونغ وليديراخ[3].

ففي عام 2000 وفي تقرير **للأخضر الإبراهيمي،** تم توسيعه وتعريفه بأنه: **تلك الأنشطة المراد بها الجانب الآخر من النزاع ؛لإعادة تجميع أسس السلام وتوفير أدوات لبنائه، متجاوزة مجرد غياب الحرب، لتشمل جملة من المجالات حيث يركز البعض على جانب العدل الاجتماعي، بتخفيف إنعكاسات الحرب ودعم المنظمات الرئيسية على الصعيد اللوجيستي، ودعم الأنظمة في مجالاتها الحياتية والمتطلعة لمتطلبات الدول المعنية.**

ويرى البعض الآخر ضرورة التغلب على التناقضات الثقافية السائدة، بين علاقات الجماعات وبنيات المجتمع هادفة لدعم إطلاق عملية صنع السلام والحفاظ عليه، وفق آلية تعمل على نشر ثقافة السلام وترسيخ حقوق الإنسان، وتكريس قيم المواطنة والمساواة اعتمادا

[1] –خولة محي الدين يوسف **مرجع سابق**، ص ص. 490،491.

[2] –خالد عكاب حسون وسالم أنور أحمد، **مرجع سابق**، ص ص.38،39.

[3] –**المرجع نفسه**، ص ص. 38–40.

على سياسات وبرامج التنمية المستدامة، ناهيك عن حزمة من القيم والمفاهيم، تبسط الإجراءات لصانعي القرار، وفق ضرورة تلبية حاجيات المجتمعات ما بعد النزاع[1]. ولن يتأتى ذلك إلا بتوسيع قاعدة الأطراف الفاعلة والمشاركة الدولية الرئيسية واتساع نطاقها، ما حتم وضع مؤسسات دائمة على أساس اقتصاد السوق والديمقراطية المعاصرة، وهذا ما يطلق عليه بناء **السلام الليبرالي.**

ودعامته النظرية تقوم على "فكرة أن تشكيلة متنوعة من المجتمعات المتحررة سوف تميل لتكون أكثر هدوء في شؤونها الداخلية، وكذا علاقتها الدولية، منطلقها النظري هو **(السلام الديمقراطي)**، والذي يرى بأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض لما لديها من قيود مؤسسية على القادة، والتي تصعب دخولها في حروب وصراعات، ونظرا لاعتمادها على بعضها اقتصاديا وتجاريا"[2].

المطلب الثاني: المفاهيم ذات العلاقة والمشابهة لبناء السلام.

تتلخص المصطلحات المشمولة بالدراسة في:

1-حفظ السلام: Peace Keeping:

يعتبر حفظ السلام وسيلة عملية لإحتوء العنف أوفض النزاع المسلح ،عرفها عبد الله الأشعل: "الإجراءات التي تتخذها الأمم ؛المتحدة في محاولة لتهدئة الصراعات المسلحة والنزاعات الحادة، من خلال قوات حفظ السلام والمراقبين الدوليين العسكريين والمساعي الحميدة وممثلي الأمين العام".

[1] -خيرة لكمين **استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ –العراق نموذجا – 2003– 2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018/2017، ص ص.38-40.

[2] خالد عكاب حسون وسالم أنور أحمد، **مرجع سابق** ،ص ص.40،41.

وتعرفه **أكاديمية السلام الدولية** على أنه: "**إحتواء الوساطة للفصل بين أطراف النزاع من خلال طرف ثالث دولي، بحيث يتم إستخدام قوات متعددة الجنسيات؛ بهدف استعادة السلام**[1].

فهي أساسا تهدف إلى تحقيق الإستقرار في ظل الصراع الموجود بعد وقف إطلاق النار، لتحقيق بيئة ملائمة لتعايش الأطراف المتنازعة، وتسعى للعمل على تحسين الوضع في بلدانهم، ويكون حفظ السلام في بدايته هشا، على الرغم من أهميته كعملية إجرائية سابقة لاستتباب الأمن، بتطبيق الإتفاقيات المبرمة بين الأطراف المتنازعة، وتأتي هذه الخطوة بعد إستحالة الحلول، وتؤدي إلى حالة طوارئ دولية[2].

وهي إستراتيجية تقوم على نشر قوات مسلحة؛ أو شرطة مدنية ومتطوعين مدنيين، للمساعدة على تنفيذ الإتفاقيات بين أطراف النزاع.

يعرفها **فرست سوفي Feraset Sufi**: "**عمليات حفظ السلام عبارة عن شراكة فريدة من نوعها ،بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة والمساهمين بقوات وأفراد الشرطة والحكومات المضيفة، في سبيل تحقيق هدف مشترك لصون الأمن والسلم الدوليين، وتستمد تلك العمليات شرعيتها من ميثاق الأمم المتحدة ومن البلدان المساهمة التي تشارك في هذه العمليات**[3].

---

[1] العربي الحاج، "صيانة السلم والأمن الدوليين في إطار الأمم المتحدة"، **مجلة دراسات قانونية**، العدد 4، (2009)، ص.76.

[2]– صالحي نصيرة، ص.45.

[3]– محمد جبار جدوع، "دور عمليات حفظ السلام الدولية في تسوية النزاعات الدولية الداخلية"، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، (2015)، ص ص .4،3.

2- صنع السلام: Peace Making:

تعني عملية التحرر من النزاع طواعية؛ اعتمادا على التفاوض والتفاهم، الوساطة التحكم، التوافق، والحل بالأساليب القانونية، من خلال المنظمات الإقليمية أو الدولية والإلتزام بإتفاقيات مسبقة، أو بأية وسائل سلمية أخرى، وتتضمن مرحلتين:

1- **الأولى:** تهدف إلى إستخدام الجهود السلمية المذكورة أنفا، من أجل إيقاف الصدام أوتحييده، والوصول إلى استقرار الأوضاع على أرض الصراع ما أمكن.

2- **الثانية: الهدف** يكون فيها أكبر من مجرد إيقاف الصدامات واستقرار الأوضاع على الأرض، بل أن الهدف هو الوصول إلى حل سلمي بين جهتي الصراع[1].

تعرفه **أكاديمية السلام الدولية: "تلك الجهود المبذولة لتسوية النزاع عبر الوساطة أو المفاوضات، ومختلف الأشكال الأخرى للتسوية السلمية"**.

ويشمل هذا المفهوم أي عمل يهدف؛ لدفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق سلام بالإعتماد على الوسائل السلمية، بحصر نطاق استخدام القوة، وجر الأطراف المتنازعة إلى التسوية، وتحسين الأوضاع ونشر قوات لتعزيز السلام، ومعاقبة وتهميش الفصائل الساعية إلى العنف بإستعمال الدبلوماسية والوساطة، بواسطة مبعوثين من حكومات أو مجموعة من الدول أو منظمات حكومية أو الأمم المتحدة، كما يمكن أن يضم مجموعات غير رسمية وغير حكومية أو شخصيات بارزة[2].

3-فرض السلام:Inpose Peace

تعتبر هذه العملية من إختصاص الأمم المتحدة ومجلس الأمن بقرار إلزامي منه محاولة منها لنشر السلام لعدم القدرة على نشره سلميا، وهذا ما نوه به الأمين العام للأمم

[1]-خيرة لكمين،**مرجع سابق** ،ص.49.

[2] -ساحلي صليحة، **مرجع سابق** ، ص ص.48،47.

المتحدة السابق **بطرس غالي**، بأنه **إذا فشلت الوسائل السلمية لحل الخلافات، فإن مجلس الأمن يجب أن يستخدم القوة لفرض السلام، وأقترح تشكيل وحدات أطلق عليها "وحدات فرض السلام"**.

فهي مجموعة التدابير التي يمتلك مجلس الأمن فرضها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ذات طبيعة عسكرية وفق ما جاء في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة[1].

وهو النشاط الذي يستلزم إستخدام القوات المسلحة لفصل الأطراف المتنازعة، ووقف إطلاق النار لأغراض سلمية، تتمحور في توفير ملاذات آمنة لضحايا القتال، معززة نفوذها بالإنتشار، من خلال اعتمادها على القوات العسكرية الكافية لتحقيق الأهداف المنشودة الموضوعة من قبل السلطات السياسية.

إن فرض السلام عادة ما يكون متعدد الأطراف؛ هدفه فرض النظام العام بشتى الطرق بما فيها إستخدام القوة سواء وافقت حكومات الدول على ذلك أم لم توافق، معتمدة في ذلك على مختلف الإجراءات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المرخص لذلك لحفظ الأمن والسلم الدوليين[2].

4- الدبلوماسية الوقائية:

ارتبط ظهورها في العلاقات الدولية ب: " **داخ هامرشولد**" **Dag Hammarshjol** لدعم تمكين الأمم المتحدة من مهامها،ويراد بها المعالجة السلمية عبر عمليات التفاوض لتسوية نزاع قائم، أو مختلف الجهود الرامية لمنع نشوب نزاع وتصعيد الصراعات.

يعرفها **بطرس بطرس غالي** في تقريره عن أعمال المنظمة بعنوان خطة السلام: "**مجموعة الإجراءات الهادفة للحد من ظهور ونشوء نزاعات بين الأطراف، ومنع تصعيد**

[1] -صالحي نصيرة، **مرجع سابق**، ص.49.

[2] -خيرة لكمين، **مرجع سابق**، ص ص.51،50.

وتفاقم النزاعات القائمة وتحويلها إلى صراعات، ووقف إنتشار وتطور هذه الصراعات عند وقوعها"[1]

ويعرفه **معهد كارنيجي للسلام** Carnegie institute of peace : "**بأنهاهدف لإجراءات وقائية، أو وسيلة وقائية تسعى للحد من ظهور وأنتشار النزاعات العنيفة، ومنع إعادة ظهورها، تعمل على تحديد أطراف النزاعات بهدف مواجهتها ومنع تفاقمها ،والحد من إنتشارها وتحولها لأعمال عنف ،فهي تتيح فرصة لتفادي الأضرار الناجمة عن النزاع وعدم تصعيده**".

إن كلمة الدبلوماسية الوقائية تتمحور حول منع النزاع ومعالجته بدرجات قبلية، آنية وبعدية، وتختلف عن بناء السلام في كون هذا الأخير يسعى لترميم ما تم تهديمه مع إعادة إعمار الأقاليم، حيث تعمل الدبلوماسية الوقائية بصفة وقائية للتخفيف من آثار النزاعات[2].

5-إعادة الاعمار: Reconstraction

يتراوح هذا المفهوم ليضم المجالات الإقتصادية ،السياسية ،الاجتماعية ،الأنتروبولوجية وعلم النفس ودراسات السلام والنزاع. حيث يعرفه الملحق السابع للأمم المتحدة بأجندة السلام الدولية لإعادة الإعمار:"**تلك العملية التي تهدف لبذل جهود تامة، لتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز السلام وزيادة الشعور بالثقة، لتحقيق رفاهية الأفراد من خلال إتفاقيات إنهاء الحروب، التي قد تشمل: نزع السلاح للأطراف المتنازعة سابقا، إستعادة النظام، وإعادة اللاجئين والخدمة الاستشارية والدعم، بالنسبة لموظفي الأمن و مراقبة الانتخابات، وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية ،والمشاركة في العملية من طرف كل الفواعل سواء كانت رسمية أو غير رسمية**".

وتضم 5 مبادئ أساسية تتمثل في:

[1] - **المرجع نفسه**،ص ص.58،57.

[2] - **المرجع نفسه**، ص.58،59.

1-**وقائية:** وقف خطط تتجاوز معالجة الأثار ومنع حصول أزمات أخرى، وفق رؤية استباقية لمختلف الأزمات المحتملة[1].

2- **الشمولية:** معالجة جميع الآثار على جميع المستويات ومختلف الأصعدة المتكاملة.

3-**تندمج ضمن خطط التطوير**: أي تكون ضمن خطط التنمية والتطوير الحضري، حتى تكون لها أهداف واقعية ملموسة.

4-**الاستدامة:** الذي يضمن التطوير الدائم والمستمر للمجتمع، وإعادة إدارة عجلة الحياة وتقوية المجتمعات للأحسن.

5-**المرونة:** أي قدرته على التكيف والتعديل مع المستجدات والمتغيرات على أرض الواقع.

تتعدى عملية إعادة الاعمار بناء الهياكل العمرانية وتتخطاها إلى بناء البنية الفيزيائية والنسيج الحضري ومختلف الانعكاسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ وفق آلية تشاركية تضم من المستوى الوطني: الحكومة، المجتمع، القطاع الخاص، السلطات المحلية والمجتمع المدني. والمستوى الدولي بكل فواعله الدولية، ولعملية إعادة الإعمار ركائز أساسية لا يقوم إلا بها تتمثل في:

1-الأمن: بتوفير بيئة آمنة مستقرة، بإعادة تنظيم هياكل الدولة عبر جميع أنشطة المجموعة الأمنية؛ القائمة على أساس مفهوم الأمن البشري، تعمل من خلالها الدولة الخارجة من النزاعات على تحقيق:

أ) تثبيت إستقرار الدولة عبر سد الفجوة بين الطوارئ والتنمية.

ب)صياغة سياسات متصلة بالأمن.

ج) إعلان إنشاء وتعزيز قدرة المؤسسات الأمنية.

[1] - **المرجع نفسه**، ص.52.

د) بناء قدرة الموارد البشرية.[1]

2-**المساعدات الإنسانية:** مجموعة الإجراءات المتكاملة المنسقة من أجل حماية حياة الفرد واستمرارها، والحفاظ على الكرامة الإنسانية وحماية المدنيين، وإنعاش النشاط الإجتماعي ودعم وإعادة تأهيل اللاجئين.

3-الحكم السياسي والتحول: بنقل ممارسة السلطة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، وتعزيز الحكم الديمقراطي.وضمان تطبيق الحكم الراشد بمعاييره من: مشاركة شفافية، مساءلة، سيادة القانون، الإستجابة، الكفاءة، الفعالية، العدالة، المساواة، الرؤية والإستراتيجية، ناهيك على ضمان مجال مدني خال من التأثيرات السلبية والإسراع ببناء القدرات، على الصعيدين الرسمي والغير رسمي.

.4-ضمان حقوق الانسان والمصالحة: لابد أن يراعى الإحترام لحقوق الإنسان ،وتحقيق العدالة من حيث التطبيق الصارم للقانون والمصالحة وحماية حقوق الأفراد ،ما يساعد على نشر الإستقرار المدعم لعملية الإعمار[2].

المبحث الثاني: ماهية بناء السلام الليبرالي: المفهوم والمجالات.

لقد عرف بناء السلام تطورا في مفهومه،آلياته ومجالاته،حيث تعدى الأطر التقليدية المتعارف عليها قبل الحرب الباردة،وطرق التعامل مع النزاعات المختلفة،وبهدا ظهر مفهوم السلام الليبرالي.

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام الليبرالي.

وهو ما يعرف كذلك بالسلام الديمقراطي، والذي يعتبر نتاج تفاعلات النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية والقانون الدولي وأهم أبعادها، يعتمد حل الصراعات سلميا، معتمدا

[1]- **المرجع السابق**، ص ص.53-55.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.56.

الحجة والإقناع بعيدا عن العنف والإرهاب، مركزة على الأفراد والمؤسسات كقيمة عليا وهدف نهائي[1]، حيث تعمل الدولة على وضع آليات لضبط المسببات الأساسية **وتطويرها**، لمواجهة هذه المشاكل بغض النظر عن المصالح المختلفة[2].

وقد عرف زخما انطلاقا من تجارب إعادة الاعمار وفق النموذج الليبرالي بعد الحرب الباردة؛ وترويجها على أساس أنجع السبل لمعالجة قضايا الدول الخارجة من النزاعات وولوجها صلب عمليات المؤسسات الدولية، الراعية لبناء السلام، وفق نموذج سياسي ليبرالي ديمقراطيي وتوجه اقتصادي– ولو تطلب الأمر تدخلا عنيفا– ، وهذا ما اتبعته الأمم المتحدة بعد أن كان مقتصرا على حفظ السلام وإعادة الإعمار والوساطة، ليتطور بعد ذلك ويتم الترويج له بتقارير مثل "**أجندة من أجل السلام**" وتكريسه تحت رعاية أممية، أطلق عليه "**بناء السلام الليبرالي**"[3].

إن بناء السلام وفق المنظور الليبرالي تركز على إرساء قدرات مؤسساتية، قادرة على توفير الظروف الدافعة للتنمية التي يقودها السوق، وتوجيهها إلى الإدارة الاقتصادية والسياسات الهيكلية للإندماج مع القطاع الخاص، وفق **معياري الهدف والتقنية**[4]. دون إهمال المجتمع المدني وإدراج مختلف شرائحه وفق القانون، والعمل على التغيير الإجتماعي السلمي وبناء مؤسسات لايقتصر عملها على طريقة أفقية قائمة على التحالفات بين فواعل المجتمع

---

[1] –ليث زيدان، **ماذا يقصد بالسلام الديمقراطي؟** متحصل عليه من الموقع: m–ahewar.org ، يوم:2019.01.05،الساعة:11.20.

[2] –فرونسوا جيريه، **الجيو سياسية الجديدة،الحرب والسلم في وقتنا الحالي**،ترجمة هلا امان الدين، (الرياض،دار لاروس،الطبعة الأولى، 2015)، ص.79.

[3]– ديمة كتيلة، **ملف إعادة الاعمار: هل انتهت حقبة "السلام اللبرالي؟"**، أضطلع عليه يوم:12.01.2019، على الساعة 10:15، من الموقع wdw. Kassion. Ong. 10142016.

[4] –محمد أمين بن جيلالي، "بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، **دراسات سياسية** ،المعهد المصري للدراسات **السياسية والاستراتيجية**، (11 أكتوبر2016)، ص.8.

المدني فقط، بل يتعداه إلى العمودية، حيث تتقاطع فيها فواعل المجتمع المدني على المستويات المحلية، الإقليمية، الوطنية والدولية[1].

وكثيرا ما تتقاطع مع بناء الدولة حيث تعتمد الدولة الهشة الخارجة من النزاعات في بناء دولها على معايير وتوجهات ليبرالية –حسب الخبراء –"أخترع لغرض التعامل مع المشاكل المؤسسة من مرحلة ما بعد الصراع أو إستعمار المجتمعات".

ويقترن بتدخل بعض الجهات الخارجية الفاعلة وتقاسمها لبعض صلاحيات السلطة السيادية، وحسب **تشسترمان Chesterman** عام 2004، فان بناء الدولة كمشاركة موسعة (من خلال الأمم المتحدة) ،التي تتجاوز عمليات حفظ السلام التقليدية وبناء السلام الموجهة لبناء مؤسسات حكم قادرة على تزويد المواطنين بالأمن المادي والاقتصادي[2].

يمكن إعتبار السلام الليبرالي التبلور والتحول المؤسساتي لبناء السلام، الذي دعمه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي عام 1992، والذي تلخص في العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلام وتجنب العودة إلى حالة النزاع بتهيئة الظروف الملموسة وغير الملموسة، ترى فيها المنظمة الأممية عملية مركبة ؛تهدف لمساعدة الدول والأقاليم على الإنتقال الناجح والسلس من حالة النزاع التي ألفتها، إلى وضعية السلم التي تطمح إليها، إعتمادا على نشاطات وبرامج وأساليب متعددة: كإيفاد قوات أممية لحفظ السلام، إعادة اللاجئين، تنظيم الإنتخابات، نزع سلاح المحاربين وإعادة دمجهم في المجتمع[3].

---

[1] –مارتينا فيشر، **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والامكانيات والتحديات**، ترجمة يوسف حجازي، (مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، الطبعة الأولى، أكتوبر2006)، ص.3.

[2] –محمد أمين بن جيلالي، **مرجع سابق**، ص ص.10،11.

[3] – مهدي سعداوي وفاروق بلخيري،" دور التنمية الإنسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**،جامعة عباس لغرور،العدد 10، (جوان 2018)، ص ص.196،197.

وقد عرف السلام الليبرالي تطورا ملحوظا، فبعد أن كان يتلخص في التسعينات في فحوى علاقة الديمقراطية والسلام، وتأثيرهما في النظام العالمي، ركز في الألفية الجديدة على تطور وعلى سير الإنتخابات، والإقتراع السري وأحترام الدستور والحريات المدنية والسياسية والثقافية، ويعزى الربط بين الليبرالية والسلام إلى مجموعة من النقاط:

1- إن القيود المسلطة على الرؤساء من قبل شعوبهم نظرا لتكاليف الحروب وضحاياها باعث عن السلام وإن كانت بعض الدول الليبرالية، قد عرف تاريخها تطورا في عدد من الحروب.

2- تنوع مؤسسات وتوسع علاقات الدول الديمقراطية، يوجد نوعا من توازنات وضغوطات متعارضة تحتم على دولها إلغاء خيار الحرب، وتساهم في بناء سلام ليبرالي، وإن كانت هناك بعض الحالات الشاذة.

3- إنتشار ثقافة التفاوض والتصالح الليبرالي، يخول للمسؤولين الديمقراطيين أرضية صلبة قادرة على إتخاذ مواقف إيجابية، وأخذ منحى الحوار والسلام على الحرب، بإعتمادها حل الخلافات والتسويات لإرساء سلام دائم بينهما.

ولابد في ذلك من إلتزام طويل الأمد للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات ببناء مؤسسات حكومية وأخرى مدنية وتعزيزها، وتوطيد العلاقة بين الدولة والشعب، وهذا ما يناط بالأمم المتحدة، حيث سخرت 15 بعثة من بعثات حفظ السلام، و14 بعثة سياسية ميدانية لمساعدة المجتمعات الهشة في مرحلة ما بعد النزاع وفق بناء السلام الليبرالي[1].

[1] -مارتن غريفتس وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي، مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى،2008)، ص ص. 251-253.

المطلب الثاني: مجالات بناء السلام.

ساهم بناء السلام الليبرالي المتبني من طرف الأمم المتحدة من الحؤول دون تفاقم الأوضاع، والحد من النزاع وآثاره وتفاقمه وأنتشاره، بتركيزها على مجالات مختلفة تتراوح بين السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية والإنسانية.

1-**بناء الدولة ومؤسساتها السياسية:** باعتبار أن الدولة بعد النزاع تكون هشة وتكاد تكون فاشلة، نظرا للضرر الذي لحق بنية الدولة، وغياب مؤسساتها، خاصة السياسية، والتي ساهمت في تفاقم العنف، وتقييد المشاركة والتعبير السياسي، ما أوجب إلزام الحكومة بتقديم تقارير ومعلومات مكفولة بدائل وحقائق، ويركز بناء الدولة على:

أ-**تدعيم الديمقراطية(الانتخاب والأحزاب)**[1]: ركزت الأمم المتحدة على تكريس الديمقراطية التمثيلية، حيث أصدرت قرار 21 فيفري1991، أعلن أن"إجراء إنتخابات دورية ونزيهة، يشكل عاملا حاسما في التمتع الفعلي بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان"، ودأبت على مساعدة الدول على الإنتقال الديمقراطي بمشورة فنية تقنية ،وبمساعدة مراقبين خارجيين، كونها عملية مركزية للحل السياسي للنزاع ،وإدامة السلام، وفتح الباب أمام الأحزاب السياسية كآلية وقائية داعمة للانتقال السلمي السلس، بعيدا عن استخدام الترهيب والسلوك القمعي، بتعزيز المشاركة وزيادة قدرة المؤسسات والمجموعات المحلية وتمويل[2] الأحزاب والمرشحين ومساعدتهم فنيا وفق تفاعل شرعي موثوق بين الحكومات وقوى المعارضة[3].

---

[1] -أمارتيا سن، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، روزشوملي مصلح ، (بيروت،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، شباط 2016)، ص.108.

[2]- نبيل بوبيبة،**الجزائر والمشاريع الاقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي:التحديات والرهانات**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم السياسية،تخصص علاقات دولية،جامعة الجزائر3 ،2018/2017،ص ص .130،129.

[3] -أمارتيا سن،**مرجع سابق**، ص ص.118،119.

ب- **بناء دستور توافقي:** تعتبر الدساتير الهيكل العام المشكل لمؤسسات البناء الديمقراطي المختلفة، ومن أقدس المواثيق في الدول الديمقراطية ووجب تطوير وبناء مجتمع سياسي يعترف بتوزيع السلطة والمساءلة، بالاتفاق على طرق الممارسة السلطوية ووضع التغييرات السلمية[1]، ويشير وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي :" المبادئ الأساسية لنظام حكم في دولة ما "،مركزة على قيم المواطنةوالعيش المشترك، وفق حقوق وواجبات تركز على تقديم إصلاحات لأجهزة الدولة،لإضفاء الشرعية والمصداقية، بإشراك سيادة الشعب في صياغته كجزء من إتفاق سلام ،أو جمعية دستورية بعد الانتخابات[2] ولابد من استقلالية تنظيمية وإدارية وحصانة قضائية،وحرية الحصول على المعلومات، ووجب إحتواءه على مواد قانونية، تجدد النظام السياسي وطبيعة النظام الانتخابي ونقل السلطة[3].

ج- **بناء المجتمع المدني:** للمجتمع المدني دور مهم في النقاش السياسي، وضرورة تنوع وظائفه، مراعيا الشعور بالإنتماء بين أعضائه وفئاته، ونبذ التهميش وتقدير الذات باعتبارهم فواعل وجزء من تاريخهم ومصيرهم العام ومستقبلهم المشترك، إعترافا وقبولا بالهوية العامة، بعيدا عن العنصرية والتصنيفات الضيقة. وتم الاعتراف بها في الفهم الليبرالي" بالمواطنة" والإنتماء الوطني[4]، ناهيك عن دورها في إرساء الحكم الراشد،والانعاش الاقتصادي والنفسي والاجتماعي، والعدالة وسيادة القانون والأمن والنظام ،وقد ركزت عليها برامج بناء السلام للعبها دور الوسيط بين الفواعل المختلفة لضعف الدولة المأزومة ولملء الفراغ،ولها دور في "الرصد والضغط"،و تقيد تصرفات الدولة إتجاه مواطنيها وفق ضوابط وتوازنات، لإنجاح بناء السلام عبر تنفيذ المشاريع الميدانية ،وإدراج قضايا هامة في أجندة أعمال بناء السلام، مركزة في ذلك على رفع آليات تشاركية، وتثقيف الناخبين وحثهم على الإقبال عليها.

---

[1]- نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**، ص.128.

[2] -**المرجع نفسه**، ص ص. 127،126.

[3] -أمارتيا سن، **المرجع السابق**، ص ص 118-119.

[4] - **المرجع نفسه**، ص ص .115،113.

ولا يقتصر دورها على الجانب السياسي بل يتعداه إلى الاقتصادي، حيث تدعم عمليات الحد من الفقر، والدعوة إلى الرشادة المالية، واستدامة الموارد الطبيعية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والعلاج النفسي وإعادة الإعمار ومكافحة الفساد[1].

د- **إصلاح الإدارة العامة والحكم المحلي:** ساهم الإصلاح النيوليبرالي إلى حد كبير على إصلاح القطاع العام، والتحرك نحو نهج الإدارة العامة الجديدة، وفق مؤسسات عالمية دولية ،بتشجيع الإقراض الذي ساهم في تراجع "إدارة الدولة من خلال عملية مزدوجة بإزالة القيود والخصخصة"،وحصرها في الرعاية الصحية والخدمة العسكرية، وابتعادها عن الآلية الوقائية الوطنية نظرا لهشاشتها وغياب الشرعية، ووفق طرح **Roland paris** الذي اقترح "إضفاء طابع المؤسسي قبل التحرير"، ببناء أسس مؤسسات سياسية، واقتصادية فعالة مساهمة في بناء الديمقراطية وإقتصاد السوق ،لتحقيق الإستقرار والتنمية المستدامة الضرورية لبناء الدولة؛ وذلك بتفعيل آليات إدارة عامة فعالة، وتجديدها وتكييفها،ولا يتأتى ذلك إلا من خلال المشاركة في الإصلاحات، والتداول في صنع السياسة، والتوافق في الرؤى والطروحات السياسية، وإعادة بناء الإدارة العامة أو جهاز حكومي محلي يرجع الثقة[2].

2-**المجال الإقتصادي:** يركز السلام الليبرالي على إعادة إصلاحها وأنتعاشها، ووفقا لمنظمة الإنذار الدولية Alert internatinal ،أن "أحد العناصر الرئيسية لبناء السلم الإستراتيجي، هو الإنعاش الإجتماعي والإقتصادي القوي والمنصف، حيث تسعى الدولة إلى تحقيق نمو متوازن وفق سياسة إقتصادية تنموية، تحد من المعوقات والنكوص إلى النزاع مجددا، وذلك بإستقرار الإقتصاد الكلي لتسهيل الإنعاش، وإرساء أساس لنمو إقتصادي مستدام الذي يساهم في تحول شامل للسلم عن طريق" فهم المصادر الإقتصادية ودوافع الحرب، والرابط بين الفقر وعدم المساواة، والنزاع والسلم" التي تولد العنف، لذا وجب إعادة بناء قدرات إقتصادية وطنية والمحافظة عليها،مع مراعاة الخصوصية المحلية وإصلاح ما

[1]- نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**، ص ص .141-144.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص .141-144.

أمكن في هذه الدول المأزومة في مجال حقوق الانسان ،وتدمير البيئة وعرقلة التنمية[1]، كما أن لتنمية القطاع الخاص دور في بناء السلام؛ لما لرجال الأعمال من مهارات وقدرات مالية و نفوذ اقتصادي، واتصالات سياسية وموارد مالية كبيرة ،وقوة عاملة دافعة قدما ،تسعى للمساهمة الفعالة في إنهاء أعمال القتال والتخفيف من حدة النزاعات[2].

3-**دور الإعلام والإتصال:** تساهم في بث الوعي والتنبيه وتعبئة الجماهير، لخدمة أغراض سلامية، ووقف العنف – وإن كانت سلاحا ذو حدين – تعمل على مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات سديدة، كما توجه القادة والمسؤولين، وتسلط الضوء على الانتهاكات والعمليات الانتخابية[3]، وذلك بتنمية مهارات الاتصال لبناء السلام وممارستها الفعلية في العلاقات، والتعامل مع الصراع بطريقة تكيفية وإيجابية وبناءة.

يشمل الإعلام والإتصال عدة مهارات منها:

– **مهارة التأمل الذاتي:** بإكتساب بصيرة نافذة في السلوك والعلاقات، للتكيف مع الظروف والسياقات المتنوعة، واختبار الإحساس بالسلام الداخلي.

– **مهارات الإستماع الفعال:** للفهم الصحيح واحترام الملاحظات.

– **مهارات التكلم الدبلوماسي والتأكيدي:** أي بطرق لبقة في التعامل مع القضايا المهمة في كقضايا الصراع.

– **مهارات الإستعلام:** للمساعدة على تحديد نقاط القوة وما يصلح المشاكل المطروحة.

– **مهارات حل المشكلات بطرق خلاقة:** تساعد على الإبداع الفكري وأكتشاف طرق جديدة لحل المشاكل.

---

[1]– **المرجع نفسه**،ص ص. 135 – 138.

[2]– **المرجع نفسه**،ص ص.162،163.

[3] – **المرجع نفسه**، ص ص. 146-148.

– **مهارات الحوار والتفاوض:** لتحويل مسار النزاع والتأكيد على احتياجاتهم، دون إهمال احتياجات ومتطلبات الآخرين؛ ناهيك عن الوساطة التي تساعد على ارشادهم، للتوصل إلى حلول مرضية لجميع الأطراف ولتحويل الصراع وإعلاء العدالة التصالحية[1]، وكما أن لوسائل الاعلام دور في الحملات الانتخابية وتوعية الشباب، خصوصا مع التطور التكنولوجيا الذي فتح الباب على تعدد الآراء والأصوات وضمان وصولها وانتشارها، عن طريق برامج المناظرات والاتصالات الحرة والمفتوحة، والحرص على نقل الحدث فور حصوله، مما يمنع التلاعب والانسحاب والتملص من المسؤوليات[2].

4–**التنمية الإجتماعية والنفسية:** تعتبر المجتمعات من أكثر الفئات المتضررة، التي تدفع الثمن باهظا جراء انعكاسات النزاع، وأحد ميزاتها المعاصرة ،وخصوصا النساء والأطفالل التي تعتبر الأكثر عرضة للانتهاكات، وهذا ما طرح المشاكل الجندرية ،وجعلها سمة بارزة في بناء السلام، بما أن اعتداءات اليوم مسلطة من طرفالعنصر الذكوري ،وجعلها قضية جوهرية في بناء الديمقراطيات وإشراكها في مسارات بناء السلام قدر الإمكان[3] وإدماجها في المجتمع بصفة فعّالة، كما وجب معالجة آثار الأزمات النفسية الناتجة عن النزاع والأحداث الكارثية، وعاطفيا اجتماعيا، صحيا وثقافيا، والتي كثيرا ما تكون عصية عن الفهم، باعتبارها مجردة (غير ملموسة)، ولابد من إرساء المصالحة، بين الخصوم السابقين وبناء الثقة في المؤسسات العامة في المجتمعات المحلية، لما لها من قدرة على الصمود والتكيف مع تجارب الحرب وتداعياتها،و مواكبة التنافي والتعافي، عن طريق تكاثف جهود الأفراد وفق هوية جماعية، والقضاء على انعكاسات الصدمة وتحقيق المصالحة، عن طريق الخطابات والمبادرات الرسمية، ودعم البرامج النفسية والاجتماعية، بسرد تجارب الماضي

[1]– ليزا شيرك،**استراتيجيات بناء السلام،هل يمكن بناء السلام** ترجمة هايدي جمال ووجدي وهبة، (جامعة الكوفة،سلسلة بناء السلام، د ط،د س ن)، ص ص .29–31.

[2] نبيل بويبية، مرجع سابق، ص. 249.

[3]- Perter Haris and Ben Relly, **Democracy and deep-rooted conflict: options for negotiators**,(swden,Hand book series international idea,1998),p. 27.

بآلامها وآمالها ...لإعطاء الجيل الجديد فرصة لمواجهة الذكريات ومعايشتها وتجاوزها؛ ولا يتأتى ذلك إلا بإشراك العنصر النسوي، وتمثيله في المفاوضات والحياة السياسية والاجتماعية، لكبح سطوة و سيطرة الرجال في بناء الدولة، والمساواة بين الجنسين خاصة في المناصب الحساسة ومراحل بناء السلام، لما لها من قدرة – باعتبارها امرأة – من إضافة سلام، نظرا لطبيعتها المسالمة[1].

كما أن إعادة اللاجئين ونزع السلاح وإعادة المسلحين السابقين دور بارز في بناء السلام الذي ساهمت فيه الأمم المتحدة؛ وهذا ما أكد عليه **البشير الإبراهيمي**[2] وشدد على ضرورة تكاثف جهود جميع الوكالات وصناديقها وبرامجها في عمليات السلام الأممية باعتبارها عمليات متكاملة ومتعددة الأبعاد ،تشمل نزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين، سواء من القوات الحكومية أو المتمردة، وإيجاد جو من الثقة والأمن الضروريين لبدء أنشطة العودة للحياة الطبيعية بعد وقف إطلاق النار؛ وإيجاد إطار عمل سياسي وقانوني ملزم بإعادة إدماج المقاتلين على المدى البعيد في الحياة المدنية ،و بتوفير بديل عن مصادر معيشتهم السابقة[3]، تساعد على إيجاد بنية آمنة مستقرة، وفق برامج مسؤولة ومدروسة، تنمي الإنتماء لدى المقاتلين السابقين بطريقة مرنة وتكيفية، تأخذ خصوصية كل بلد، وتلتزم بالمعايير الدولية في نزع السلاح، وتتلقى المعلومات من قبل المساهمين والمستفيدين والشركاء لضمان الأمن والاستمرارية[4].

---

[1]-**Ibid**, p p.24,25.

[2] –الامم المتحدة ، **تقرير البشير الإبراهيمي** رقم: (809/ 2000/ S. 305/ 55/ A)، أوت 2006.

[3]– إيفان كونوار، **نزع السلاح التسريح وإعادة الإدماج، مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام**، معهد تدريب عمليات السلام، يونيو 2009، ص ص. 3،4.

[4] – **المرجع نفسه** ، ص ص. 5–15.

وقد تزايد الإهتمام بالصحة العقلية ومعالجتها، وذلك بالجهود المشجعة لمنظمات الإغاثة والتنمية وحفظ السلام، وتنمية الذاكرة والتاريخ، والتشبع به، وتنمية العلاقات الإنسانية لتجاوز الصدمة.[1]

5- **المجال الأمني والقانوني:** يركز بناء السلام الليبرالي على إصلاح قطاع الأمن في بيئات مابعد النزاع، نظرا لضعف الأداء المؤسساتي وانعدام الأمن، وتركز على إعادة تأطيرها والتعامل مع" **إرث النظام السابق**"، كنزع السلاح ومراقبة التسليح وإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وإرساء سيادة القانون وتعزيزها بإصلاح الشرطة والجيش، وتنظيم المحاكم وأنظمة السجون وتجريد فصائل المتمردين والميليشيات من السلاح، وتخفيض عدد القوات المسلحة، وتقنين النفقات العسكرية والتصدي للفساد.

ووجب إعادة بناء مؤسسات قطاع الأمن وإدماج المقاتلين السابقين، وتقليص حجم القوات المسلحة ومعالجة توازن الموظفين -عرقا ونوعا-مركزين على التدريب والتعليم لرفع الكفاءة، وإبقاءها تحت سيطرة الدولة وتابعة لها، تحت إشراف مدني ديمقراطي حفاظا على الأمن متضمنا إصلاحات قضائية (القوانين الجنائية)، بتحديثالمحاكم والسجون، وتعزيز العدالة الانتقالية ومحاكمة مجرمي الحرب ومنتهكي حقوق الانسان[2].

يهدف إرساء القانون إلى استقرار الأوضاع، وتحويل حل المشاكل من الطرق العنيفة إلى الإدارة السياسية والقانونية والسلمية، توفير العدالة وتنفيذ القانون، وذلك لملء الفراغ القانوني الذي خلّفه غياب الدولة ومؤسساتها؛ بإصلاح القضاء بالتركيز على بناء القدرات والملكية المحلية وإنشاء مؤسسات عدالة شرعية فعّالة[3].

---

[1] -نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**، ص.213.

[2]- نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**، ص ص.235،236.

[2]-**المرجع نفسه**،ص.183.

المبحث الثالث: فواعل بناء ا لسلام الليبرالي في الأمم المتحدة.

لقد استحدث الأمم المتحدة مجموعة من الهيئات والوكالات، لمساعدتها على نشر السلام الليبرالي في مناطق ما بعد النزاع، وفق قرار الجمعية العامة 7/65، وقرار مجلس الأمن رقم1947 (2010)، والتي عرفت بهيكل بناء السلم منذ 2005، تتمثل أساسا في:

المطلب الأول: لجنة بناء السلام:Peace building commission

تعد هيئة إستشارية حكومية دولية، تدعم الجهود الرامية والراعية لبناء السلام في الدول الخارجية من النزاع، أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة رقم (180/60) عام 2005، وقرار مجلس الأمن (1645) لنفس العام[1]، بعد عديد إقتراحات الخبراء، بضرورة إنشاء آلية دولية لمجابهة الصراعات المسلحة، وإعادة بناء المجتمعات التي عانت من النزاعات.

تجمع عدة فاعلين ذوات الصلة: المانحين الدوليين، المؤسسات المالية الدولية، الحكومات الوطنية، والدول المساهمة بقوات عسكرية[2]، لها عدة وظائف: كاقتراح إستراتيجيات متكاملة داعمة لبناء السلام[3]، وتعبئة الموارد وتقديم المشورة، وإبراز العوائق التي تهدد تفويض عملية السلام كانتشار الأسلحة وعرقلة السلطات الانتقالية، وتقديم الدعم المالي[4]، وقد واكب إنشاء هذه اللجنة وجود توافق في الآراء حول المكونات الأساسية لتشكيل إستراتيجية شاملة وتضمن 12 مبدأ رئيسي تتمثل في:

- **خصوصية بناء السلام:** دراسة للواقع المحلي ومعرفة أسباب النزاع الحقيقية.

---

[1] – موسوعة ويكيبيديا .https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] – درويش سعيد،**دور الأمم المتحدة في مكافحة النزاعات المسلحة غير الدولية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية، تخصص قانون و علاقات دولية، جامعة أمحمد بوقره،بومرداس،2015/2014،ص.202.

[3] – خيرة لكمين، **مرجع سابق**، ص .109.

[4] – درويش سعيد، **مرجع سابق**، ص.200.

- **الملكية الوطنية:** بتوكل الحكومة والشعب بفض النزاع؛ باعتبارهما الأعلم والأدرى بضروريات النهوض بالإقليم.
- بناء القدرات الوطنية بالتركيز على الهدوء في بناء القدرات.
- **نهج متكامل:** يضم كل من الأمن والتنمية وحقوق الانسان، مع الأخذ بالاعتبار الإعتراف بالتفاعل بين مختلف الفواعل.
- **دعم التوطيد والبناء المؤسساتي:** والتركيز على المعالجة السياسية، والسهر على البناء المدعم لنظام سلس كفء.
- **المساءلة المتبادلة والتنسيق:** بين مختلف الفواعل، والشراكة القوية، والإحترام والمسؤولية، بين ثالوث الحكومة، الشعب، والفواعل الدولية.
- **الإلتزام الدائم والمستمر:** باعتبارها عملية طويلة المدى، تتطلب إلتزاما دائما ومستمرا.
- **التنسيق الفعّال:** نظرا لتعدد الفواعل المساهمة؛ وجب إيجاد هامش من التنسيق بين مختلف الأدوار ، لضمان التكامل في الوظائف بين الفواعل، محلية ووطنية[1].
- **الفوائد الملموسة للسلام والنجاح السريع:** وذلك بتحقيق الأهداف، الموجودة وبناء ثقة،وتوليد دعم لمواصلة مشاريع بناء السلام في المنطقة المأزومة.
- **دمج المنظورا لجنساني (الجندر):** ومراعاة الاختلافات في إستراتيجيات بناء السلام ومعاقبة المتسببين في العنف الجنسي والجسدي، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ودعم مشاركة المرأة في بناء السلام.
- **دعم النهج الإقليمي:** بالأخذ بالاعتبار مختلف الأبعاد الإقليمية للنزاع، وإشراكها ومشاورتها في وضع الحلول.

[1] - خيرة لكمين، **مرجع سابق**، ص ص. 109، 110.

– **الأولويات وجدول الأعمال والمواعيد النهائية:** بتجديد الأولويات الرئيسية، والإتفاق عليها وتحديد جدول أعمالها والسهر على مراقبتها وتنفيذها[1].

يتكون الهيكل التنظيمي للجنة لبناء السلام من:

اللجنة التنظيمية: لجنة دائمة مسؤولة عن وضع النظام الداخلي، وتجديد أساليب العمل، بها سبعة أعضاء من مجلس الأمن مختارون وفق وفقا لقواعد وإجراءات يقررها المجلس، وسبعة من المجلس الإقتصادي، ومنتخبين من المجموعات الإقليمية، وخمسة أعضاء من كبار المساهمين بالأنصبة المقررة في ميزانيات الأمم المتحدة، وخمسة من كبار المساهمين بالأفراد العسكريين ورجال الشرطة المدنية، وسبعة أعضاء إضافيين ،يتم إختيارهم من قبل الجمعية العامة ،مع الأخذ بعين الإعتبار، تمثيل مختلف المجموعات الإقليمية المتعلقة بالبلدان التي مرت بتجربة التعافي من حالة النزاع، ويكون التجديد حسب الضرورة.[2]

التشكيلات القطرية المختصة: وظيفتها النظر في القضايا المطروحة؛ من طرف الدول بوضع خلية إتصال جامعة للمشاركين، بإقامة جلسات مع شركاء في الميدان(وذلك عبر سلسلة من الإجتماعات الرسمية وغير الرسمية)، كالبلد قيد النظر، والبلدان المشاركة في جهود الإغاثة والحوار السياسي، المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المساهمة ماليا، وقوات الشرطة المدنية، وكبير ممثلي الأمم المتحدة،والمؤسسات المالية والدولية والإقليمية، وذلك لخلق بيئة تعاونية في جو من السلام المستدام برعاية أممية.

الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة: لإستخلاص العبر، وتطوير أفكار إستشرافية وتوصيات،لمعالجة ما بعد النزاع وتحسين دور الأمم المتحدة في إستتباب الأمن، وإضافة منتدى يسمح بتبادل المعلومات المتعلقة بإستراتيجيات الإنعاش بعد انتهاء النزاع، يضم:

---

[1] –**المرجع نفسه**، ص .111.

[2]– الأمم المتحدة،" **لجنة بناء السلام**"، (قرار الجمعية العامة رقم: A/RES /60/80، الدورة 60، ديسمبر2005)، ص ص.2–4.

الأمم المتحدة، الجهات المانحة ،البلدان المساهمة بالقوات، المنظمات الإقليمية ،الحكومة الوطنية والإنتقالية[1].

تتلخص غايات لجنة بناء السلام في:

- تقديم المشورة ،والاقتراح في وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام.
- إعادة الاعمار وبناء المؤسسات، ناهيك عن إرساء أسس التنمية المستدامة.
- تقديم التوصيات والمعلومات، الهادفة لتحسين التنسيق بين الأطراف الفاعلة، والسعي لتحديد أفضل الممارسات والمساعدة على تحقيق الإنعاش[2].

المطلب الثاني: مكتب دعم بناء السلام: Peace building support (PSO)

أنشئ بموجب لائحة الجمعية العامة رقم 60/180(2005) ،ولائحة مجلس الأمن رقم 645/(2005) ، بإقتراح من الأمين العام للأمم المتحدة ،لإنشاء هيئة تتولى مساعدة ودعم لجنة بناء السلام ،و إصلاح مؤسسات سيادة القانون بتحسين الرقابة والمساءلة والإدارة في الدول الخارجة من النزاعات؛ متضمنة أساسا في إتفاقيات سياسية شاملة ضامنة للشرعية الشعبية، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، والبرامج والمشاريع ذات العلاقة بسيادة القانون، والتركيز على إصلاحها، وتعزيز المؤسسات القضائية الوطنية والشرطة لضمان فعالياتها وشموليتها ومسؤولياتها ،متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان[3].

يهتم هذا المكتب بمساعدة لجنة بناء السلام وإدارة الصندوق، لتنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة في بناء السلام في البلدان المتأثرة بالنزاع والصراعات، وذلك بتوفير الدعم

---

[1] –خيرة لكمين، **مرجع سابق**، ص ص .112–114.

[2] – الأمم المتحدة ،(**قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1645** ،الجلسة رقم5335، ديسمبر 2005)،ص ص. 2،3.

[3] –الأمم المتحدة ،"**مكتب دعم بناء السلام وسيادة القانون**" متحصل عليه من الموقع:
https://www.un.org/peacebuilding/

الدولي للجهود الوطنية لبناء السلام، وتعبئة جهود الأمم المتحدة والمشاركة مع الأطراف الخارجية في تطوير إستراتيجياتها، وتجميع الموارد وتعزيز التنسيق الدولي[1]، بمساعدة أقسام مساعدة تتمثل في: قسم دعم لجنة بناء السلام – قسم لتخطيط السياسات – قسم التمويل لبناء السلام، وله عدة تجارب ناجحة في سيراليون واليمن[2].

المطلب الثالث: صندوق بناء السلام: Peace building fund (PBF)

أنشئ من طرف الأمين العام بناء على طلب من الجمعية العامة ،ومجلس الأمم لدعم الدول الخارجة من النزاعات، يقدم حاليا التمويل لزهاء 222 مشروع في 22 بلد والمساعدة العاجلة، وتدعيم أنشطة بناء السلام وتحقيق الإستقرار وتعزيز قدرة الحكومات والسلطات الإنتقالية والمؤسسات الوطنية.

كما يدعم مشاريع سيادة القانون في بلدان النزاع، ووضع حد للتوترات المستمرة ومنع نشوب محتمل، أو إذا كانت هناك حاجة إلى إستعادة الهياكل الشرعية لتسوية النزاعات القانونية عقب العودة إلى السلام.

تركز مشاريع الصندوق على، تعزيز المؤسسات القضائية الوطنية والمحلية والشرطة بصورة فعّالة، شاملة ومسؤولة.

كما يستجيب للإحتياجات العاجلة لهذه البلدان، بتقديم الموارد المتاحة من أموال ووسائل التمويل، ومعالجة التدخلات العاجلة والفورية لعملية السلام ومعالجة الثغرات الحرجة، بالتركيز على تقديم الخدمات في مراحل مبكرة جدا وبدء البناء. وقد تم استحداث آلية أخرى للتمويل سنة 2006، وهو الصندوق الائتماني للمانحين، إستطاع تمويل 136 مشروع، وتغطية مجموعة واسعة من المجالات من دعم السلام، ومبادرة المصالحة الوطنية وإصلاح قطاع الأمن، ودعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والقضاء على البطالة[3].

---

[1] –الأمم المتحدة ،**لجنة بناء السلام**، متحصل عليه من الموقع: https://www.un.org/peacebuilding/phso

[2] –درويش سعيد، **مرجع سابق**، ص. 202.

[3]- درويش سعيد، **المرجع نفسه**، ص. 203.

المبحث الرابع: الإطار النظري لبناء السلام:

هناك العديد من النظريات التي تفسر السلام، وتركز على مراحله المختلفة، من حله وتحويله، أوإنهائه، وأخرى تهتم ببناء السلام، وسيتم استعراض أهمها.

المطلب الأول: نظرية السلام الليبرالي:

تقوم على فلسفة السلام، أول من جاء بها الفيلسوف الألماني: **إيمانويل كانط** (1724-1802) وطورها **شومبيتر** من زاوية إقتصادية أساسها السلام المتبادل بين الدول الديمقراطية[1]، وساد عنصر التنوير، وانتشرت فكرة الكمال الأخلاقي والسلام الدائم وإصلاح فوضى النظام الدولي، بدرء الحرب ومسبباتها، والتخلص من الآلة العسكرية، وإيجاد طريقة مساهمة في العيش والإنسجام[2]، وإدراجها لتوطيد وإصلاح بيئات ما بعد النزاع والصراعات الداخلية.

تشمل المعايير الإجتماعية والثقافية؛ بالإضافة إلى نشر الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الراشد، وتعزيز حقوق الإنسان، والإصلاح الإقتصادي والخوصصة[3]، بتكاثف جهود فواعلها الأساسية: الأفراد والمؤسسات باعتبار الفرد القيمة العليا والهدف النهائي التي تسعى الدول لتأمين غاياتها[4]، وقد تحولت من عقيدة محلية إلى عقيدة دولية،وبعد أن كانت مجرد خيار متبنى، إلى خيار يطالب به الجميع على صعيد المجتمع الدولي، وتوطدت عند مقولة **كانط** الشهيرة "**To perpetual peace, A philosephical sketch**"[5] وتطورت إلى حد كبير في كتابات مايكل دويل **Micheal Doyele** و بروس راست**Bruce russet**

---

[1]– معتصم صديق عبد الله، **نظريات العلاقات الدولية: السلام الديمقراطي (السلام الليبرالي)**، تم التحصل عليه من الموقع: www.civivegypte.org يوم 24.01.2019، الساعة 14:20.

[2]– خيرة لكمين، **مرجع سابق**، ص.80.

[3]– نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**، ص .72.

[4] –معتصم صديق عبد الله، **المرجع السابق**

[5] –نايف بن نهار، **في نقد نظرية السلام الديمقراطي**، تم التحصل عليه من الموقع www.wa3efondation.Net، يوم 12.02.2019، الساعة 20: 20.

ويرى مؤيدوها أنها طريقة لتعزيز الأمن الدولي، على اعتبار أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة، وتسوي خلافاتها، وديا نظرا للمعايير والقيود المؤسسية، وحلها بالوساطة والمفاوضات والدبلوماسية السلمية، ويرى دويل أنها تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح منازعات تخرج إلى الساحة العامة[1].

وأكد الجنرالان الأمريكيان **لورن كارتر وكينيت ولاك**، على التلازم بين السلام والديمقراطية في دراستهما "**اتجاهات جديدة لتطوير الديمقراطية**"، وأن تعزيز الديمقراطية هو أفضل حل لجلب السلام عبر الحدود، وساهم في بلورة ما يعرف "**بالجهاد الديمقراطي**" المتبنى من الإدارات الأمريكية المتعاقبة، لاسيما وقت الحرب الباردة، بفرضها عقيدة دولية بقولهم "لا ديمقراطية في قبول الديمقراطية" ووجب تقبلها وإن كانت لدول متخلفة ورجعية[2].

ترى النظرية الليبرالية أن بناء السلام لابد أن يتضمن مسارات متنوعة الوظائف والأهداف، تستلزم نطاقات ومجالات واسعة، ونشاطات متتابعة، إنطلاقا من وقف إطلاق النار، وإعادة اللاجئين إلى المؤسسات الحكومية الجديدة، وإعادة بناء الإقتصاد ،ووضع حد للعنف والنزاعات، ولابد أن يرافقها إعادة بناء الهيكل البنائي، وإعادة المهام الأساسية للحكومة التي تمهد أو تجهز قاعدة إجتماعية خدماتية، تتخللها متناقضات[3]،وتفعيل المكونات المجتمعية كفواعل سلمية وفقا لمسار الاهتمام المشترك[4]، المتركزة أساسا على الهندسة الإجتماعية، الرامية إلى إرساء وضع مستقر مبني على ركيزتي السلم (الأمن) والتنمية، وفق معايير غربية هدفها "خلق سلم مكثف ذاتيا داخل الدول الخارجة من النزاع، بإزالة العنف الهيكلي، ومطابقة النماذج الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية، مع مزيج التوقعاتالدولية

---

[1]– جون بيليس وستيف سميت، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، (دبي،مركز الخليج للابحاث، الطبعة الأولى، 2004)، ص ص. 428،429.

[2]– نايف بن نهار، **مرجع سابق**.

[3]– Ho. Won jeomg, **peace binlding in post conflict societies: strategy and process**,(usa,L ynne Rienner publichers,2005),p.1.

[4]– خيرة لكمين، **مرجع سابق**، ص.81.

الليبرالية والنيوليبرالية في بيئة معولمة"[1]، نظرا لتداخل التأثيرات والقوى الإستراتيجية في حسابات الدول، التي تبقى غاياتها الأولى تحقيق المزيد من الأمن –وإن كانت قيمتها لن تقض بحد ذاتها عن الحروب–بل تساهم في إيجاد عالم أكثر سلاما[2].

ترى المقاربة الليبرالية لبناء السلام ضرورة إرسائها في الفترة التي تعقب مباشرة نهاية النزاع، أي أول سنتين بعد إنتهاء النزاع الرئيسي لحساسيتها وهشاشتها، ولضخامة التحديات التي تواجهها هذه البلدان نظرا لعدم الإستقرار الداخلي، وإستحالة إستتباب الأمن بسهولة[3].

إن ديناميكية بناء السلام ليبراليا، تتأثر بدياليكتيك وتفاعل انساني، وادراك في المحيط الاجتماعي، للتغلب على نتائج الحواجز النفسية والبنيوية التي تجرها النزاعات، التي وضعتها في حلقة مفرغة من التحديات، لإعادة البناء والتأهيل، والإصلاحات باتت وسائل ضرورية لبناء سلام دائم ومستمر[4] .

وترى فيها "فرصة سانحة لتوفير الأمن الأساسي وتحقيق الفوائد المرجوة منه، بتعزيز وبناء الثقة في العملية السياسية، والنهوض بالقدرات الوطنية الرئيسية، للأخذ بزمام جهود بناء السلم"....وكلما استطاعت الدول تسيير مجالاتها الرئيسية بنجاعة، فإن مكاسبها سوف تتضاعف، وتحجم بذلك خطر الإنزلاق مجددا في مستنقع ومأزق النزاع.

ويتقاسم مسؤولية طرح بناء السلام الليبرالي: الجهات الوطنية الفاعلة، المجتمع الدولي بإشتراك العديد من الجهود الدولية المتلاحمة،لإنجاح مساعيها المشتركة سواء كانت رئيسية دولية، أو إقليمية لإستحالة قدرة فاعل واحد على إرساءه، وإن تباينت درجة المساهمة في تلبية الإحتياجات في أي من المجالات ذات الأولوية، ويبقى الدور الداخلي للفواعل الوطنية حجر الزاوية والركن الأساس في معالجة الأوضاع، ومسايرة التمايز بين الأمن ونقيضه،

---

[1]– نبيل بوبيبة،**مرجع سابق**، ص.72.

[2] –جون بيليس وستيف سميت، **مرجع سابق**، ص.430.

[3]– نبيل بوبيبة،**مرجع سابق**، ص.77.

[4] -Ho. Won jeomg ,**Ibid**, p1.

شريطة وجود مستوى عال من الإرادة السياسية، والتزام وتوافق الأطراف الوطنية والجهات الفاعلة، إقتصاديا ودوليا ،لتهيئة ظروف بناء السلام من دول مجاورة ومنظمات إقليمية وما دون إقليمية، وتحمل مسؤولياتها من خلال الوساطة في إتفاقيات السلام وضمان مراقبة تنفيذها[1].

على الرغم من إدعائها ومنظريها بوجود ثقة متبادلة تمنع الوصول إلى الحلول العسكرية فان الإدعاء تهدمه نسبية المفهوم "**الديمقراطي**"، التي تسببت به **الأدلجة الحديثة للديمقراطية**، فقد تكون دولة ديمقراطية بنظر أصحابها وحلفائها وغير ذلك عند خصومها كما أن مزاعمها بحل مشاكلها من خلال الآليات الديمقراطية خلاف الدول الدكتاتورية يضحده الواقع، ويبقى تطبيقها محدودا[2]، ولها تورطات في حروب عدة يضاهي أو يفوق ما أنتجته الدول غير الديمقراطية[3].

كما أن نوايا مؤسسي نظرية السلام الديمقراطي يشوبها الكثير من اللبس، ويتجلى تبنيها في العالم أداة هيمنة دولية لتحقيق نفوذها، حيث قال الفيلسوف النمساوي **هانس كوكلر** بأن: "**الديمقراطية ماهي إلا شعار لضمان الهيمنة الدولية**"[4].

المطلب الثاني: المقاربة النقدية لبناء السلام:

تركز هذه المقاربة على وصف النموذج المهيمن في بناء السلام، المنبثق من اعتماده على أشكال الديمقراطيات الليبرالية والإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي، معتمدة على أربعة محاور هي:

1-**إصلاح قطاع الأمن** (نزع السلاح وإعادة الادماج وتعزيز القانون والنظام).

---

[1] -**المرجع نفسه**، ص ص،77، 78.

[2]- نايف بن نهار، **مرجع سابق**.

[3]- مارتن غريفيتس ووتيري أوكلاهان، **مرجع سابق**، ص،252.

[4]- نايف بن نهار، **مرجع سابق**.

2-**الإصلاح الاقتصادي** (تحرير الإقتصاد وإصلاحات السوق).

3-**الإصلاح السياسي**: (تشجيع الحريات المدنية والمشاركة السياسية والإنتخابات).

4-قد يتعدى ما سبق **بتشكيل لجان وظيفتها**، تقصي الحقائق في حيثيات النزاع، ودعم جهود المصالحة.

انتقد هذا النموذج **أوليفر ريتشموند oliver richmand** بعد دراسة لتجاربها على الدول الخارجة من النزاع.

إن مشروع بناء السلام في حالة فوضى، إن لم يكن في حالة أزمة، بعد فشلها في منع الإنزلاق إلى النزاع مجددا، وغياب الديمقراطية، ودخولها في حروب مع دول الجوار

كما أن تجاهلها للخصائص التاريخية والثقافية الفريدة للدول الخارجية من النزاع المراد معالجتها، ودور الجهات المحلية الفاعلة، وتركيزها على "مخطط لنموذج موحد محدد" واعتبر مشروع بناء دولة وليس مشروع بناء السلام، "بتركيزه على مؤسسات الأمن والسوق بدلا من المعايير الديمقراطية وحقوق الانسان".

ويرى النقديون أنه استمرار لعمليات تاريخية أطول من الإمبريالية والاستعمار الجديد "**الغربنة**"، وإهمال التجارب المحلية للسلم ،كما أن ريشموند، يراه إيديولوجية للتحول إلى أعمال عنف، لأن تطلعاتها العالمية لا تنعكس على أرض الواقع، ما يفرض إعادة أمننة الدولة وفق النموذج الليبرالي، وليس الخصائص الفردية والمجتمعية والحياة اليومية، وحسب آرائهم فان السلام الليبرالي يسعى إلى بناء مجتمع سلمي في مرحلة ما بعد النزاع، مع التأكيد على عقيدة وممارسة أشكال "مشروعة" ،مكنت العنف وأسفرت عنه -إبتداء-، وأن إعادة بناءه في الواقع، إعادة تشكيل نموذج من الحكم ،يؤكد على النزعة العسكرية، وإحتكار العنف من طرف الدولة، ويرى **تشارلز تيلي charles tilly** أن بناء السلم الليبرالي هو "بناء الدولة، وهو ترياق للعمليات العنيفة لتشكيل الدولة في كثير من الأحيان" الذي يخول للدولة

إستخدام العنف تحت طائلة الدفاع الوطني والتعاون والنظام وإقحام الأطراف المتحاربة بالتخلي عنه في تسوية خلافاتها[1].

ويمكن إيجاز أهم أفكار النقدية في:

- **الإثنو مركزية:** عبارة عن توجه، يحاول إعادة إنتاج أشكال من السلم والحكم يعكس توقعات الشمال الليبرالي.
- **النخبة:** السياسية والإقتصادية المسيرة للسلطة وطنيا ودوليا.
- **سطحية:** بإهمالها للأسباب الهيكلية الكامنة وراء النزاع، وتركيزها على مظاهره.
- **التكنوقراطية:** بحصر بناء السلم في سلسلة من المهام التكنوقراطية.
- **جامدة:** حيث تم قولبتها ووضعها في قالب واحد.
- **مرتكزة على الأمن** وإهمالها للتحرر والتنوع، ومنح السلطة لمن هم على استعداد لاستخدام الإكراه.
- **قصيرة الأجل.**
- **الليبرالية الجديدة:** وإعلائها الإقتصاديات الليبرالية الجديدة، دون التفكير في التكلفة الإجتماعية.
- فشل في الوفاء والتواصل مع التوقعات المحلية[2].

ويلخص ريتشموند أن السلام الليبرالي "قد أفلس أخلاقيا، فهو يخضع لمعايير مزدوجة قسرية ومشروطة "وقراءة أخلاقية للسلم الليبرالي يفسح الحاجة إلى التعددية في التفكير حول ماهية بناء السلم، ما يفرض ضرورة طرح بدائل له من قبيل "السلم الهجين" أو "السلم المحلي".

---

[1]– **المرجع نفسه** ،ص ص. 89–92.

[2] –**المرجع نفسه**،ص.95.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية الأخرى المفسرة لبناء السلام.

1-مقاربة تحويل النزاع لبناء السلام:

تتدرج هذه المقاربة ضمن مقاربات النزاع، بدءا من الإدارة ،الحل فالتحويل، وتركز هذه المقاربة على تحويل مساره؛ وتغيير معادلة النزاع من رابح –خاسر، إلى رابح–رابح وفقا لمجموعة من المهارات والتقنيات[1]، ترى هذه المقاربة طبيعة وفطرية النزاع في حياة الإنسان وبدلا من التركيز على مضمونه، وجب النظر إلى الجوانب الثانوية التي تعقد النزاع، أو تنشئ قضايا أخرى قد تتجاوزه في التعقيد، وترى ضرورة تحويله، ووجود علاقة بين النزاع والتغيير[2].

دعا إلى هذه الفكرة **جون بيرتون John Burton**، فحواها نقل التفكير من حل النزاع، إلى عملية يمكن من خلالها تفادي النزاع في المستقبل، وتم تطويرها نهاية التسعينات من طرق كل من **هم هيو ميل** Ham Hyo mil، **وأوليفر رامبوثام** Oliver Rambtan و**ثوم وودهاوس Tom Woodhause**، أساسها أن تعقد المشكلات المسببة للنزاع يدفعها للتأثير على محيطها، وتحويل الطاقة السلبية المتعلقة بالحرب إلى إيجابي اجتماعي وسياسيي والعمل على تغيير الأيديولوجيات والأفكار[3]، وتقييم مبادرات التغيير ودراسة كيفية مساهمتها في تحقيق نتائج على مستوى المدخلات والمخرجات، وشرح الطرق التي توصل إلى تحقيق الأهداف المطلوبة على المدى الطويل وانتقال التغيير.

وللتغيير أربعة مستويات أو أنماط مركزية حسبه تؤثر في النزاع:

البعد الشخصي أو التغيير السلوكي من خلال بناء جو من التسامح ولثقة وتبني حلول للنزاعات بطرق سلمية، وارتباطها بمجموعات أخرى، كوسائل الإعلام والمنظمات والمجتمع

---

[1] –خيرة لكمين، **مرجع سابق**، ص.102.

[2]– نبيل بوبيبة،**مرجع سابق**، ص ص .95،96.

[3]– خيرة لكمين، **مرجع سابق**، ص ص. 102،103.

المدني والمشاركة السياسية[1]، انطلاقا من تغييرات الفرد المؤثرة على جوانبه المعرفية والعاطفية والإدراكية الروحية والتحول هنا يحد من الآثار المدمرة للنزاع الاجتماعي، وتعظيم قدرته على نمو الفرد على المستوى البدني، العاطفي والروحي.

البعد العلائقي (تغيير في العلاقات): يشير إلى أنماط من التواصل والتفاعل فب العلاقات المتأثرة بالنزاع، ظاهره وكامنه[2]، والعمل على تقليل العنف والمساعدة على لعب أدوار مهمة وبناءة في عملية بناء السلام، والعمل التشاركي بين الشباب، وتفعيل دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية المساهمة.[3]

البعد البنيوي الهيكلي: بالتركيز على الهياكل الاجتماعية، المؤسساتية، الاقتصادية والسياسية التي تأثرت بالنزاع، ومحاولة معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراءه، بتلبية الاحتياجات الإنسانية، وتعزيز الآليات السلمية،[4] وتعظيم المشاركة في تغيير صناع القرار وإقرار دور الشباب والالتزام بالقواعد والسلوكات المنصوص عليها، وإصلاح القطاعات الحيوية.

البعد الثقافي: الذي يسعى لتغيير الأنماط الثقافية السائدة، وترويج ثقافة السلام، وتنمية قاعدة جماهيرية بالتغلب على التمييز القائم على أساس، الجنس، الطائفة، الدين... [5] وسعيها للتأثير على عمليات التعامل مع النزاعات والتصدي لها، وآليات التعامل معها والبناء عليها.

---

[1]– محمد المرواني،السلام الليبرالي وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في افريقيا، لجنة بناء السلم: مسارات التطور والمقاربات، **المركز العربي الديمقراطي**،متحصل عليه من الموقع . https://democraticac.de.

[2] - نبيل بويبية، **مرجع سابق**،ص.96.

[3] - السلام الليبرالي،وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في إفريقيا ،**مرجع سابق**.

[4] - نبيل بويبية، **مرجع سابق**،ص،97.

[5] - السلام الليبرالي،وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في إفريقيا ،**مرجع سابق**.

ولابد حسبه من الإنتقال إلى ممارسة هذا التحول، بوضع إطار مرجعي للتفكير في تصميم النهج التحليلية وتطويرها، وذلك بوضع خريطة تساعدنا على التقييم.[1]

2-مقاربة البحث التقديري لبناء السلام:

اتفق على أن البحث التقديري هو بحث تعاوني لأجل تقديم الأفضل للناس ولمؤسساتهم وللعالم حولهم، وتعزيز قدرة النظام على رفع درجة إمكانياته الإيجابية بطريقة – إرتجالية – مغامرة – مترقبة. [2]

انبثقت هذه المقاربة وسط حقل التطوير المؤسسي وسط الثمانيانت من القرن العشرين، وتستخدم بشكل واسع في الأعمال التجارية المجتمعية ومؤسسات التغيير الاجتماعي بجميع أشكالها[3].

تتناول المقاربة إشكالية الدول الخارجة من النزاع بعد الحرب الباردة ،وإنشاء سلام مبني على طرق وآليات معتمدة على مقاربات إيجابيه ،مركزة على مجموعة من الأفكار والنظريات والنشاطات المغيرة في العلاقات والمجتمعات وغيرها من الأنظمة الإنسانية، التي تفترض وجود أشياء فعّالة ،يمكنها تفعيل وتحليل وبناء أسس مطورة للتغيير، ومنفذة له بإتجاه المستقبل، وضرورة إجراء هذا التغيير بالتركيز على رؤية لإنتاج الصورة الإيجابية للمستقبل المنشود، مثمنة التعددية كمصدر للإبداع والابتكار، وفق أهداف وقيم مشتركة مساعدة على وضع خطة لمجموعة تعددية،معززة في ذلك توزيع عادل للثروة مانحة الفرص لأي طرف للحصول على دور قيادي، بتوجيه القوة والإمكانيات الإيجابية للبشر وحشدها بشكل أكثر فعّالية بطريقة جماعية باستنباط القصص وروايتها، كوسيلة لنقل الحكمة الشمولية

[1] - نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**، ص ص،98.97.

[2]– سنثيا سمبسون، محمد أبو نمر،كلوديا ليبلر، ديانا ويتني، **المقاربات الإيجابية لبناء السلام**، ترجمة: فؤاد سروجي،(الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع ، 2007)، ص ص. 96،97.

[3]– نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**، ص. 105.

والمعرفة، بالتركيز على الموارد الفطرية للتغيير (القوى والقدرات والممارسات) وشحذها والتعبئة لها[1].

تركز المقاربة على التغيير من زاوية إيجابية، بتحريك الأطراف المعنية في النظام عبر أربعة مراحل:الإستكشاف، الحلم، التخطيط، التنفيذ الهدف، والتي تعرف بدائرة المراحل الأربعة Dream–Discovery and Delivery Design=D4

ولمقاربة البحث التقديري عدة **فرضيات ومبادئ** أهمها:

1– تعتبر النزاعات آلية للتغيير، وتراه ضرورة وقوة خلاقة لخيارات جديدة وحلول لمشاكل، على الرغم من تضارب الأهداف، واختلاف وتنافس المصالح.

2– تفعيل الوسائل السلامية – اللاعنفية– لحل النزاعات ،وتغيير منظورات الأطراف المتنازعة يساعد على إخماده، وإعلاء أخلاقية وواقعية مبدأ اللاعنف .

3– إعلاء الآلية التعاونية التشاركية في تحديد الأولويات (ربح/خسارة)، وإنشاء طاقات وإمكانيات، تنقص من اختلافات القيم والمصالح والحاجات، وتصويب الأفكار الخاطئة، وكسر القوانين الجامدة السلبية.

4– اختلاف القيم والمصالح، لا يحدد الطبيعة الشريرة للإنسان، ولا يمكن اعتبارها مشاكل، وضرورة تأطيرها ومعالجتها، ضمن إطار الإحترام المشترك للأفراد والحقوق وتعاونها(الأطراف المختلفة) بطريقة مرضية.

5– إعتماد الإتصال كوسيلة لتغيير المنظور بعد إنبثاق الجدال حول توزيع وإعادة توزيع الموارد المادية، بإعتباره قناة رئيسة لإكتشاف المشاعر وإصلاحها، وتكوين بيئة من الأمان والثقة والرغبة في تجاوز المخاطر[2].

[1] –**المرجع نفسه**، ص. 104.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص.107،108.

6- بناء علاقات مستدامة عبر مصالحة الأطراف المتنازعة، بإدراك تاريخ خلافتها، والإتفاق على رؤية مستقبلية ضامنة للإستقرار والإستمرار، وفق آليات المفاوضات والاتفاقيات المتبادلة المساهمة في ميلاد علاقات قائمة على أسس احترام الحقوق للأفراد، لضمان استقرار الخلافات المستقبلية دون تصعيد.

7- إيجاد عناصر تغيير في الناس والعلاقات والأنظمة لحل النزاعات، وتغيير علاقات القوة داخل المجتمعات والأطراف المتنازعة، وبناء علاقات متوازنة بناءة.

8- التنمية الاقتصادية وتحسين المعيشة، وضرورة تنشيطها وتحقيقها، لمسايرة عمليات حل النزاعات كجزء من التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[1].

وقد ساهمت مقاربة البحث التقديري في بناء السلام، وأعطت دفعا جديدا نحو وسائل تشدد على بناء السلام، وتشجع ظهور الإمكانيات الإيجابية للتحول الموجود في جميع الأنظمة الإنسانية[2].

3-مقاربة الأثر الجماعي لبناء السلام:

تعتبر هذه المقاربة خلاصة منظمة: "إعادة تخيل التغيير الاجتماعي" Social Reimaging change « FSG »، عبر سلسلة من المقالات ،و لخبرتها في العمل مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المهتمة بالعدالة والسلام.

تركز المقاربة على الجهود الجماعية الرامية لإرساء السلام، وضرورة تأطيرها بطريقة تعاضدية تعاونية مدعومة من الجهات الفاعلة ،و أن" تخلق أوجه تآزر فعالة للتعجيل بإجراء التقدم نحو بناء السلم وإدامته "[3]، ولابد من مراعاة دور المنظمات الخارجية في تقديم الدعم من تجاربها السابقة، وتبيان دوافعها بكل شفافية وروية، نظرا لأهمية القضايا المطروحة

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 111.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 107.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 113.

واستدامتها ومثانتها، التي وجب دراستها تدريجيا وبتقييم مستمر ،مع مراعاة تدفق المعلومات والتحليلات والإستجابات لإعتبارها جوهر أنشطة المنظمات وعمليات التأثير الجماعي، كما أن تأثير الأثر الجماعي يتعزز عبر توفير التمويل ، وينبغي أن تكون المساءلة عموما تعني أكثر الفئات تأثيرا بالحرب والعنف ،والإلتزامات طويلة الأجل بالقضايا الرئيسية المهمة وتعتمد هذه المقاربة على عدة إعتبارات وهي:

– **ضرورة الفهم المنهجي لديناميات النزاع ونظامه:** يتجاوز أطر التحليل التقليدية ،بإستخدام مجموعة من الأدوات ،كرسم خرائط النزاع وتحصيلها ،وتحديد نقاط الإختراق لأطراف النزاع لإحداث تغيير إيجابي.

– **إتباع إدارة تكيفية لتخطيط البرامج وتنفيذها:** بإستخدام إجراءات مرنة ومتكيفة وأكثر وضوحا.

– **التقييم الأولي وتطوير إستراتيجية:** عبر خطوات تتضمن، معرفة النزاع وأطرافه ،وتشكيل شبكة تفاعلات أو تحالفات مهتمة ببناء السلم، وتحليل المشكل المطروح وفهم سياقه وتحليله للخروج بنتائج لمجموعة من الفواعل المحلية والوطنية، والتركيز على القضايا الجوهرية التي يجب معالجتهما مع توسيع نطاق عمل الفواعل المحلية، وإقحام المنظمات الإقليمية والدولية[1].

وبعدما سبق من المجالات من الهم أن تقرر ما إذا كان هنالك ما يكفي من الإهتمام والتفاهم المشترك والأهداف، لتبرير التفاني في تركيز الطاقة والوقت والموارد والجهد نحو "التأثير الجماعي" لبناء السلم.

ولابد من وجود كل هذه العناصر في بيئة مساعدة هي بيئة التأثير الجماعي: أو ما يطلق عليها "بيئة تساهلية" تهيئ الشروط لبناء سلام وهي:

[1] –**المرجع نفسه**،ص ص.114–116.

- **بطل مؤثر:** بقوة الإحترام اللازم لجلب القادة على مستوى المجموعات، والحفاظ على مشاركتهم الفعّالة.

- **موارد كافية:** تستمر لسنتين أو ثلاث، وتعبئة موارد أخرى خاصة البنية التحتية وعمليات التخطيط اللازمة.

- **الحاجة الملحة للتغيير:** والتي تساعدها على التحقق والانتشار: تحمل خمسة شروط أساسية وهي:

فهم جماعي (لتحليل النزاع) – النية الجماعية للعمل – التعليم الجماعي والإدارة الكيفية – التواصل المستمر والمسائلة – هياكل الدعم الكافية[1]

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص. 117، 118.

خاتمة الفصل الأول:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى المقاربة المفاهيمية والنظرية لبناء والسلام واستخلصنا أن بناء السلام قد عرف العديد من المراحل المتلاحقة، التي ساهمت في تبلوره، بعد أن عرف مراحل تقليدية تمثلت في؛ صنع السلام في المناطق المأزومة، ومحاولة حفظه باستخدام وسائل وآليات كالوساطة والديبلوماسية، وحتى عن طريق استخدام قوات خاصة ثم فرضه وإعلاءه ولو بالقوة، وإنشاء أجيال تؤمن به، وتكرس وجوده وديمومته، ووجب ترابط هذه الحلقات وتلاحهما واستمرارها، بتكاثف جهود العديد من الفواعل الوطنية، المحلية الإقليمية والدولية.

يعد السلام الليبرالي من أحدث الطرق السلامية المتبعة في عالم ما بعد الحرب الباردة، المنبثق عن السلام الديموقراطي، والتي حاولت نشر النموذج الغربي للديمقراطية– باعتباره–الأداة الأمثل لإدامة السلام ،ومحاولة تطبيقه على دول مابعد النزاع وتبنيه من طرف الأمم المتحدة ووكالاتها.

كما تم التطرق لعدد من النظريات الحديثة لبناء السلام، ونظرية بناء السلام الليبرالي كالنظرية النقدية التي أوضحت مكامن فشل النموذج الغربي، الذي ينحى لتطبيق النظرية على الدول المأزومة دونما الرجوع إلى خصوصية هذه الدول، وكذلك نظريات أخرى تطرقت لبناء السلام، وتوضيح الآليات والأسس التي تسمح بإنجاح هذا المشروع في هذه الدول.

وللتذكير، فإنه توجد العديد من المقاربات النظرية السلامية التي تناولت بناء السلام لم يتم التطرق لها، وذلك لاعتبارها مقاربات لا ترق للنظرية، ولأنها جاءت مفسرة لكافة مراحل السلام.

الفصل الثاني:

بناء السلام الليبرالي في مالي: دراسة في برامج الأمم المتحدة

تمهيد:

تعد مالي من أبرز دول العالم توترا وإستقطابا للأزمات الإجتماعية والإقتصادية بإعتبارها دولة هشة، فاشلة ومأزومة ساعدها على ذلك مجموعة من الظروف الداخلية المحلية والدولية. التي عطلت مسارها التنموي، وقضيت على كل مشاريع بناء السلام سواء كانت وطنية، محلية، إقليمة أو دولية، وباعتبار الأمم المتحدة الراعي الرسمي لبناء السلام والأمن الدوليين، وأهم مبادئها التي قامت وتأسست عليها مواثيقها وموادها، وتزايد اهتمامها لبناء السلام خاصة بعد انتشار النزعات الداخلية وانتقالها إلى الدول المجاورة، واستحالة معالجتها محليا وإقليميا لعمقها وتنوعها واتساعها، والأطراف الفاعلة في تعقيد الأمور في مالي.

من أجل ذلك كان تدخل الأمم المتحدة لإعادة السلام الضائع، وعدم النكوص والانزلاق مجددا في مستنقع النزاع والصراع وفق مجموعة من الآليات والوسائل المتنوعة والتعاون المشترك بين مختلف الهيئات والفواعل.

المبحث الأول: تحديات بناء السلام في مالي

تنتمي مالي إلى منطقة الساحل الافريقي الذي يعد من أهم المجالات الجيوسياسية في العالم بمواردها المتنوعة وموقعها الرابط بين الصحراء الكبرى الافريقية وشمال القارة القريبة من المتوسط المتطلع لأوروبا، وزادها أهمية حالة الانهيار والإنفلات الأمني والأزمات الإثنية والعرقية والتهديدات الأمنية التي أعاقت بناء السلام كالجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية الإرهاب والمخذرات...

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة (الدولة الفاشلة)

تعد مالي دولة فرنكوفونية ذات بعد إسلامي وأضحت خليطا متباينا(إفريقية، عربية إسلامية، مسيحية، فرانكوفونية) تعاني كغيرها من الدول الإفريقية هشاشة الدولة والاندماج الوطني وضعف التنمية والأمن والاستقرار[1]،هي دولة صحراوية تزيد مساحتها عن 1240192 كلم مربع، بتعداد سكان يقارب 145 مليون نسمة، عاصمتها باماكو، أهم مدنها كاليس، كوليكورو، سكاسو، سيغور، غاو وتمبكتو ، كيدال، كانت جزء من ثلاثة امبراطوريات افريقية، غانا ومالي وصونغاي[2].

أ- أزمة الهوية والاندماج الوطني: عجزت دول الساحل خاصة مالي على التعامل مع واقعها المعاش والتوليفة المجتمعية اللامتجانسة مما ولد أزمات عرقلت التنمية وبناء الدولة وتغيير عقليات وذهنيات شعوبها وحسب لوسان باي فان أزمة الاندماج "هي مدى قدرة النظام السياسي على النظر في كل المطالب والبث فيها في آن واحد، وكلما كانت الحكومة مندمجة بصورة أفضل كان أداء النظام السياسي أفضل والعكس بالعكس" باعتبار بنائها من أدوار النخبة السياسية الحاكمة وادارتها برشادة يكفل تجسيد المساواة والانضمام الاجتماعي محليا والتحلي بسلوك سوي يثبت مكانة محترمة يعكس قوة المؤسسات واستمرارها خارجيا[3].

---

[1]- مهدي ذهب حسين ذهب، "الأبعاد الأمنية والسياسية للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضيات الأزواد في مالي"، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، العدد 3، (يناير2013)، ص ص.245،244.

[2] -موسوعة وكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/

[3]- إسماعيل زروقة، "الصراع على السلطة واشكالية بناء الدولة في الساحل الافريقي، دراسة حالة مالي" ، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة الجلفة، العدد الحادي عشر، ص ص .244-247.

تعد مالي من الدول المركبة عرقيا، يشكل الفولان والتكرو أكبر العرقيات ديمغرافيا[1]، وتضم حوالي 23 إثنية متنوعة تتوزع على خمس مجموعات رئيسية:

1- الموندنغ Mandingue / البامبارا Bambara /سونينك soninke / الماليني Malinike/ بوزو Bozo.

2- البورسار Pulsar/ البوبو Bobu / التوكولور Toucouleur

3- الفولتا voltaique/ البوبو Bobu/ سينوفو senofo / ميني أنكا Mini aka.

4- الصحراويين Saharien/ المور Maures/ العربArabe / التوارق Touareg.

5- السونغاي Songhai [2]

6- وتشكل نسب مختلفة: الماندي 50%، البول 17%، الفولتايك 12%، السونغاي 6% العرب 10%، العرقيات الأخرى 5%[3]

يتمركز البمبارا في ضواحي باماكو، وتتواجد البولس (9.13%) في الشمال، وكذلك العرب 1.9% والطوارق (7.4%)[4]، ويعتبر العنصر الطارقي من اكثر العرقيات التي تساهم في تعطيل عملية بناء الدولة المالية نظرا لخصوصيتها العرقية ولتهميشها.

والطوارق أو تماشق،تمازغ (الامازيغ) الإيموهار ،الرجالالأحرار الرجال الزرق ويسمون أنفسهم الايموهاج، وقد اختلف في تسميتهم ،فهناك من ينسبهالطارق الليل والنهار لاهتدائهم بالنجوم، وآخرون ينسبونه لطارق بن زياد وقيل أن "طو" تعني الشعب و "رق" تعني المكان[5] يتحدثون لغة التماشق الأمازيغية وينقسمون إلى مجموعتين:

1- طوارق الغرب بين مدينتي تمبكتو، ومركز ليرة.

---

[1]- ايدابير أحمد، "التعدد الاتني والتحدي الأمني، دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963 إلى 2012"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد9، العدد2، (2007)، ص.255.

[2] - رسولي أسماء،**التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي،بين أدوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى بعد11سبتمبر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية،جامعة باتنة،2018/2017،ص.98.

[3] ايدابيرأحمد،**المرجع السابق**،ص.255.

[4] - رسولي أسماء،**المرجع السابق**، ص.98

[5] - كمارا عباس،"الحرب في شمال مالي:الخلفيات والمالات"،**جامعة أفريقيا العالمية**،(أكتوبر2017)،ص.19.

2- طوارق الشمال وتضم قبائل إموشق وإفوقاس.

وهنالك سبع طوارق أخرى شمناس، أمغدن، كل السوق، أمغاد، دو إسحق، إدنان وغيرها[1].

تعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية إلى جانب لغات محلية أخرى[2] منها لغة البامبارا Bambara الأكثر استخداما (80%)، و يتحدث الفولان والتكرو اللغة الفولانية[3].

- ✓ لغة الماندكو)البمبارية): فرع من المندن الكبير لغتها منتشرة في مالي، غينيا بوركينافاسو، السنغال.
- ✓ لغة الفولبي: المنتشرة غرب افريقيا خاصة مالي، وغينيا والنيجر.
- ✓ لغة السونغاي: لغة منتشرة في كل من مالي، النيجر والبنين.
- ✓ لغة السونينكي: في كل من مالي، موريطانيا، السينغال، غامبيا وغينيا.
- ✓ لغة الطوارق: (بكال بماشيك): منتشرة في شمال مالي، موريطانيا، الجزائر، تونس، ليبيا بالإضافة إلى لغات أخرى الدغوت، البوبو ،سينيغو، مبنيكاوالعربية[4].

كما أنها تحتوي تنوع ديني بأغلبية مسلمية تتجاوز 90%)سني .صوفي)،المسيحية 5% كاثوليك، بروتستنت 5%، ديانات أخرى محلية، يعيش 73% من سكانها في مناطق ريفية معتمدين الزراعة.

تعد مالي من أفقر 25 دولة في العالم معتمدة على المساعدات الخارجية بمعدل نمو لا يتجاوز 27% وبنسبة عالية من الأمية بمعدل 27% فقط يلتحقون بالمدارس، وكذا تدني في التكفل الصحي.[5]

---

[1]- **المرجع نفسه**،ص ص .19-21.

[2]- رسولي أسماء، **مرجع سابق**، ص. 98.

[3]- إيدابير أحمد، **مرجع سابق**، ص. 109.

[4]- كمارا عباس، **مرجع سابق**، ص ص. 10،9.

[5]- عصام عبد الشافي، "التداعيات الاقتصادية للأزمة في مالي "، **مجلة قراءات افريقية**، تم التحصل عليه من الموقعhttp://www.quiraatafriquan.com،يوم:12.12.2018،الساعة،.16:20

تعاني مالي من انعدام الأمن الغذائي، محتلة المرتبة 174 في قائمة 171 دولة حسب، مؤتمر التنمية البشرية الصادر عام 2004 من طرف الأمم المتحدة، وتفاقمت الأوضاع بعد 2012 بعد الأزمة الأخيرة[1].

إن هذه التوليفة الإثنية والعرقية والدينية في مالي كرست الإنشقاق وصعوبة بناء الدولة نظرا للصراع على السلطة بين طوائفها وكذا على الموارد، حركها الإختلاف الديني والعرقي، وإحتكار السلطة مما ولد ضعف الإنتماء للدولة الواحدة وتحول ولاءاتها إلى الخارج، خاصة للدول التي تحمل نفس الماضي المشترك والجذور العرقية والإثنية،التي كرستها الحدود المصطنعة الإستعمارية ،بغية القضاء على قيام دول قومية في المنطقة [2] مما ولد جماعات مشتتة مهمشة، تأبى العيش المشترك ،و تسعى للإستحواذ على السلطة أو الإنفصال ،مما أفرز عدة تحديات كأنتشار الفساد أو طغيان فئة إثنية على حساب جماعات أخرى قد تكون لها فروع عبر الحدود الجوارية، مما يفقد الدولة الهيمنة والسلطة على إقليمها، هذا ما نلحظه بالحركة الطارقية المتوزعة على عدة دول في الساحل الساعية للانفصال.

ب- أزمة الشرعية: حيث اعتمدت أساليب القمع والإرهاب، والانقلابات العسكرية كوسيلة للوصول إلى السلطة متنافيا مع مبادئ الديمقراطية وفق القوانين والدساتير، قاطعة الطريق أمام المشاركة السياسية التعددية ما ألب الصراعات السياسية بين المدني والعسكري، أدت إلى عدم الاستقرار السياسي ، وتصاعد حدة الصراعات[3]، مما فتح الباب لسيطرة نظم الحكم الدكتاتورية والإستبدادية المعتمدة على الإغتيالات السياسية مما أضعف الدولة المالية وشرعيتها، وجعلها دولة فاشلة *، ينعدم بها السلام والسيطرة على أراضيها، وعجز النمو

[1]- رسولي أسماء، **مرجع سابق**، ص .96.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص.114،115.

[3] -إسماعيل زروقة، **مرجع سابق**، ص ص .245-248.

*الدولة الفاشلة: أستخدم أول مرة من طرف الإدارات الأمريكية في عهد كلينون، لوصف الدول العاجزة عن ممارسة وظائفها وخاصة الأمنية ، مهددة بذلك الأمن الدولي، يفقدها السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني، ومن تم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها.

الإقتصادي والإجتماعي، وأنعدام المساواة الأقتصادية والمنافسة على الموارد، كل ذلك ينعكس عليها بالضعف والتفكك[1].

لقد شهدت دولة مالي كدول الساحل، اختزالا للحكم في المؤسسة العسكرية وسيطرتها على مقاليدها، وبقاء الأنظمة مغلقة وضعيفة المشاركة السياسية وأنعدام أوتقيد لحرية التعبير والاعلام[2].

كما عرفت العديد من الإنقلابات العسكرية على الرغم من إتباعها لنظام ديمقراطي جمهوري وعرفت مند إستقلالها عام 1960 خمسة رؤساء هم:

1- موديبوكاتيا **Modibo keita**: بين 22 سبتمبر 1960 حتى 19 نوفمبر 1968 أطيح به بانقلاب عسكري من طرف الملازمMoussa traoure، وتأسيسه لنظام الحزب الواحد.

2- موسي تراوري: حتى 26 مارس 1991، أطيح به بانقلاب عسكري من طرف الكولونيل أمادو توماني توري Amado Toumani Touré.

3- أمادو توماني توري: تولى رئاسة الهيئة الانتقالية من 26 مارس1991 حتى 08 جوان 1992، ونظم إنتخابات رئاسية ديمقراطية فاز بها المعارض ألفا عمرو كوناري Alpha omar komaré.

4- ألفا عمر كوناري: حكم العهدة الأولى وأعيد انتخابه لعهدة ثانية في ماي 1997 حتى 8 جوان 2002 حقق فيها نجاحا في محاربة الفساد وتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي.

5- أمادو توماني توري: مند 8 يونيو 2002 اعيد انتخابه عام 2007، اطيح به بانقلاب عسكري بقيادة الكابتن أمادو سانوغو في 22 مارس 2012.

6- ديانكودا تراوري **Diancaind Traoree**: قاد الحكومة الانتقالية مند 2012[3].

---

[1] - رسولي أسماء، **مرجع سابق**، ص ص .106-109.

[2] - رسولي أسماء، **مرجع سابق**، ص. 115.

[3] - عبير شليغم، " التدخل الفرنسي في مالي: البعد الكولونيالي تجاه إفريقيا "،**المركز العربي للبحوث و الدراسات**،متحصل عليه من الموقع: http://www.acrseg.org،يوم 27.03.2019،الساعة،15:28.

المطلب الثاني: تنامي المجموعات الإرهابية

عرفت مالي ومنطقة الساحل العديد من أعمال العنف المروعة التي نفدها متمردون مرتبطون بتنظيمات إرهابية عدة، ومنذ بداية أزمة مالي في جانفي 2012، فر نحو نصف مليون شخص إما إلى مناطق آمنة في مالي أو بلدان مجاورة نظرا لتزايد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان من طرف هذه الجماعات أو الجنود الحكوميون بالإضافة إلى الإعتقالات وتجنيد وأستخدام الأطفال[1] ومن أبرز الجماعات الإرهابية في مالي نذكر:

أ- **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الأسلامي**(CGSP): إنبثقت عن **الجماعة الإسلامية الجزائرية (GIA)**، التي أسسها حسان حطاب، مع من أخذ عنها "منهجها التفكيري" وظل يتزعمها حتى انسحابه عام 2003 ليخلفه نبيل صحراوي المدعو "إبراهيم مصطفى"، الذي تزعم الجماعة السلفية للدعوة والقتال وقدم ولاءه لتنظيم القاعدة في سبتمبر 2003، وبقي أميرها حتى مقتله في 20 جوان 2004. ليتزعم بعده "عبد المالك دروكدال" المدعو "أبو مصعب عبد الودود". واعلن في 24 جانفي 2007 انضمامه إلى تنظيم قاعدة الأم، وأعتبر تنظيمه إمتدادا لها في المغرب والساحل الافريقي، كان هدفه الإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في المنطقة وقد حقق صدى إعلامي، أثبت وجوده وفرض نفسه كفاعل أساسي أمنيا ،حيث وسع نشاطاته المسلحة وتوغل جنوبا إلىعمق الساحل وأشرف على تكوين وتدريب وإرساء المجندين إلى العراق، وبلغ عدد المجندين الأجانب عام 2007 أكثر من 75 ألف مجند، ركزت عملياتها على إختطاف الموظفين الأجانب والمطالبة بالفدية التي وفرت لها مبالغ مالية ضخمة، ساعدتها على تجهيز نفسها عسكريا ولوجستيا، كما نظمت الجريمة العابرة للحدود، وتعاونت مع عصابات تجارة وتهريب الأسلحة[2].

ب- **الموقعون بالدم (ديسمبر 2012)**: أسسها مختار بالمختار مع أفراد كتيبة الملثمين بعد انسحابه من تنظيم القاعدة لخلافات مع عبد المالك دروكدال الذي فشل في تنحيته لما له من نفوذ وتأثير، هدفها معاقبة من يخطط للحرب ضد الجماعات المسلحة في مالي، من

[1]- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل** رقم: S/2013/354/،14جانفي 2013،ص.2.

[2]- يحيى مشرط، "الأزمة في شمال مالي، وتداعياتها على منطقة الساحل الافريقي"، **الحوار المتوسطي**، المجلد9، العدد2، (سبتمبر 2018)، ص ص. 243-246.

أهم عملياتها اقتحام مجمع "عين أمناس" الغازي في الجزائر، واحتجاز مئات العمال الجزائريين والأجانب كرد فعل عن التدخل الفرنسي في مالي، أسفر تحرير الرهائن عن مقتل 44 عامل من جنسيات مختلفة و29 مسلح.

ج- حركة أنصار الدين (ديسمبر 2014): هيحركة جهادية مسلحة شمال مالي، تعدمن أكبر تنظيمات الأزواد المسلحة، تسعى لتطبيق الشرعية الإسلامية وفق رؤية سلفية والحصول على حكم ذاتي موسع للإقليم ،تأسست في كيدال بزعامة "إياد أغ غالي"، أحد قادة الطوارق المقاتلين ضد حكومة مالي مع الحركة الشعبية لتحرير الأزواد بعد أن كان قنصلاعام لمالي في جدة، وعاد واتخذ من جبال أغارغا مقرا له، وانظم إليه الآلاف من أبناء قبيلة الأيفوغاس وقبائل طارقية أخرى[1]، بسطت سيطرتها على تمبكتو الأثرية وعمدت على هدم الأضرحة الصوفية المدرجة على لائحة التراث العالمي لعام 1998. سائرة في ذلك على خطى حركة طالبان حينما فجرت تماثيل بوذا في بامبان عام 2007[2]، نادت الجماعة بإعلاء البعد القومي القبلي والإنفصالي لدى الطوارق ،ولم تنادي بداية باستقلال شمال مالي، واكتفت بالمطالبة بحكم ذاتي موسع في إطار الدولة المالية، على أن ينص الدستور على الطابع الإسلامي للبلاد[3]، من أبرز عملياتها الإرهابية الهجوم على مدينة "أغلهوك" غرب كيدال في جانفي 2012، والسيطرة إثرها على قاعدة عسكرية مالية، وكذلك هجوم قاعدة "تساليت" والاستيلاء على كميات من الأسلحة والآليات العسكرية[4].

د- حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا ومالي MUJWA أكتوبر 2011:

هي حركة جهادية منبثقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، عناصرها من عرب الأزواد، توصف بأنها الجماعة الأكثر نفودا وإرهابا بالمنطقة، مدججة بأسلحة مسربة من ليبيا، تتبنى التوجه السلفي الجهادي[5]، يتزعمها "سلطان ولد بادي" من شخصيات الأزواد

---

[1] -يحيى مشرط، مرجع سابق، ص 347.

[2]- عبير شليغم، **التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الافريقي: 2012-2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص 29.

[3] -يحيى مشرط، **مرجع سابق**، ص. 347.

[4] -عبير شليغم،**التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل:2012-2013**، **المرجع السابق**، ص. 30.

[5]- يحيى مشرط، ،**مرجع سابق**، ص .348.

بمساعدة الموريطاني العضو السابق في القاعدة "حماد ولد محمد الخير" المكنى "أبو القعقاع"، تضم في صفوفها عشرات المقاتلين من القبائل العربية، تحتل مدينة غاو مقاسمة مع "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" وتتشكل هذه الحركة من أربعة سرايا عسكرية: سرية عبد الله عزام، سرية أبو مصعب الزرقاوي، سرية أبو الليث الليبي وسرية الاستشهاديين[1] .من عملياتها الإرهابية: اختطاف 3 رهائن أوربيين في أكتوبر 2011، وسبعة دبلوماسيين جزائريين بمدينة غاو في أفريل 2012، وطالبت بفدية 30 مليون أورو للرهائن الأوربيين و15 مليون للدبلوماسيين الجزائريين، وكذا عملية إنتحارية إستهدفت مقر للدرك الوطني بتمنراست في 3 مارس 2012[2].

هـ-الحركة الوطنية لتحرير الازواد MNLA: تأسست مطلع عام 2010، من قومين توماستيين (نسبة إلى كلمة توماست الطوارقية)، وليبراليين ومستقلين، تحمل في صفوفها متمردين سابقين من الطوارق أشهرهم، "إبراهيم أغ باهنغا" .وتضمكذلك المئات من المقاتلين العائدين من ليبيا بعد انهيار نظام القذافي وكذا عشرات الضباط والجنود المنشقين عن الجيش النظامي المالي[3].

لقد سعت هذه الحركة لبناء شبكة معارضة محلية، وحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال شمال مالي، بعد تفاقم الخلل الوظيفي للدولة وتزايد الحركات الإنفصالية الطارقية، وسيطرة أطراف مشبوهة على الشمال[4]، ساعدها في ذلك الضغوط الجزائرية على أطراف النزاع لمواجهة موجة المهاجرين اللاجئين المتورطين بالتجارة غير المشروعة، وتأثر موريطانيا بالفارين من مالي، وتفاقم المشكلات الديبلوماسية بين البلدين[5]، من أعمالها إجتياح مناطق شاسعة من شمال مالي مثل مدن "منيكا" و"تساليت" و"ليرة "[6] و"أغلهوك" ضمن إقليمي غاو

---

[1] -عبير شليغم،التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل، **مرجع سابق**، ص .36،37.

[2]- يحيى مشرط، **مرجع سابق**، ص348.

[3] -عبير شليغم، المرجع السابق، ص 26.

[4]- أنوار بو خرص،" الجزائر و الصراع في مالي"، **مؤسسة كارينغي للسلام الدولي**، الشرق الأوسط، أكتوبر2012، ص ص. 4-6.

[5] -أميرة زهيرة، ميلود عامر حاج،" أزمة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال -مالي نودجا-"، **مجلة آفاق للعلوم**، جامعة الجلفة، العدد 10، جانفي 2015، ص.213.

[6] -عبير شليغم،التخل الفرنسي في مالي وانعكاساتهعلى منطقة الساحل الافريقي، **مرجع سابق**، ص.27.

وكيدال وتعتبر أخطرها لشمول مطالبها ورفع سقفها لدرجة الإنفصال وتشكيل جمهورية الأزواد ،واستيلائها على المناطق الشمالية، وعجز الحكومة المالية على مجاراتها، مما دفعها إلى الإعلان عبر موقعها الالكتروني أنها قد "أعلنت باسم الشعب الأزوادي الحر الاستقلال محترمة الحدود مع دول الجوار"، إلا أن الضغط الدولي دفعها إلى التراجع (الأمم المتحدة الاكواس).[1]

و/ الحركات الأزوادية الأخرى: والتي نشطت في إقليم الأزواد المالي وجل عناصرها من الطوارق من أهمها:

1- **الجيش الثوري لتحرير الأزواد** AELA: والذي أنشأ عام 1991م، كتيبة مسلحة لقمع الحكومة المسلحة بقيادة "عبد الرحمن قلة" دبلوماسي سابق بسفارة باماكو بالرياض، له علاقات وطيدة بالطوارق بالعالم.

2- **التحالف الديمقراطي من أجل التغيير** SADC: (حركة 23 ما رس 2006)[2]: تعتبر حركة تمردية جمعت عناصر متفرقة من المتمردين الطوارق في المنطقة، هاجمت ثكنتين عسكريتين في إقليم كيدال ومنكا، نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية، وعودة الجيش النظامي لأماكن تواجد الطوارق مما دفع[3] زعيمهم "إبراهيم أغ بهنغا" و"الحسن فغاغا" إلى اعلان الحرب ضد الحكومة المالية وانضمام عدد من زعماء الطوارق السابقين في الجيش المالي وتمركزها في مرتفعات "تفرغار" لتنتهي بتوقيع اتفاق سلام في الجزائر .إلا أن الفشل في التنمية،والظروف المتردية ،أذت لعودة التوتر بين الطرفين ،وهجوم مجموعة منشقة تابعة "لابراهيم أق بهنغا" على موقع زاواتين وخطف 28 عسكري وعودة الحرب بين الطرفين لتهدأ الحركة بعد وفاة زعيمها[4].

ي/ حركة المرابطين وظهور تنظيم الدولة الإسلامية في الساحل الافريقي: تشكلت من تلاحم الموقعين بالدم وحركة التوحيد والجهاد بقيادة "أحمد ولد العامر" بعد اعلان مجلس الأمن قرار التدخل لشمال مالي 2013، تهدف -حسبها-لتحقيق وحدة المسلمين من النيل

---

[1]- إيدابير أحمد، ، **مرجع سابق**، ص ص 264-265.

[2] -عبير شليغم، **المرجع نفسه**، ص26.

[3]- موسوعة ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki.

[4]- إيدابير أحمد، **مرجع سابق**، ص ص. 259-263.

حتى المحيط وفق تفكير القاعدة ،وإعلان "أبو بكر المهاجر" أميرا لغاية مقتله في أفريل 2019، واختيار "أحمد ولد العامر التلمسي" أميرا جديدا، لتنتهي ولايته باغتياله وظهور بوادر الانشقاق بين أعضاء الكتيبتين. نظرا لنهج الأمير الجديد "أبو الوليد الصحراوي" المتشدد والمتهور، حاول خلالها مختار بالمختار اجراء مشاورات مع قيادة تنظيم القاعدة بالمغربيغية إندماجهما، لليقطع "أبو الوليد" الطريق أمامه ويعلن بيعتهلتنظيم الدولة الإسلامية،مما أجج الأمور داخل التنظيم، والطعن في شرعية بيعة الصحراوي، ليتم عزله، وتولى مختار بالمختار الإمارة ،الذي كرس ولاءه للزعيم "أسامة بن لادن" والتبرؤ من تنظيم الدولة الإسلامية[1].

المطلب الثالث: االجريمة المنظمة

عرفت مالي إنتشارا واسعا للفساد وشبكات الاجرام، الضالعة بالإتجار بالمخذرات والجريمة المنظمة، وتدفق الأسلحة والتجارة بالبشر، مما أضعف الدولة المالية وأضعف معدلات التنمية، ناهيك عن الظروف المناخية السيئة، والأزمات الغذائية، مما فاقم الأمراض والأوبئة وصعب الصمود أمام الأزمات المتكررة[2].

ومن أبرز الأزمات المتسترة في الساحل عامة وفي مالي نذكر:

أ-التجارة غير المشروعة: نظرا لما تتميز به المنطقة من عمق وغموض وتفرع النخب السياسية، وإرتباط قادة العصابات والشبكات الاجرامية بأطراف نافذة في صنع القرار، وكذا لجدورها التاريخية لما يعرف "بالوسيط" وتنامي نشاطها بعد الحرب العالمية الثانية من أبرزها[3]:

1- **تجارة المخذرات (والمؤثرات العقلية):** تعد من أكثر المجالات نشاطا وأهم مصادر الأرباح التي تجنيها العصابات[4]، وعرفت نموا سريعا حول الساحل لمنطقة عبور للمخذرات الصلبة: الكراك، الكوكايين، الهروبين من أمريكا اللاتينية مرورا بالساحل وصولا لأوربا محتلا بذلك المرتبة الثانية عالميا ضمن قائمة أكبر الأسواق العالمية في التجارية غير المشروعة[5] بالإضافة إلى العلاقة السرية بين التنظيمات الإرهابية (القاعدة) وتهريب المخذرات، حيث أنه

---

[1] -يحيى مشرط، **مرجع سابق**، ص. 350.

[2] -الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، **مرجع سابق**، ص ص. 2-5.

[3]- يحيى مشرط، **مرجع سابق**، ص، 350.

[4] - نبيل بويبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، رسالة مقدمة للحصول على الماجيستير بالعلوم السياسية، ، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2007، ص.80.

[5] -يحيى مشرط، **المرجع السابق**، ص. 350.

في نوفمبر 2009 حطت طائرة بوينغ 727، حاملة أطنانا من الكوكايين من فينزولا على مرأى ومسمع من الجماعات الأمنية المالية والجزائرية.

ولا يقتصر الأمر على التجارة فقط بل يتخطاه إلى الاستهلاك المحلي، وزاده خطورة شساعة المساحة وصعوبة مراقبة الحدود بأعتبار دول المنطقة دول فاشلة تعاني الفقر والصراعات والعجز واللاستقرار[1].

2- **الاتجار غير المشروع بالأسلحة:** حيث أوضح قائد المجموعة الخامسة للدرك الوطني الجزائري الصلة الوطيدة بن شبكات نقل المهاجرين من دول الساحل الافريقي باتجاه الجزائر محملة بالوقود والسجائر إنطلاقا من مالي باتجاه تمنراست مع شبكات تهريب الأسلحة[2] حيث يفوق عدد الأسلحة المتداولة 8 ملايين قطعة سلاح، مازاد من خطورتها، الطابع القبلي والإثني لهذه الدول ونزعتها الإنفصالية، وتعتبر هذه التجارة من أسباب انتشار الإرهاب والحامي لها، كما يرى المراقبون في مجال الأسلحة أنها ليست السبب الرئيسي للنزعات في القارة فقط، بل المغذي الحقيقي لها والذي جعلهاأكثر دموية وحدة[3]، ففي دول مالي النيجر وتشاد نجد العديد من الأسلحة المسوقة من طرف شبكات متخصصة في المتاجرة بها مصدرها الأول الدول الأوربية المصنعة التي ترغب في التخلص من مخزونها المستعمل عبر بيعه للمعارضة والميليشيات .[4] لدرجة أنها أصبحت تباع في الأسواق من طرف الجنود واستخدامها من طرف المواطنين للدفاع عن أنفسهم من العصابات والشبكات الإرهابية[5].

3- **الإتجار غير المشروع في النساء والأطفال:** حيث عمدت على إستغلالها في الرق والإسترقاق الجنسي، الذي امتهنته المنظمات الإجرامية عبر شبكات منظمة متخصصة في جلب النساء والأطفال من دول جنوب الصحراء الفقيرة ،وانتشار الأمراض المعدية والمنتقلة جنسيا[6]، وكشف تقرير لصندوق الأمم المتحدة للطفولة أن أطفال شمال مالي يتعرضون للتجنيد العسكري والاغتصاب والقتل، خاصة بعد استيلاء الإسلاميين والجماعات المسلحة

---

[1]- عبير شليغم، **مرجع سابق**، ص.130-145.

[2] -نبيل بوبيبة، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، **مرجع سابق**، ص.86.

[3]- يحيى مشرط، **مرجع سابق**، ص.252،253.

[4]- نبيل بوبيبة، المرجع السابق، ص86.

[5]- يحيى مشرط، **نفس المرجع**، ص. 353.

[6] -نبيل بوبيبة، الامن في منطقة الصحراء، **نفس المرجع**، ص.88.

على شمال مالي، وأوضحت أن 175 صبيا على الأقل ما بين 12 و18 سنة قد تم تجنيدهم، فضلا عن اغتصاب 8 فتيات على الأقل ومقتل إثنين بسبب المتفجرات، كما تم تهريب الآلاف من دولة مالي نحو أوربا عبر موريطانيا، المغرب، الجزائر، وتقدر قيمة تهريب الطفل حوالي 10000 إلى 20000 دولار والنساء بقدر 50000 دولار.[1]

4- **تبييض الأموال:** تعد من أهم الجرائم الخطيرة التي تهدد الاقتصاديات والتي يتمتوظيفها في مشاريع مشروعة لتنقيتها، كالإستثمار في المطاعم والفنادق والنوادي الليلية وشركات الشاحنات، وكذا أعمال البنوك والاستثمار والبناء، بإستعمال العنف والتهديد به، والتسلل إلى هياكل الإدارة الحكومية باستخدام الرشاوي والتبرعات لتمويل الحملات الانتخابية وتزوير العملات[2].

ب- تمويل الجماعات الإرهابية: حيث تعمل الشبكات السابقة الذكر على تمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، في مقابل توفير هذه الأخيرة الحماية لأفراد العصابات، فلم يسبق أن اعترضت جماعة إرهابية طريق عصابات التهريب، أو تبلغ عن وجود جماعات إرهابية بمنطقة الساحل، ولم يحدث أن وقعت إشتباكات بين أفرادهما، إضافة لتوفير وتسهيل مسالك المرور[3]، حيث نجد كتيبة مختار بالمختار في شمال مالي قد تعايش مع المهربينوتحالف معهم، ويعتبر التهريب شريان الحياة للإرهابيين في الصحراء الكبرى، والدليل عدم القدرة على حصارها ودحضها وشل حركتها، على الرغم من المحاولات الجزائرية للقضاء عليها ومنع وصول البنزين والمازوت دون رخصة أمنية، إلا أن الإرهابيين في شمال مالي لم يعانوا البتة من نقص الوقود ،وتم تزويدهم زيادة على ذلك بالمعدات وسيارات الدفع الرباعي، وبالمؤن الغذائية والأدوية[4].

ج- **الهجرة غير الشرعية:** من التهديدات الأمنية التي تواجهها منطقة الصحراء الكبرى وأرتباطها بباقي أشكال الجريمة المنظمة، والتي إنطلقت من مالي وباقي دول الساحل وأنتشرت الى الجزائر نحو أوروبا، وقد جاء في التقرير الذي أعدته لجنة من الخبراء بخلية

---

[1] -عبير شليغم، مرجع سابق، ص ص .135،136.

[2]- نبيل بوبية،الأمن في منطقة الصحراء، **المرجع السابق** ، ص.88-89.

[3]- عبير شليغم ،التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل، **مرجع سابق**، ص ص.128،129.

4-نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى، **المرجع السابق**، ص ص.86-88.

علم الاجرام لقيادة الدرك الوطني حول هذه الظاهرة، أنه قد تم إحصاء 30 ألف مهاجر غير شرعي في الفترة الممتدة بين 2001-2007 معظمهم من المدانين بالسجن، والذين عكفوا على ممارسة[1] الأعمال الغير مشروعة في البلدان التي قصدوها كالدعارة، التسول.....

كما أعلنت الأمم المتحدة أن قرابة 350 ألف مالي فروا من ديارهم، ونحو 40% منهم لجأوا لدول الجوار مما ولد أزمات إنسانية بالمنطقة[2].

المبحث الثاني: المرجعية القانونية لبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي Minusma:

إن الظروف الصعبة التي تعيشها مالي وأستحالة معالجتها محليا وإقليميا، وصعوبة بناء السلام في منطقة الساحل الإفريقي، أوجب تدخل الأمم المتحدة في مالي، وفق صلاحيات مجلس الأمن،التى تخوله إنشاء أجهزة فرعية وفق المادة 29 من ميثاقها، وتكفلها المادة 28 من نظامه الداخلي.

من بين الأجهزة الفرعية: اللجان والفرق العامة، وهيئات التحقيق والمحاكم واللجان المتخصصة والمستشارون والمبعوثون والمنسقون الخاصون ولجنة بناء السلام[3].

المطلب الأول: الإرهاصات الأولية لإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي:

ومن اجل مساهمتها في بناء سلام دائم ومستدام في مالي، عكفت الأمم المتحدة بإصدار قرارات متعددة من أجل شرعنة تدخلها في مالي، ووضع مرجعية قانونية ينبني عليها القرار 2100 لعام 2013 المنشئ لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وهذه القرارات هي:

---

[1] -**المرجع نفسه** ،ص ص. 83-86.

[2] – عبير شليغم،التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الافريقي ، **مرجع سابق** ، ص. 149.

[3] – الأمم المتحدة ، **أجهزة مجلس الأمن الفرعية: عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية وبعثات بناء السلام**، متحصل عليها من الموقع: www.Un.Org // https 17-03714.part10 يوم 1 أفريل 2019 ،الساعة 16:17.

1-قرار مجلس الأمن رقم 2056:

لقد تم إتخاذه في جلسته 6798 المنعقدة في 3 جويلية 2012، تناول في جلسته الأوضاع في مالي بعد الهجومات المتكررة من طرف الجماعات الإرهابية والانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة الشرعية، وتردي الأوضاع الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل. خصوصا بعد الاختطافات المتكررة والمطالبة بالفدية، وكذلك تدمير المواقع الأثرية المقدسة ذات القيمة التاريخية، وبعد التأكد من أن الحالة في مالي قد أضحت تهدد الأمن والسلم الدوليين، فقررت وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التدخل لإعادة إرساء النظام الدستوري والاعتراف بالرئيس ديانكوندا تراوري، ودعم حكومته في مساعيها لإرساء حوار وطني.

وقد جاء في هذا القرار التأكيد على سلامة مالي الإقليمية ،ورفض الإنفصال ووقف الاعمال الإرهابية، ودعم بناء السلام وسيادة القانون وحقوق الانسان ،بالتعاون مع الوسطات الدولية المتمثلة في: الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا والاتحاد الافريقي والدول المجاورة ناهيك عن الدعم الأممي لمكافحةالإرهاب ،وحث الجماعات المتمردة على الامتناع عن الارتباط بالتنظيمات الإرهابية وأعمالها ومساعدتها وتمويلها، وحث الدول وخاصة الإقليمية على ضرورة التنسيق فيما بينها لاتخاذ التدابير اللازمة لوضع إستراتيجيات لمكافحة كافة الجرائم على أن يتم كل ذلك وفق استراتيجية الأمم المتحدة[1].

2-قرار مجلس الأمن 2085 (2012):

الذي تضمن الحالة في مالي، المؤرخ في 13 ديسمبر 2012، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012-926) الذي جاء بناءا على المادة 38 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس لدراسة الحالة في منطقة الساحل، التي جاءت بعد دراسة تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي)s/2012/894 (،والمناقشة المفتوحة التي أنعقدت بتاريخ 10 ديسمبر 2012، التي اسفرت على إتخاذ القرار 2085 (2012) بالإجماع، وهو القرار الذي يأذن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بنشر قوات دولية، تحت القيادة

[1] -الأمم المتحدة ،مجلس الأمن ،**تقرير الأمين العام** ،رقم:2012 /2056 /S/DES،المؤرخ في:5جويلية2012،ص ص.1-7.

الإفريقية لمساعدة القوات العسكرية وقوات الشرطة في مالي، لإستعادة سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية في غاو، تمبكتو وكيدال، التي سيطر عليها الإرهابيون المتطرفون من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الوحدة والجهاد غرب افريقيا ،والذي لقي ترحيبا ماليا، إلتزام دوليابالوقوف جانبها، وتعاونها مع مجلس الأمن والوفاء بالتزاماتها وفقا لهذا القرار، تحت رعاية وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا[1].

3-قرار مجلس الأمن رقم 2071 بتاريخ 12 أكتوبر 2012:

لقد اتخذ هذا القرار في الجلسة رقم 6846 المنعقدة في 12 أكتوبر 2012. وقد جاء هذا القرار تعبيرا عن القلق إزاء انعدام الأمن نتيجة إزدياد أنشطة الجماعات الإرهابية، مؤكدة مسؤولية السلطات المالية عن تحقيق الأمن وحماية مدنييها، ولتشجيع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة والدعم لتسوية الأزمة، من خلال إجراءات منسقة بالتعاون مع السلطات الانتقالية التي طلبت المساعدة العسكرية من أجل إعادة تنظيم القوات المسلحة واستعادة السلامة الإقليمية، وطالبت من الاكواس نشر قوات إفريقية في مالي، أي أنه جاء لتشريع وتوضيح طلب الحكومة المالية التدخل العسكري لتحقيق الاستقرار، لعجزها على وضعه،و من أجل إرساء سيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية[2].

وبناءا على هذه القرارات:

أنشأت هذه البعثة في 25 أفريل 2013 وفق القرار 2100 من قبل مجلس الأمن ,في جلسته رقم 6952،والذي يسمح لها باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الأهداف الأمنية، المتمثلة في إستقرار الوضع في المدن الكبرى، والمساهمة في استعادة سلطة الدولة في جميع الميادين وتنفيذ خريطة طريق للإنتقال الديمقراطي، بما في ذلك الحوار الوطني والعملية الانتخابية وحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة ،وتعزيز الدفاع عن حقوق الانسان وحفظ التراث الثقافي[3]، وفقا لمقاربةالسلام الليبرالي المتبع من طرف الأمم المتحدة.

---

[1]-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **رقم: S/PV. 6898**.

[2]- الحرب في مالي، **مقاتل من الصحراء**،متحصل عليه من الموقع: https//.www.maqatel.com. almaquatil،يوم:10.04.2019،الساعة:00:06.

[3]- موسوعة ويكيبديا: https://ar.wikipedia.org/wiki.

يقع مقر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في باماكو لمدة غير محدودة، لتنفيذ مهامها، المتمثلة في تدعيم الاستقرار وحماية أفراد البعثة من كافة التهديدات سواء منفردة أو بالتعاون مع القوات المالية، وقد تم دمج مكتب الأمم المتحدة في مالي ضمن البعثة ،وتسلمت بعثة الدعم الدولي لمالي بقيادة إفريقية في جويلية 2013 ،بتشكيلة من الأفراد العسكريين (11200 فرد) ،متضمنة الكتائب الاحتياطية القادرة على الانتشار السريع، وأفراد الشرطة وعناصر مدنية وفنية داعمة لها، وإنشاء قاعدة لوجستية في غاو سيفاري وباماكو[1].

وبعد الإجماع على اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2164 (2014) في 25 يونيو 2014، قرر المجلس أنه على البعثة التركيز على المسؤوليات الكبرى كضمان الأمن والاستقرار وحماية المواطنين، ودعم ومساندة الحوار السياسي الوطني والمصالحة والمساعدة على تأسيس سلطة الدولة وإعادة بناء قطاع الأمن وتعزيزه، وحقوق الانسان في الدولة[2] وفقا للقرار المنشئ لها، فلها مجموعة من المحددات المنتمية إلى مقاربة السلام الليبرالي وهي:

- التأكيد على الإلتزام بسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية.
- التأكيد على المبادئ الأساسية لحفظ السلام بموافقة الأطراف وعدم التحيز واستخدام القوة.
- إدانة أعمال الجماعات الإرهابية المتطرفة، والقضاء على الإرهاب باتباع نهج، يشمل جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وتعاونها بفعالية لمواجهة خطر هذه الجماعاتدون ربطها بدين أو حضارة أو جنسية.
- تثمين جهود قوات الدفاع والأمن المالية المدعومة من البعثة الدولية،والترحيب بالعمل السريع المبذول من القوات الفرنسية.

[1]–نبيل بويبية، الجزائر والمشاريع الاقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل والصحراء: التحديات والرهانات، **مرجع سابق**، ص ص.396،397.

[2]–مينوسما، بيان حقائق: **بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي**، متحصل عليه من الموقع :.https: // peace keeping. Un/ minusma، يوم:20.04.2019، الساعة:11:00.

– التعجيل بإرساء الحكم الديمقراطي والنظام الدستوري عبر إجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وإقامة حوار سريع وشامل مع المجموعات السياسية في مالي[1].

– الأخذ بالحسبان الأزمة الغذائية الإنسانية وإستمرارها في منطقة الساحل، وصعوبة وصول المساعدات لإنتشار الإرهاب والجريمة.

– التشديد على أهمية تقيد جميع الأطراف بالمبادئ الإنسانية (الحياد، التجرد، الإستقلالية مراعاة الإعتبارات الإنسانية).

– إدانة التجاوزات وإنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي (الإعتقالات، الإحتجاز التعسفي، تجنيد الأطفال، تدمير التراث الثقافي).

– التأكيد على المساءلة الضرورية لجميع مرتكبي الأعمال الاجرامية، بعد إحالتها من طرف السلطات الإنتقالية مند جانفي 2012 إلى المحكمة الجنائية.

– إدراج حركة أنصار الدين وزعيمها إياد أغ غالي، قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، التي وضعتها اللجنة المنشأة عملا بقرار 1267 (1999) – 1989 (2011) وإدراج جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والقاعدة في نفس القائمة.

– التصميم على مكافحة جرائم الإختطاف والرهائن، وتزايد القلق إزاء التهديدات الخطيرة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتجريم الفدية، والتصدي لها.

– تشجيع العمل المشترك بين البعثة والإتحاد الإفريقي والإكواس، لأجل بناء سلام داعم للحوار السياسي الوطني.

– الإشادة بدور البلدان الإفريقية المساهمة في بعثة الدعم الدولية ،وكذا الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ،و التبرعات المعلن عليها في مؤتمر المانحين، المنظم من طرف الاتحاد الافريقي في أديس أبابا في 29 جانفي 2013 الداعمة للبعثة ولقوات الدفاع والأمن المالية.

– تشجيع التنسيق الدولي المعزز للأمن السياسي والتقدم في مالي، وقد عقدت إجتماعات منظمة لفريق الدعم والمتابعة المنشأة لمجلس السلم والأمن الإفريقيين، بحضور شركاء دوليين والترحيب بالاستنتاجات المتوصل إليها، وحث السلطات الإنتقالية المالية على تحمل

[1]– نبيل بوبيبة، الجزائر والمشاريع الاقليمية والدولية لبناء السلم الساحل الافريقي و الصحراء: التحديات والرهانات، **مرجع سابق**،ص.398.

مسؤولياتها الرئيسية ،للتغلب على التحديات المتشابكة بالتعاون ما بين بلدان المنطقة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مالي.

– التذكير بالرسالة ل 25 مارس 2013 الموجهة للأمين العام من السلطات الانتقالية الداعية لنشر عملية الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار ،وإعادة بسط سلطة الدولة وسيادتها وكذا رسالة 26 مارس الموجهة من رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية الرامية لتحويل بعثة الدعم الدولية في مالي إلى بعثة لتحقيق الاستقرار، وتذكير ببيانات 7 مارس 2013 الصادر عن مجلس الأمن الافريقي،والدراسات المرفقة الموجهة للأمين العام التي يعبر فيها الإتحاد الإفريقي عن دعمه لتحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية لتحقيق الإستقرار في مالي وتقرير الأمين العام (s/2013/189).

– تشجيع المجتمع الدولي على تقديم الدعم لحل الأزمة، بإتخاذ إجراءات منسقة لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل، المتضمنة: الحوكمة، الأمن، التنمية والمسائل الإنسانية والتطلع لعقد مؤتمر دولي للمانحين في بروكسل 15 ماي 2013 لدعم مالي[1].

المطلب الثاني: تشكيل وعمل لجنة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي:

لقد اعتمدت الأمم المتحدة القرار 2100 رقم 6952 المنعقد بتاريخ 25 أفريل 2013، معتمدة قرارات 2056 (2012)، و2071 (2012)، و2085 (2012)، وإلى بياني رئيسه المؤرخين في26 مارس2012، (s/prest/2012/7)، و3 أفريل2012، (9/2012/S/Prest).

وعلى بيناته الصحفية على مالي المؤرخة في: 22 مارس 2012 ،9 أفريل 2012 8 جوان 2012، 10 أوت 2012، 21 سبتمبر 2012 ،11 ديسمبر 2012، و10 جانفي 2013 والتي أكدت فيه على وحدة مالي وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص. 399–401.

1-إجراءات قبل انشاء البعثة:

ركزت على التأكيد على المبادئ الأساسية لحفظ السلام بموافقة كافة الأطراف وعدم تحيزها، وقد وضعت مجموعة من الركائز التي لابد من إرسائها قبل الولوج في انشاء البعثة المتكاملة، مؤكدا على الإبتعاد عن إستخدام القوة إلا دفاعا على النفس، مسلما أن دور وولاية كل بعثة لحفظ السلام تقتصر على حاجة البلد المعني وحالته والدفاع عن الولاية.

- كما أدانت هجوم الجماعات المسلحة المتطرفة في 10 جانفي 2013 ،وأكدت على ضرورةإتباع نهج مطرد وشامل للتغلب على الإرهاب بمشاركة كل الأطراف الإقليمية والدولية دولا ومنظمات.

- الترحيب بالدور الفرنسي وقواتها بناء على طلب من السلطات الإنتقالية في مالي، لردع الهجومات الإرهابية ويشيد بالجهود المبذولة من طرف قوات الدفاع والأمن وبدعم من القوات الفرنسية وقوات بعثة الدعم الدولية في مالي ،بقيادة إفريقية لاستعادة أمن مالي.

- التأكيد على ضرورة العمل على وجه السرعة لإرساء حكم ديمقراطي، ونظام دستوري بإجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية حرة، نزيهة، شفافة وشاملة، مشددة على ضرورة دخول السلطات الإنتقالية سريعا في عملية حوار شامل، وتفاعل حقيقي مع مختلف المجموعات السياسية، بما فيها تلك التي كانت تدعوا سابقا للإستقلال ،مع إستعدادها لوقف الأعمال العدائية، وقطع علاقتها مع المنظمات الإرهابية والأعتراف بوحدة وسلامة مالي.

- كما أكد على مراعاة الإعتبارات الإنسانية والاستقلالية وإحترامهما، وكذاتقديم المساعدات الإنسانية ،وضمان سلامة المدنيين وتوفير المساعدات على أساس الحاجة، وكفالة أمن موظفي البعثة[1].

- لقد جاءت محاولات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لبناء السلام في مالي، عن طريق توحيد نظرة المجتمع الدولي، عبر دعوته إلى المشاركة في نشر السلام في المنطقة من خلال فرق الدعم والمتابعة لحالة مالي، والإجتماع بصفة منتظمة ودورية، لدراسة الأوضاع فيها وخارجها-عند الإقتضاء- ومساعدة السلطات الإنتقالية على تنفيذ خارطة الطريق الانتقالية التيجاء به القرار 2100 (2013)، والمساهمة في تعزيز السلام الدائم والإستقرار

[1]-بناء على قرار **مجلس الأمن رقم 2100** لعام **2013**، **الجلسة 6952**،المنعقدة في 25أفريل 2013.

والمصالحة، بالإضافة إلى دعوة أعضاء قوات الدفاع والأمن المالية إلى إحترام النظام، وعدم إفشال وعرقلة تنفيذ خريطة الطريق، أو الجهود الدولية والإقليمية، لتعزيز ما تم إحرازه سياسيا وأمنيا، وأتخاذ التدابير المناسبة ضد من يقوض السلام والاستقرار والأمن[1].

2- إنشاء البعثة المتكاملة:

أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بموجب قرار 2100 (2013)، وأذن المجلس بتمديد للولاية، في قراره 2164 (2014)، الذي مدد بموجب ولاية البعثة حتى 30 جوان 2015، مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق الهدف العام، المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في مالي، متزامنة مع الإنجازات المتوقعة عن طريق احراز النتائج الرئيسية ذات الصلة والتي تم تصنيفها إلى:

1- المصالحة السياسية والحكم الديمقراطي.
2- تحقيق الاستقرار الأمني وحماية المدنيين في شمال مالي.
3- تعزيز وحماية حقوق الانسان والعدالة والانعاش في شمال مالي.

يرأس هذه البعثة التي يقع مقرها في العاصمة باماكو الممثل الخاص للأمين العام برتبة وكيل أمين عام، يساعده نائب ممثل خاص للأمين العام للشؤون السياسية ونائب ممثل خاص للأمين العام (المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية)، ويرأس العمليات العسكرية قائد قوة، برتبة أمين عام مساعد ونائبه، بالإضافة إلى مفوض شرطة ونائبه[2].

لقد عرفت البعثة تطورات ملحوظة، حيث تم دمج مكتب الأمم المتحدة في مالي ضمن هذه البعثة المتكاملة، ويتولى مسؤولية الاضطلاع بالمهام المسندة لمكتب الأمم المتحدة في مالي، إبتداء من 1 جويلية 2013، بناء على طلب من الجمعية العامة ومطالب الأمين العام بالتنسيق الوثيق مع الإتحاد الإفريقي والجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا.

---

[1] نبيل بويبية، الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: التحديات والرهانات، **مرجع سابق**، ص. 403.

[2] -الأمم المتحدة،مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام رقم 69/984/ A**، الدورة التاسعة والستون، الفقرة أ، ص. 6.

لقد إهتمت هذه البعثة بالحالة الأمنية تحديدا، وأعتبارها من صميم مسؤولياتها، ولأجل ذلك طالب الأمين العام التعجيل بتعيين ممثل خاص في مالي، وإعطائه صلاحيات عامة في الميدان، لتنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة، ووكلائها وصناديقها وبرامجها في مالي ببدل مساعيه الحميدة بالتنسيق وجهود المجتمع الدولي، ويقوم كذلك بقيادة جميع المهام التي تشملها ولاية البعثة المتكاملة من تاريخ نقل صلاحيات بعثة الدعم الدولية إليها، ودعمها بما في ذلك مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ،إصلاح القطاع الأمني، ويشدد على أن يسهر الممثل الخاص على كفالة التنسيق الأمثل بين البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة في مالي.

لقد إلتزم الأمين العام في تقريره (S /2013/189) بإجراء جميع الخطوات الممكنة بالوسائل المتاحة، وإستخدام كامل الصلاحيات الحالية، والتعجيل بها، بنشر قوات مدنية وعسكرية في مالي، إضافة إلى كفالة التعاون بين البعثات الأممية في كل من ليبيريا وكوتديفوار، والقيام بعمليات نقل مناسبة للقواتوعتادها من البعثات السابقة الذكر إلى البعثة المتكاملة في مالي، بعلم من المجلس وموافقته، وموافقة البلدان المساهمة بقوات فيها وبالنظر للحالة الأمنية في المناطق التي تنتشر فيها بعثات الأمم المتحدة.

ولابد من تقاسم بعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة مع البعثة المتكاملة للدعم اللوجيستي والإداري، دون الإخلال بقدراتها التشغيلية فيما يتعلق بولايتها، من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفاعلية، وتقديم تقارير عن ذلك للنظر فيها[1].

المبحث الثالث: مهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

لقد أوكلت لهذه البعثة منذ اعتماد قرار مجلس الأمن 2227 (2015) في 29 جوان 2015، مهمة دعم ورصد الإشراف على تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار، ودعم تنفيذ إتفاق السلام والمصالحة في مالي، والإضطلاع بجهود المساعي الحميدة، وبناء الثقة والتسيير على الصعيدين الوطني والمحلي، وحمايةالمدنيين،وتحقيق الاستقرار وتعزيز حقوق الانسان

[1]– نبيل بوبيبة، الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: التحديات والرهانات، **مرجع سابق**، ص ص. 403–405.

وحمايتها، والمساهمة في تهيئة بيئة آمنة للمشاريع الرامية لتحقيق الإستقرار في المنطقة وحماية موظفي الأمم المتحدة وحماية المناطق التاريخية، الأثرية والثقافية[1]، وتتضمن حسب قرار مجلس الأمن المنشئ لها مجموعة من المهام2013(1002) تتدرج ضمنمقاربة السلام الليبرالي المتبنى من طرف الأمم المتحدة[2].

المطلب الأول: تحقيق الإستقرار ودعم تنفيذ خريطة الطريق(المهام السياسية والأمنية):

والتي تتلخص في بسط السلام في مالي عن طريق إستقرار الأوضاع في مالي وإستعادة سلطة الدولة على جميع أنحاء البلاد وكذا في تنفيذ خريطة طريق إنتقالية، تنحى بمالي نحو الديمقراطية، وتتضمن:

أ- تحقيق الإستقرار في المراكز السكانية، ودعم وإعادة بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلد وذلك عن طريق:

1- دعم السلطات الإنتقالية في مالي في توسيع نطاق إدارة الدولة وإعادة بسط نفوذها في أنحاء البلاد.

2- دعم السلطات الإنتقالية في مالي، على تحقيق الإستقرار في المراكز السكانية خاصة شمالا، وردع التهديدات بإتخاذ خطوات نشيطة، تمنع عودة العناصر المسلحة لتلك المناطق.

3- دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إعادة بناء قطاع الأمن في مالي ،خاصة الشرطة والدرك عن طريق المساعدة التقنية وبناء القدرات، والعمل في مواقع مشتركة وبرامج توجيه، فضلا عن سيادة القانون والعدالة في قدراتها ،وبتنسيق وثيق مع الشركاء الثنائيين والجهات المانحة ،والمنظمات الدولية العاملة في هذه المجالات.

4- مساعدة السلطات الإنتقالية بالتدريب، وأشكال الدعم الأخرى في الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة الأسلحة والذخيرة.

---

[1] -الأمم المتحدة،**رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن**، (1038/ 2015/ S)،24ديسمبر2015.

[2] نبيل بويبية، الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات، **مرجع سابق**، ص.406.

5- مساعدة السلطات الإنتقالية في وضع وتنفيذ برنامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسرحهم ،وإعادة إدماجهم وتفكيك الميليشياتومجموعات الدفاع عن النفس، بالاتساق وأهداف المصالحة وإحتياجات الأطفال المسرحين.

ب- دعم تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، بما يضمن الحوار السياسي الوطني والعملية الانتخابية:

1- مساعدة السلطات الإنتقالية في مالي على التعجيل بتنفيذ هذه الخريطة لإستعادة النظام الدستوري والحكم الديمقراطي، واستعادة الوحدة الوطنية المالية كاملة.

2- بذل المساعي الحميدة وبناء الثقة وتيسير العمل وطنيا ومحليا، عن طريق الشركاء المحليين حسب الاقتضاء، تحسبا لنشوب النزاعات أو التخفيف من آثارها وحلها.

3- مساعدة السلطات الإنتقالية في مالي ومجتمعاتها المحلية شمالا على تسيير إحراز تقدم نحو إقامة حوار وطني شامل، وتحقيق عملية المصالحة وتدعيم مشاركة المجتمع المدني بما في ذلك منظمات المرأة.

4- دعم تنظيم وإجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية شاملة حرة ونزيهة وشفافة، بوسائل منها توفير مساعدة لوجستية وتقنية مناسبة، وترتيبات أمنية فعالة.

ولمساعدة البعثة على إنجاز هذه المهام قرر مجلس الأمن الآتي:

1- إعتبار مالي تهديد للسلم والأمن الدوليين، وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

2- الإلتزام بسيادة مالي ووحدتها وبسلامتها الإقليمية، ومبادئ حفظ السلام.

3- دعم قوات الدفاع والأمن المالية المدعومة من القوات الفرنسية، وقوات بعثة الدعم الدولية بقيادة افريقية ،لإستعادة أمن مالي.

4- تدخل السلطات الإنتقالية سريعا في عملية حوار شامل وتفاعل حقيقي مع مختلف المجموعات السياسية في مالي، بما فيها التي كانت تدعوا إلى الإستقلال.

5- تشجيع التنسيق الدولي لتعزيز الأمن السياسي والتقدم في مالي، بعقد إجتماعات منتظمة لتقديم الدعم والمتابعة.

6- تطالب السلطات الإنتقالية نشر عملية تابعة للأمم المتحدة، لبسط سلطة الدولة وسيادتها على جميع أراضيها، وفق الرسالة المؤرخة في 26 مارس 2014..

7- تحمل السلطات الإنتقالية في مالي ،المسؤولية الرئيسية في التغلب على التحديات المتشابكة التي تواجه البلد، وعن حماية مواطنيها ،وأن أي حل دائم للأزمة ينبغي أن يكون بقيادة مالية، بما في ذلك أي عملية سياسية على أن التعاون فيما بين بلدان المنطقة سيكون أساسا لتحقيق سلام وإستقرار دائمين.

8- تشجيع المجتمع الدولي على تقديم دعم واسع لحل الأزمة ،عن طريق إتخاذ إجراءات متسقة لتلبية الإحتياجات الفورية والطويلة الأجل كالأمن والحوكمة والتنمية والمسائل الإنسانية.

9- قيام الجمعية العامة يوم 29 جانفي 2013، بإعتماد خريطة طريق إنتقالية، بإنشاء لجنة الحوار والمصالحة في 26 مارس 2013.

10- دعوة اللجنة لبداية أعمالها بأسرع ما يمكن، ومناشدة السلطات الإنتقالية للقيام سريعا بإتخاذ خطوات ملموسة، صوب توطيد الإستقرار وتعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي، وإجراء حوار سياسي شامل للجميع، لتحقيق عملية مصالحة وطنية، معززة الوئام الإجتماعي لإحراز تقدم سياسي للإلتزامات المعلنة، تترجمها إنتخابات رئاسية وتشريعية.

11- التنسيق الوثيق مع الإتحاد الإفريقي والجماعةالإقتصادية لغرب إفريقيا، لدعم جميع أبعاد خريطة الطريق الإنتقالية، بغية التعجيل بتنفيذها بما في ذلك عمل لجنة الحوار والمصالحة.

12- تهيئة بيئة مواتية لإجراء إنتخابات تشريعية وآمنة قبل الفترة الإنتخابية، خلالها، وبعدها وحصول المرشحين على فرص متكافئة، والاستفادة من وسائط الإعلام الخاضعة للدولة وتمكين الجميع من حقهم في الإنتخابات بما فيهم المشردين، وكذلك تقديم الدعم للسلطات الإنتقالية في العملية الإنتخابية، بتوفير الموارد المالية والقدرات اللازمة لمراقبة الإنتخابات.

13- يرحب بنشر بعثة التدريب التابعة للإتحاد الأوروبي في مالي، التي توفر التدريب والمشورة لقوات الدفاع والأمن المالية، للمساهمة في تعزيز السلطة المدنية، وكذا التنسيق الوثيق مع البعثة المتكاملة وشركاء مالي الثنائيين الذين يقدمون المساعدة إلى السلطات الإنتقالية في مالي في مجال إصلاح القطاع الأمني.

14- يكرر التأكيد على ضرورة تدريب قوات الدفاع والأمن المالية ودعمها، وإعادة نشرها لكفالة أمن مالي واستقرارها في المدى البعيد، واعتبارها أمور حيوية.

المطلب الثاني: توفير حماية المدنيين وحقوق الإنسان والعدالة والتراث:

سنتناول في هذا المطلب مهام البعثة التي إختصت بالحماية، سواء لموظفي الأمم المتحدة أو المدنيين أو المناطق الأثرية التاريخية، وكذا تعزيز الدفاع عن حقوق الانسان ودعم العمل الانساني، وفيما يلي تفصيل لما جاء به القرار 2100، وهي:

أ- حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة:

1- القيام بدون المساس بمسؤولية السلطات الإنتقالية في مالي بحماية السكان المدنيين المعرضين للتهديد، أو عنف مادي وشيك في حدود قدراتها ومناطق إنتشارها.
2- توفير حماية خاصة للنساء والأطفال المتضررين من النزاع المسلح بسبل منها: نشر مستشارين معنيين بحماية الطفل، مستشارين معنيين بحماية المرأة، وتلبية إحتياجات ضحايا العنف الجنسي والجنساني في النزاع المسلح.
3- حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشأتها ومعداتها ،وكفالة الأمن وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة والموظفين ذوي الصلة.

ب- تعزيز حقوق الانسان وحمايتها:

1- رصد أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الانسان، أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني التي ترتكب في جميع أنحاء مالي، والمساعدة على التحقيق فيها وإبلاغ المجلس بها والمساهمة في الجهود الرامية إلى وضع تلك الإنتهاكات والتجاوزات.
2- تقييم الدعم على وجه الخصوص للنشر الكامل لمراقبي حقوق الانسان للبعثة المتكاملة في جميع أنحاء البلد.
3- القيام تحديدا برصد الإنتهاكات والتجاوزات التي ترتكب ضد الأطفال، وتلك التي ترتكب ضد النساء، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي في النزاعات المسلحة والمساعدة في التحقيقات بشأنها وتقديم تقارير لمجلس الأمن.
4- مساعدة السلطات الإنتقالية في مالي على جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الانسان وحمايتها.

ج- دعم عمليات المساعدة الإنسانية:

1- دعم السلطات الإنتقالية في مالي عن طريق الإسهام في تهيئة بيئة أمنة، لإيصال المساعدة الإنسانية بسلامة وبقيادة مدنية وفقا للمبادئ الإنسانية، والعودة الطوعية للمشردين داخليا واللاجئين، بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية.

د- دعم العدالة الوطنية والدولية:

1- القيام وحسب الضرورة والإمكانيات بدعم ما تبذله السلطات الإنتقالية في مالي، دون المساس بمسؤولياتها، وجهودها التي ترمي إلى تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في مالي إلى العدالة، مع مراعاة إحالة السلطات الإنتقالية في مالي، الحالة في بلدها منذ جانفي 2012 إلى المحكمة الجنائية الدولية.

هـ/ دعم المحافظة على التراث الثقافي:

1- مساعدة السلطات الإنتقالية في مالي حسب الضرورة والامكانيات على حماية المواقع الثقافية والتاريخية من الهجومات، بالتعاون مع اليونيسكو.

ولمساعدة البعثة المتكاملة قرر مجلس الأمن ما يلي:

1- يأذن للبعثة المتكاملة بإستخدام جميع الوسائل الضرورية في حدود قدراتها ومناطق إنتشارها، للإضطلاع بولايتها المبينة في الفقرات :16 (أ)، و2-16 (ج)، و2-16 (5) و16 (هـ)، و16 (و)، و16 (ز)، ويطلب إلى العنصرين المدني والعسكري للبعثة المتكاملة بتنسيق أعمالها بهدف دعم المهام المبينة في الفقرة 16.

2- يأذن للقوات الفرنسية في حدود قدراتها ومناطق إنتشارها، بإستخدام جميع الوسائل الضرورية، من بداية أنشطة البعثة المتكاملة وحتى نهاية ولايتها، على النحو المأذون به في هذا القرار، من أجل التدخل لدعم عناصر البعثة، في حال تعرضها لتهديد وشيك وخطير وبناء على طلب من الأمين العام إلى القوات الفرنسية ،تقوم بتقديمتقارير إلى المجلس ويطلب كذلك بشأن تنفيذ هذه الولاية في مالي وتنسيق تقاريرها مع تقارير الأمين العام.

3- يحث جميع الأطراف في مالي على التعاون التام مع نشر البعثة المتكاملة وأنشطتها لاسيما من خلال تأمين سلامة أفراد البعثة وأمنهم وحرية تنقلهم ،مع كفالة دخولهم دون أي معوقات وفورا،إلى جميع أراضي مالي لتمكين البعثة من الإضطلاع بولايتها على نحو تام.

4- يناشد الدول الأعضاء ولاسيما دول المنطقة،كفالة نقل جميع الأفراد وكذا المعدات والمؤن والاعدادات وغيرها من السلع، بما فيها من مركبات وقطع الغيار التي يكون إستخدامها مقصورا على البعثة ومهامها الرسمية، وبدون عراقيل وعلى نحو سريع في مالي وإليها.

5- يحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على القيام بصورة منسقة، بتقديم المساعدات والخبرة الفنية والتدريب في مجالات شتى، من بينها حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، خصوصا فيما يتعلق بحماية النساء والأطفال ،ودعم مجالات بناء القدرات للقوات والدفاع والأمن الأمن المالية، بوسائل شتى منها :صندوق الأمم المتحدة الإنمائي،المنشأ بقرار 2085 (2012)،لإحلال السلام والأمن في مالي، بالتنسيق الوثيق مع المبادرات القائمة، لاسيما بعثة التدريب التابعة للإتحاد الأوروبي ،للمساعدة على إعادة بسط سلطة مالي على إقليمها، ودعما لوحدتها وسلامتها الإقليمية.

6- يكرر التأكيد على أن السلطات الإنتقالية في مالي تتحمل المسؤولية الأساسية على حماية المدنيين في مالي ،ويشير إلى قراراته 1265 (1999)، 296 (2000)، 1664 (2006)، بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وقراراته 1612 (2005)، و1882 (2009)، و1998 (2011)، و2068 (2012) ،بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وقراراته 1325 (2000)، و1820 (2008)، و 1888 (2009)، و1889 (2009)، و196 (2010) بشأن المرأة والسلام والأمن، ويهيب بالبعثة المتكاملة وجميع القوات العسكرية، أن تأخذ هذه القرارات بالإعتبار، وأن تلتزم بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

7- يطلب إلى البعثة المتكاملة أن تراعي تماما الإعتبارات الجنسانية، بوصفها مسألة شاملة طوال فترة ولايتها، وأن تساعد السلطات الإنتقالية على كفالة مشاركة النساء، وإنخراطهن وتمثيلهم على جميع المستويات، وفي طور مبكر، في مرحلة تحقيق الإستقرار في مجالات

شتى مثل: عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذا الحوار السياسي والوطني والعملية الإنتخابية.

10 يطلب منالبعثة المتكاملة مراعاة الحاجة إلى حماية المدنيين،وتخفيض حدة المخاطر التي تهددهم مراعاة تامة، بما في ذلك على وجه الخصوص النساء والأطفال والمشردين وكذا الأهداف المدنية لدى الإضطلاع بولايتها على النحو المبين في الفقرتين 16 و17. والإشتراك مع قوات الدفاع والأمن المالية، مع الإمتثالالتام لسياسته، ومراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، (S /2013 /110) يحث السلطات الإنتقالية في مالي، على كفالة مساءلة جميع مرتكبي التجاوزات والإنتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، والإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ،ومواصلة التعاون مع المحكمةالجنائية الدولية، وفقا لإلتزامات مالي بموجب نظام روما الأساسي.

11 –يدعوا السلطات الإنتقالية في مالي، إلى القيام بمساعدة البعثة المتكاملة، بما يتسق والفقرة 16،و مع الشركاء الدوليين ،والتصديلمسائل إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والإتجار غير المشروع بها، وفقا لإتفاقية الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة،من أجل ضمان الإدارة السليمة والفعالة لمخزوناتها من الأسلحة وتخزينها وأمنها ومن أجل جمع او تدمير الأسلحة الفائضة أو المضبوطة أو غير الموسومة أو المقتناة على نحو غير مشروع، ويشدد ذلك على أهمية التنفيذ الكامل للقرار 2017 لعام 2011.

12 –يطلب الأمين العام أن يكفل الإمتثال البعثة التام لسياسة الأمم المتحدة ،التي تقضي بعدم التسامح مطلقا إزاء الإستغلال الجنسي والإنتهاكات الجنسية، وأن يبقى المجلس على علم تام بحدوث أي حالات سوء سلوك في هذا القبيل.

13 –يطلب إلى البعثة المتكاملة في حدود قدرتها ومناطق إنتشارها دون الإخلال بولايتها بتقديم المساعدة إلى اللجنة وفق القرارين 1267 (1999) و1989 (2011)، وإلى فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بموجب القرار 526 (2004)،و بطرق شتى من بينها ،تقديم المعلومات المتصلة بتنفيذ التدابير الواردة في الفقرة 1 من القرار 2083 (2012).

14 –يطلب من الأمين العام النظر في الآثار البيئية لعمليات البعثة المتكاملة عند اضطلاعها بالمهام الموكلة لها، وتشجيعها على إدارتها حسب الإقتضاء ،وفقا لقرارات

الجمعية العامة ذات الصلة، وقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها السارية، وأن تعمل بوعي في محيط المواقع الثقافية والتاريخية.

15 –يطلب إلى الأمين العام والسلطات الإنتقالية في مالي إبرام إتفاق بشأن مركز القوات فيما يتعلق بالبعثة المتكاملة ،وذلك في غضون 30 يوم من إتخاذ هذا القرار ،مع مراعاة قرار الجمعية العامة 58/82 بشأن نطاق الحماية القانونية بموجب الإتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويقرر تطبيق إتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ في 9 أكتوبر 1990 بشكل مؤقت، إلى حين إبرام االإتفاق (A/594/45)

16 –يطلب من الأمين العام أن يطلع المجلس بإنتظام على الحالة في مالي وعلى تنفيذ البعثة المتكاملة لمهامها، وأن يقدم تقرير إلى المجلس بغضون 45 يوم ، خاصة فيما يتعلق بالفقرتين 8و9، وأن يدمج في تقاريره المقدمة إلى المجلس معلومات عن الحالة الأمنية والعناصر السياسية ذات الأولوية ،على النحو المبين في الفقرات 1،3،4 بشأن تنفيذ خريطة الطريق الإنتقالية والمعلومات ذات الصلة، بالتقدم المحرز وتعزيز حماية حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن إستعراض مستوى القوات وتشكيل القوات ونشر جميع العناصر المكونة للبعثة، كما يقرر أخيرا أن المسألة تبقى قيد النظر الفعلي[1].

المطلب الثالث: المهام المنوطة بالبعثة المتكاملة بعد تمديد ولاية البعثة.

لقد قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى 30 جوان 2016، في نطاق الحد الأقصى المأذون به،لها من القوات 11240 فرد عسكري منهم 40 مراقب عسكري على الأقل، لرصد وقف إطلاق النار والإشراف عليه، بالإضافة إلى كتائب إحتياطية قادرة على الإنتشار بسرعة، آذنة ومصوغة لها إستخدام جميع الوسائل الازمة للإضطلاع بولايتها ،في حدود قدراتها وفي نطاق المناطق التي تنتشر بها[2].وقد جاء هذا القرار أساسا بعد عملية التقديم المستمرة لنشاطها مند تأسيسها لغاية 2015 ،على أثر توقيع إتفاق السلم والمصالحة وفقا لخريطة طريق الجزائر، وتمت فيه

[1]– القرار 2100 (2013)، المؤرخ في 25 أفريل 2013، المنشئ للبعثة المتكاملة.

[2] –القرار 2227 (2015)، المؤرخ في 29 جوان 2015، المنعقدة في الجلسة رقم 7474.

إعادة تحديد مهامها من طرف مجلس الامن في إطار مقاربة بناء السلام الليبرالي وتتمثل مهامها في[1]:

أ- وقف إطلاق النار:

1-دعم ورصد والإشراف على تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار، وتدابير بناء الثقة من جانب حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للإئتلاف والتنسيقية، وإعداد آليات محلية لتعزيز هذه الترتيبات حسب الحاجة، وإبلاغ مجلس الأمن بأي إنتهاكات لوقف إطلاق النار، وتدعيم هذه الآليات والتدابير بما يتعلق مع أحكام الإتفاق.

ب- دعم تنفيذ إتفاق السلام والمصالحة في مالي:

1-دعم تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والسياسية التي ينص عليها الإتفاق وخاصة في الجزء الثاني.

2-دعم تنفيذ تدابير الدفاع والأمن المنصوص عليها في الإتفاق ،بخاصة وقف إطلاق النار ورصده والإشراف عليه، ودعم تجميع أفراد الجماعات المسلحة ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وكذلك إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية تدريجيا وخاصة شمال مالي مع مراعاة الظروف الأمنية وتنسيق الجهود الدولية بالتعاون الوثيق مع باقي الشركاء الثنائيين والمانحين، والمنظمات الدولية العاملة في هذه المجالات، بما في ذلك الإتحاد الأوروبي، من أجل إعادة بناء قطاع الأمن المالي وفقا للإطار المحدد في الإتفاق وخاصة الجزء الثالث منه.

3-دعم تنفيذ المصالحة والعدالة المنصوص عليها في الإتفاق بخاصة في الجزء الخامس منه ،لاسيما إنشاء لجنة تحقيق دولية بالتشاور مع الأطراف.

[1]- نبيل بويبية، الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: التحديات والرهانات، **مرجع سابق**، ص.410.

4-دعم اجراء إنتخابات محلية جامعة حرة ونزيهة وشفافة، في حدود مواردها وفي نطاق المناطق التي تنتشر فيها، وذلك بوسائل منها، توفير المساعدة اللوجستية والقنية الملائمة والترتيبات الأمنية الناجحة بما يتسق وأحكام الإتفاق.

ج- المساعي الحميدة والمصالحة:

1- الاضطلاع بجهود المساعي الحميدة وبناء الثقة والتسيير على الصعيدين الوطني والمحلي، من أجل دعم الحوار مع جميع أصحاب المصلحة وفيما بينهم، من أجل المصالحة والتماسك الإجتماعي، وتشجيع دعم التنفيذ الكامل للإتفاق من جانب حكومة مالي، والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية بسبل منها، تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات الإنسانية ومنظمات الشباب.

د- حماية المدنيين وتحقيق الإستقرار:

1-حماية السكان المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني، دون المساس بمسؤولية سلطات مالي.

2- تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية وغيرها في المناطق التي يتعرض فيها المدنيون للخطر، ضمن سياق دعم سلطات مالي، ولاسيما شمالا، بأساليب تشمل تسيير دوريات بعيدة المدى والقيام ضمن هذا السياق، بردع التهديدات وإتخاذ خطوات فعالة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق.

3- توفير حماية خاصة للنساء والأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بسبل منها نشر مستشارين معنيين بحماية الطفل، ومستشارين معنيين بحماية المرأة وتلبية إحتياجات ضحايا العنف الجنسي والجنساني في النزاع المسلح.

4- مساعدة سلطات مالي في إزالة الألغام والأجهزة المتفجرة الأخرى وتدميرها وفي إدارة الأسلحة والذخائر.

هـ- تعزيز حقوق الانسان وحمايتها:

1- مساعدة سلطات مالي في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الانسان وحمايتها، بما في ذلك دعم الجهود التي تضطلع بها هذه السلطات، حسب الإمكان والإقتضاء، وبما لا يخل

بمسؤولياتها من أجل مقاضاة المسؤولين عن التجاوزات أو الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، أو عن إنتهاكات القانون الدولي الإنساني، ولاسيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في مالي،مع مراعاة أن السلطات الإنتقالية في مالي كانت قد أحالت الوضع في بلدها منذ جانفي 2012 إلى المحكمة الجنائية الدولية.

2- رصد ما يرتكب في جميع أنحاء مالي من إنتهاكات للقانون الدولي الإنساني وتجاوزات وإنتهاكات لحقوق الإنسان ،بما في ذلك الإنتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال ،والعنف الجنسي في النزاعات المسلحة،والمساعدة على التحقيق في هذه الإنتهاكات والتجاوزات، وإبلاغ المجلس الجمهوري بها،متى كان ذلك ملائما ،والمساهمة في الجهود الرامية إلى منع حدوثها.

و- المساعدة الإنسانية ومشاريع تحقيق الإستقرار:

1- المساهمة ضمن سياق تقديم الدعم لسلطات مالي، في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بسلام وبقيادة مدنية، وفقا للمبادئ الإنسانية، والتنسيق عن كثب مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية على تحقيق عودة المشردين داخليا واللاجئين وتسهيل إندماجهم محليا أو إعادة توطينهم بشكل طوعي وآمن وكريم.

2- المساهمة ضمن سياق تقديم الدعم لسلطات مالي، في تهيئة بيئة آمنة للمشاريع الرامية إلى تحقيق الإستقرار في شمال مالي، بما في ذلك المشاريع السريعة الأثر.

ز/ حماية موظفي الأمم المتحدة وكفالة سلامتهم وأمنهم.

1- حماية موظفي الأمم المتحدة، ولاسيما الأفراد النظاميين ومنشأتها ومعداتها، وكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وحرية تنقلهم.

ح- دعم المحافظة على التراث الثقافي:

1- التعاون مع اليونيسكو على مساعدة سلطات مالي، حسب الضرورة والإمكانيات، في حماية المواقع الثقافية والتاريخية في هذا البلد من الهجومات[1].

[1] -قرار مجلس الامن، رقم 2227 (2015)، **مرجع سابق.**

المبحث الرابع: التعاون المشترك بين البعثة وباقي البعثات والفواعل في منطقة الساحل الإفريقي :

لقد ساهمت الأمم المتحدة وفق مقاربة السلام الليبرالي في إشتراك عدة أطراف إقليمية ودولية، لنشر الإستقرار في مالي، حيث أذن مجلس الأمن لأمينه العام بإتخاذ ما يلزم من خطوات يراها ضرورية، لكفالة التعاون بين البعثات المختلفة في المنطقة المتمثلة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ،عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج، من نقل للعتاد والقوات من مختلف البعثات التابعة لها،وتقديم مختلف المساعدات، ويبقى ذلك مرهونا بشروط تتلخص في:

- علم مجلس الأمن بهذه الخطوات وموافقته عليها.
- موافقة مختلف البلدان المساهمة في هذه البعثات.
- الأخذ بعين الإعتبار الحالة الأمنية في مناطق إنتشار هذه البعثات، دون المساس بما لها من ولايات.
- الإحاطة بالمستجدات بتقديم تقارير منتظمة للنظر فيها، كلما إقتضى الأمر[1].

المطلب الأول: التعاون الإفريقي في مالي

لقد ساهمت مجموعة من الدول الإفريقية في بناء السلام في منطقة الساحل عامة، ومالي بصفة خاصة، مكثفة جهودها مع بعثة الأمم المتحدة تتمثل في:

أ- القوة المشتركة لدول الساحل (المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل): تمثل هذه الدول إطارا للتعاون الحكومي الدولي، أنشأت في 16 فيفري 2014، متخذة نواكشوط مقرا لها تضم كل من مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو وموريتانيا، وظيفتها الأمن وتنفيذ أنشطة إنمائية من أجل فك عزلة هذه المنطقة ،وأعلن رؤسائها رسميا تشكيل قوة مشتركة عابرة للحدود في

[1] نبيل بوبيبة، الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: التحديات والرهانات، **مرجع سابق**، ص. 413.

باماكو، في 2 جويلية 2017 لمكافحة مختلف التهديدات الأمنية، وقد أقرها مجلس الأمن في قراره رقم 2359 يوم 21 جوان 2017 المدعوم فرنسيا[1].

كما أعتمد مجلس الأمن القرار 2391، المتعلق بدعم القوات المشتركة دعما سياسيا ولوجستيا، التي وحدت جهودها للقضاء على الإرهاب والجريمة، بناءا على واستكمالا لمبادرة مجلس الأمن وقرارها 2359،الذي يتيح تقديم الدعم اللوجستي والعملياتي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي، مما يعود بالمنفعة على وحدات القوات المشتركة الناشطة ضمن نطاق عملها[2].

عانى تفعيل القوة العسكرية المتعددة الجنسيات لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل (قوة الساحل الخماسية) لعام 2017، من التأخير في الإمداد، وتدمير مقرها الأساسي في سيفاري، مما عطل التعاون الدولي، ولتفعيله، تعهد المانحون بتقديم أكثر من 500 مليون دولار منها 116 مليون يورو من الإتحاد الأوروبي، كما تم التعاون كذلك في تنفيذ سياسة الأمم المتحدة الخاصة بمراعاة حقوق الإنسان، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان[3].

لقد ساهمت المجموعة الخماسية في تحقيق الآمال المنشود،ة متشاركة مع عدة أطراف دولية بالإضافة إلى المينوسما، والتي ساعدتهاعلى النضج، وإيجاد طرق فاعلة ميدانيا، خاصة فرنسا التي جسدت جهودها وشراكتها لدعم عمليات المجموعة، دعما ثابتا منذ تشكيلها وتزويدها بالمعدات والأموال[4].

إن الدور الذي تلعبه هذه القوة بالأهمية بما كان، نظرا لتشابه الظروف وتفاقم التحديات،وضرورة التصدي لها، حيث تزامنت إنطلاقاتها بإنعدام الأمن في مالي، وأنتشارها

---

[1]– القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل، متحصل عليه من الموقع: gouv. Fr.le sahel http://www.dz.diplomatie يوم 1/05/ 2019، الساعة 17:58.

[2]– القوة المشتركة لدول الساحل: **اعتماد القرار** 2391، متحصل عليه من الموقع:
http://www.dz.ambafrance.org، يوم 1/05/ 2012، الساعة 16:20.

[3] –**التقرير العالمي 2019: مالي**، متحصل عليه من الموقع : http: // www. hrw. Org. Country. Chapiters/ humam right wath يوم، 01/05/ 2019، الساعة 15:00.

[4]– القوة المشتركة لدول الساحل: اعتماد القرار 2391، **مرجع سابق**.

إلى المناطق الحدودية مع بوركينافاسو والنيجر، وأزدياد التوتر،حيث أعلنت جماعة مقاتلة تابعة للجماعات المتطرفة، مسؤوليتها على عدد من الهجومات على قوات الأمن والمدنيين مازكى إتفاق تنسيق وزاري لمنطقة الساحل في نجامينا ،نصعلى تنشيط القوة ووضع آليات دعم ، وإقامة روابط بين الفرق العاملة، مع إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة المكرسة للقرار 2359 (2017)، الذي يرحب بنشر دول المجموعة الخماسية لقوة مشتركة، لإستعادة السلم والأمن في المنطقة، وذلك بإجتماع رؤسائها مع الرئيس الفرنسي ماكرون في باماكو، في إطار مؤتمر قمة إستثنائية لمناقشة تفعيل دورها،وأقر الإعلان الختامي إقتران المبادرات العسكريةبجهود إنمائية طويلة الأجل، لمعالجة الأسباب الرئيسية لإنعدام الأمن، وقامت بنشر ضباط أركان في موبتي، وفق قرار 2364)(2018* وركزت على التدابير العملية لأمن الحدود النيجيرية والموريتانية، بعد أن وقعت في 29 أوت 2017 مشروع صندوق بناء السلام، موازاةمع إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة[1].

ب- الإتحاد الإفريقي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا:

لقد ساهم الإتحاد الإفريقي في بناء السلام في المنطقة الإفريقية بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها وبعثاتها المختلفة، خاصة البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد في مالي، بناء على البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن، في 16ديسمبر2014 (s/prest/2014/27) الرامي بموافاة الأمين العام بتقرير سنوي، عن سبل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي ،فيما يتعلق ببناء السلام والأمن، وقد تم تفعيل التعاون بين مجلس السلم والأمن الإفريقي ونظيره الأممي، حيث عقدت يومي7و8 سبتمبر 2017 ، إجتماع مشترك في أديسابابا يرحب بالعمل المشترك، وأهمية الاستراتيجية، وإيفاء بعثات مشتركة إلى مناطق النزاع، لتسيير وإعداد مواقف وتوصيات للعمل المشترك،بإيفاء بعثات ميدانية مثل بعثات الكونغو والسودان...

[1] -الأمم المتحدة، مجلس الأمن ،**تقرير الأمين العلم عن الحالة في مالي**، 811/ 2017/ S، ص ص.6،7.
لقد كانت الولايات المتحدة ولاتزال معارضة لدور القوة الخماسية في منطقة الساحل، واعتبارها تزيد من الأعباء المالية على كاهل الأمم المتحدة.

ولتعزيز العمل المشترك، عقد حوار رفيع المستوى بشأن حقوق الإنسان، بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا، في 24 أفريل، أقر التعاون في مجال حقوق الإنسان والسلام والأمن.

لقد ساهم الإتحاد الإفريقي في إيفاء بعثات إلى مقر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخامسة لمنطقة الساحل في أكتوبر 2017، وقدم توجيها إستراتيجيا يتعلق بإنشاء مقر القوة المتعددة الجنسيات، وقام بتقديم المساعدة اللازمة، وتماشيا مع القرار(2017)2391،الذي أذن فيه مجلس الأمن بدعم محدد للقوة المشتركة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي، بوضع ترتيبات تقنية ومالية ليستفيد هذا الدعم[1]، كما فعلت منظومة السلم والأمن الإفريقية في منطقة الساحل، والإلتزام بدعم عملية بناء السلام الذي تعهدت به، وكذا القادة الأفارقة خلال مؤتمر مالابو،في 26و27 جويلية 2014 ،والخطوات التي إتخذها لتفعيل دور إفريقيا على التصدي للأزمات، وتشجيع الدول الأعضاء على توفير تبرعات، تساعد إفريقيا وتنمي قدرتهاعلى التصدي الفوري للأزمات[2].

كما أن للمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا الدور البارز في بناء السلام في المنطقة، بالتعاون مع البعثات الأممية المختلفة بخاصة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وكذا البعثات الدولية الأخرى، وهذا ما جاء في القرار 2164 (2014) ،المنعقد في 25 جوان 2014، حيث ساهمت بالوساطة بإسم الجماعة الإقتصادية التي خولت بوركينافاسو للتنسيق ، لتثبت دعائم التقدم المحرز على الصعيدين السياسي والأمني في مالي، في ظل التنسيق معالممثل الخاص، ومع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي، كما أن المجموعة الاقتصادية قد عقدت مؤتمر قمة في أكرا في 30 ماي 2014 ،لوضع إتفاق وقف إطلاق النار، والدعوة إلى إيجاد حل

[1] نبيل بوبيبة، الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل والصحراء،التحديات والرهانات، **مرجع سابق**، ص. 414.

سياسي عبر الدخول في محادثات سلام شاملة لكل الأطراف، والدعوة لإنسحاب الجماعات المسلحة فورا،والعمل على تفعيلإتفاق عملية وقف إطلاق النار[1].

كما جددت الدعوة كباقي المنظمات الدولية والإقليمية، إلى التنفيذ السريع والفعال ،ودراسة الإستراتيجيات الإقليمية التي تشمل الأمن والحوكمة والتنمية وحقوق الانسان والمسائل الإنسانية، وربطها بإستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة في منطقة الساحل، والتنويه في هذا الصدد،بدور المساعي الحميدة التييبذلهاالمبعوث الخاص للمنطقة، لتعزيز التعاون الإقليمي بالتنسيق الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب إفريقيا[2].

ج/ المنطقة المغاربية:

نظرا لقربهاالجغرافي لمنطقة الساحل، ولإنتقال التهديدات اللاتماثلية، تجد المنطقة نفسها مجبرة على الولوج في الأزمة المالية، وتكثيف جهودها مع بعثات الأمم المتحدة إلى المنطقة ،رغبة في تطويقها، ورهبة من إنتقال عدوى الإرهاب إلى أراضيها، نظرا لتشعب هذه الجماعات وأرتباطها مع التنظيمات الإرهابية في هذه المنطقة، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية، ناهيك على إنطواء العديد من شعوب هذه المناطق تحت لواء هذه التنظيمات بل أكثر من ذلك،فعناصر هذه الدول،تعد من الزعماء الروحيين، والمسطرين للهجمات الإنتحارية والإختطافات، فبالنسبة للجزائر وعلى الرغم من مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،إلا أنها وجدت نفسها في الدوامة المالية خاصة بعد هجومات المجمع الغازي بتيقنتورين،وإزدياد موجة إحتجاجات، الربيع العربي التي إجتاحت الدول العربية،وأزدياد التهديدات على الحدود الجنوبية، مما فرض عليها التعاون الإستراتيجي مع دول المنطقة ،وتفعيل دورها على مستوى مجلس الأمن والسلم الإفريقي وتلخص دورها في الوسيط بين الأطراف المتنازعة،خاصة الحركة الأزوادية الطرقية والحكومة المالية ،وتفعيل دور القوة الإفريقية في مكافحة الإرهاب ولعب الدور الرائد ،كما أن لها وجهة نظر مختلفة على الرؤية الأممية التي أسفرت على خارطة الطريق التي إعتمدتها مالي لحل

1-بناء على القرار 2164 (2014)،المتخد من طرف مجلس الأمن، المنعقد في 25 جوان 2014، (S/Des /2164)، ص ص. 2،3.

2-نبيل بويبية، الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل والصحراء:التحديات والرهانات، **مرجع سابق**، ص. 414.

أزمتها[1] ولقد لقي الدور الجزائري صدى في الأمم المتحدة وترحيبا بجهودها في التوصل إلى عملية تفاوضية تتوافر فيها المصداقية، تشمل جميع الأطراف[2]إعتمدت على أساسه الأمم المتحدة في 6 فيفري 2015 بيانا رئاسيا (S/prest /2015 /5) تحث فيه حكومة مالي والأطراف المالية ذات الصلة ،بإستئناف عملية التفاوض بين الأطراف المالية في العاصمة الجزائر بجدية وحسن نية، للتوصل إلى إتفاق سلام شامل وجامع[3].

المطلب الثاني: التعاون بين البعثة والدول الأوروبية في مالي.

أ- الدور الفرنسي:

لقد كان لفرنسا الدور البارز في المنطقة، ولا يمكن تناول دورها بمعزل عن كونها الدولة الإستعمارية لمالي لعقود طويلة، وتعاملها معها من منطلق أنها إمتداد لوجودها الإفريقيولإدارتها الإستعمارية،ناهيك عن مصالحها الإقتصادية الكبيرة في الساحل وغرب إفريقيا ،على الرغم من تصريحات فرنسوا هولاند في 17 جانفي 2013، عن عدم وجود مصالح لها، وأن دورها إنساني لا غير والذي وجد ترحيب أممي ومباركة من الرئيس المالي "ديونكوندا تراوري" ودول غرب إفريقيا[4].

لقد كان دورها مرتبط بدور البعثة المتكاملة الأبعاد، وقد جاء في إطار عملية سرفال operation serval * في فيفري 2013 ،لوقف تقدم الجهاديين الذين سيطروا على شمال مالي وإتجهوا نحو العاصمة باماكو، والميليشيات الاسلامية، والتي تمكنت من وقف تقدمها بضربات جوية، و تقدم للقوى البرية الفرنسية، التي إستطاعت دحر المتطرفين، وتراجعهم وإخلاء المدن الكبرى، إستولت من خلالها بالتعاون مع القوى المالية على غاو، ودخلت

---

[1] -Benjamin Nickels, Algeria's Role in African Seanrity, **carengie Endoument for International Peace**, April 03, 2014, (accessed), http:// carengieendoument .org. sada.

[2]- القرار 2164 (2014)، **مرجع سابق**، ص .2.

[3]- رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين في الأمم المتحدة، رقم :S /2015 /199 ،بتاريخ 20 مارس 2015، ص.4.

[4] عصام عبد الشافي، التداعيات الاقتصادية للأزمة في مالي، **مرجع سابق**.

* operation serval: الاسم الافريقي للبج ، وهو نوع من السنوريات يعيش في افريقيا.

تمبكتو دون مقاومة لتستولي بعدها بيومين على مطار كيدال، وتولي الجيوش التشادية تأمين المدينة[1].

وجاءت بعدها عملية برخان لمكافحة المتمردين في منطقة الساحل منذ أوت 2014 تعويضا لعملية سرفال، تتألف من 3000 جندي فرنسي مقرها نجامينا التشادية، معتمدة على مستعمراتها السابقة، وتهدف حسب وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان منع ما أسماه "الطريق السريع لجميع أشكال الإتجار غير المشروع، حيث أصبح مكانا دائما لمرور الجماعات الجهادية بين ليبيا والمحيط الأطلسي، ساعدها على إعادة بناء نفسها مما أدى إلى عواقب وخيمة على أمننا "، وقد استهدفت هذه العملية المتطرفين الإسلاميين في مالي"[2].

عمدت هذه العمليات على تقديم الدعم إلى القوات المالية، بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي حيث أن أكثر من 3 آلاف جندي إستفاد من برنامج تدريب، لتعزيز القدرات العسكرية والتكتيكية والأخلاقية[3].

لقد أثمرت الشراكة العسكرية بين القوات المالية والشراكات الدولية على العديد من التدخلات حيث أجريت أكثر من 15 عملية مالية فرنسية، 3 منها عمليات كبرى عابرة للحدود على حدود مالي مع بوركينافاسو والنيجر، كما عملت على تعزيز نفوذها، حيث إجتمع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع القوة المشتركة في باماكو،لإستعادة السلم والامن في المنطقة ،خصوصا وأن فرنسا من أكثر البعثات التي تعرضت للقصف من طرف الجماعات الإرهابية المتطرفة حيث تعرضت عملية بر خان إلى 10 عمليات هجومية خاصة في تمبكتو وكيدال[4].

لقد أذن مجلس الأمن للقوات الفرنسية، في حدود قدراتها ومناطق إنتشارها ،بإستخدام جميع الوسائل الضرورية حتى تنتهي البعثة المتكاملة من ولايتها، وبالتدخل لدعم عناصر

---

[1] أندريه مهاوج، انخراط فرنسا في حرب مالي،متحصل عليه من الموقع http://www. amp. mc. Doualiya.com >m

[2] موقع موسوعة ويكيبيديا، من الموقع: https //www.ar.m. wikipidia. Org.

[3] –Benjamin سنتان عن عملية سرفال، فاين الجيش المالي؟ .2<ferm. http://www.essahra. net> archieve

[4] –الأمم المتحدة،مجلس الأمن ،تقرير الأمين العام عن مالي، 811/ 2017/ S، **مرجع سابق**، ص ص .5-7.

البعثة في حال تعرضها لتهديد وشيك وخطير ،وبناء على طلب الأمين العام، ويطلبمنها تقديم تقارير إلى المجلس بشأن تنفيذ هذه الولاية وتنسيق، تقاريرها مع تقارير الأمين العام[1].

والملاحظ أن دورها قد إزداد خاصة بعد تمديد عهدة المينوسما لمدةسنة لدعم إتفاق السلام وتحقيق الإستقرار في مالي، وفق آلية تكاملية تشاركية بين مختلف الأطراف الفاعلة وتعتبر فرنسا من أكثر الداعمين الدوليين والتي لعبت دورا رئيسيا في مالي وتبقى مجندة إلى جانب شركائها[2].

ب- الاتحاد الأوربي:

لقد إقتصر دورها على تقديم الدعم، بإعتبارها من أكبر الدول المانحة بتقديم حوالي 116 مليون يورو لدعم عمل البعثة المتكاملة، وتوسيع ولاية بعثة التدريب التابعة للإتحاد الأوروبي في مالي وبعثة الإتحاد الأوروبي لتدريب قوة الساحل الخماسية[3].

وقد أهاب مجلس الأمن بالإتحاد الأوروبي، لاسيما ممثله الخاص لمنطقة الساحل وبعثته للتدريب في مالي، وبعثته لبناء القدرات في الساحل ومالي، والتنسيق عن كثب مع البعثة المتكاملة ومع شركاء مالي الثنائيين الآخرين المشاركين في تزويد سلطات مالي بالمساعدة في مجال اصلاح القطاع الأمني[4].

لقد كرست هذه البعثات مجتمعة الإلتزام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث حث المجلس في القرار المنشأ للبعثة، جميع الأطراف الدولية على الوفاء بإلتزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، وأحترام وحماية موظفي المساعدة الإنسانية ومرافقيها، وشحنات الإغاثة التابعة لها، وأعتماد الخطوات الازمة التي تسمح وتسهل للعاملين في المجال الإنساني إيصال المساعدات للمحتاجين بشكل آمن وفوري، مع إحترام المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة وتنفيذ أحكام القانون الدولي الواجبة التنفيذ[5].

---

[1]- قرار مجلس الأمن رقم 2164 (2014)، الفقرة 26، **مرجع سابق**، ص .14.

[2] - De la résolution 2423 renouvelant le mandat de minusma Declaration de M. Jean Yves. Le Drian , ministre de l'eUrope et des affaris Etrangéres. http://dz.anba France. Org [adoption.

[3] -التقرير العالمي 2019، مالي، **مرجع سابق.**

[4] قرار مجلس الأمن رقم 2164 (2014)، الفقرة 2، **مرجع سابق.**

[5]– نبيل بوبيبة، الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: التحديات والرهانات، **مرجع سابق**، ص ص .414،415.

خاتمة الفصل الثاني:

إن الظروف الداخلية التي تعيشها منطقة الساحل عامة، ودولة مالي على وجه الخصوص وغياب الأمن والإستقرار، وأنتشار الجماعات الإرهابية وتنامي الجريمة المنظمة وهشاشة الدولة وفشلها في التعامل مع هذه التحديات، وتعدي آثارها وأرتداداتها حدود المنطقة واستحالت معالجتها محليا وإقليميا، فرض على الأمم المتحدة التدخل ووكالاتها وأجهزتها من أجل الحؤول دون إنتشارها وتفاقمها.

لأجل ذلك جاء تشكيل بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي والتي حاولت جاهدة في إطار بناء سلام ليبرالي تطويق هذه الأزمات ومنع إنتشارها، وفق القرار مجلس الأمن 2100 لعام2013، وإعطائها كافة الصلاحيات في نطاق تواجدها وقدرة إمكانياتها المتوفرة، والصلاحيات المخولة لها، بتطبيق نهجها وإرساء سلام ليبرالي في المنطقة، وفق مهام محددة عبر لوائح أممية تكفلها وتشرعها، وكذا قرارات ورسائل موجهة من الأمين العام والممثلين الرسميين للبعثة في المنطقة، بالتعاون مع مالي وفواعلها الوطنية ومختلف الهيئات الدولية في المنطقة الإفريقية، بالإضافة إلى الفواعل الدولية الأخرى وأصحاب المصلحة.

الفصل الثالث:

تقييم بناء السلام الليبرالي في مالي

تمهيد:

لقد تعددت المشاريع السلامية في منطقة الساحل الافريقي والصحراء، بعد ازدياد وتيرة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وازدياد مناطق النزاع، وتنوعت بين الاقليمية والدولية، سواء من طرف، فرنسا الدول الافريقية ومنظماتها وكدا الأمم المتحدة، مستخدمة وسائل شتى كالوساطة، الدبلوماسية، أو التدخلات العسكرية.

وقد جاءت تدخلات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة، قائمة على مقاربة السلام الليبرالي، بالتعاون مع الحكومة المالية المنتخبة شاملة مجالات متعددة، متنوعة بين المجالات السياسية والمؤسساتية، مجال الدفاع والأمن، المصالحة والعدالة الانسانية، المجال الاقتصادي الاجتماعي والثقافي.

ولكن قبل تقييم جوانب بناء السلام المختلفة في مالي، لا بد من تقييم هدا السلام على ضوء المقاربات النظرية لبناء السلام.

المبحث الأول: تقييم بناء السلام على ضوء النظريات المفسرة.

لقد كان التدخل الدولي في مالي قائم على أساس نظري قبل أن يتحول إلى واقع ميداني تتشارك في وضعه العديد من الأطراف الدولية والإقليمية، من أجل إعادة بناء الدولة المالية وفق أسس ليبرالية تكفل المشاركة في وضع السياسات الداخلية والإنتقال الديمقراطي بين أركانها، لضمان عدم النكوص إلى النزاع مجددا.

ولا يمكننا تقييم بناء السلام في مالي في مجالاته المتنوعة، دون الرجوع أولا إلى تقييمه على ضوء النظريات المفسرة لبناء السلام.

المطلب الأول: على ضوء مقاربة بناء السلام الليبرالي.

اعتمدت فرضية نظرية بناء السلام ليبرالياعلى تحقيق سلام مستدام للمجتمعات، تعكس معاييرها ومؤسساتها محافظة في ذلك على ديمقراطية متعددة الأحزاب وحقوق الانسان الفردية وسيادة القانون، لتحديد الحريات، ولقد حدد إريكسن نظرية السلام الليبرالي كنموذج سببي وتصميم حتمي – حيث تكون النتيجة أكثر أو أقل–[1]، وعلى سياسات موجهة نحو السوق والإصلاح من أعلى إلى أسفل، لتعزيز الديمقراطية الليبرالية، إلا أن هذا التطبيق كان دون فهم شامل للأسباب العميقة للصراع، وقد مهدت برامج التكيف الهيكلي النيو ليبرالي مند الثمانينات الطريق الموجهة من الديمقراطية، والتي ركزت على الحكم ومشكلة تفكك الدولة الناجم عن الحروب الأهلية، والتدخلات الخارجية والصراعات العنيفة المطولة، وقد دعت لحلول جديدة وتجارب في دول عدة كأفغانستان، العراق... وذلك لتشغيل وكالات عدة مدعومة ومكلفة، لاستعادة القانون والنظام، وإعادة بناء الدولة هيكليا ومؤسساتيا، في تغيير عالمي في أعقاب التحول العالمي، وتطور المطالب الخارجية المنادية بالمزيد منالديمقراطية، وفق مشروطات إقتصادية والتدخلات العسكرية[2]، ومدى ثقة المجتمع من قدرة بناة السلام على تشخيص المشكلات، التي تؤثر على دراسته لدور المجتمع في مجال السلام والأمن، وحل خطي للمشكلة، ونتيجة للأسباب الجذرية في وقت لاحق، وقد تم التعامل من خلال التدخلات

[1]-Cedric de coning, **Adaptive Peace building, International Affairs**, Volume 94, issue2, march 2018,pages 301,317, accessed, https ://doi. Org/10.1093/ia/ii7251.

[2] -Christopher ZamBakari, **challenges of liberal peace and state building in divided societies**,(Zurich, Center for security studies ETH, 2mars 2017) ,p2.

البرنامجية التي تقوم بها الجهات الفاعلة الدولية (الأمم المتحدة)، والمنظمات الإقليمية (الاتحاد الافريقي والأوربي)، والمنظمات غير الحكومية لتحقيق السلام عن طريق مضاعفة الجهود لإنجاح التصميم[1].

إن المشاكل التي يحاول بناء السلام الليبرالي حلها مشاكل سياسية، ولا يكفي أن نأخذ بالإعتبار الظروف الفنية، كطبيعة العوامل الخارجية، وهناك إفتراض أن أحد عوائد تدخل بناء السلام هو أن يؤدي إلى مزيد من الموارد[2].

إن من آثار السلام الليبرالي في مالي إيديولوجيا أنه يحمل النقيضين "الترهيب والترغيب" ويطرح إشكالية الممارسات عبر الوطنية، وأشكال السياسة التي أدنت بالحرب الفرنسية، وتقاطع عملية تحرير الحكم العالمية المستمرة بين الأمة، وبناء الدولة ، ما كشف العديد من التناقضات العالمية في النظام السياسي، الذي لا يحدد فقط المعايير الإيديولوجية المتجانسة لبناء السلام من خلال الحرب، وربطها بمعايير تحديد الحكم في العلاقات بين المانحين والشركاء عبر الوطنين داخليا وخارجيا، وأشكال السياسات التي رخصت للحرب الفرنسية، إن شرعية المطالب الإيديولوجية، وتجانس النخبة السياسية والإقتصادية، وحدود التدخل العسكري، تصطدم بالخصوصيات المحلية الرافضة –إن كان ضمنيا– تأثير السلام الليبرالي "بقيادة غربية"، ما شكل إشكاليات التدخل، التي تفرض رؤيتها على الجهات الفاعلة وتأخذ مكانا بديلا للشرعية والسلطة سواء كانت عرفية أو دينية[3].

بالعودة إلى أرض الواقع فانه لا يمكن استيراد وإسقاط هذه العلاجات في مالي ومنطقة الساحل الافريقي، عن طريق الحلول الفرنسية، أوالمجتمع الدولي ،بناء على النموذج الحالي المعتمد على مقاربة بناء السلام الليبرالي، بعيدا عن عمل الحكومة المنتخبة، التي يجب أن تكون من صميم أولوياتها، ففرنسا الاستعمارية وتاريخها قد عقدت العلاقة، وفرضت سيطرتها وإدارتها وإرادتها على الشؤون السياسية رغما عن باماكو، كما أن التوجه الإسلامي التقليدي المعتدل الذي خبى وركن إلى الهدوء، فتح مجال توسع الفكر الوهابي الفلسفي الراديكالي، غدته

[1]-Cedric de coning,**op.cit.**
[2]-**Ibid.**
[3]-Bruno Charbonneau, and Jonathan M. sears, **Fighting for liberal peace in mail**? **The limits of international Military intervention,Journal of intervention and state building**, 2014(accessed), https://dx. Doi. Org/10.1080/ 17502977. 2014. 930221,p17.

الأوضاع المتردية من جهة، من حرمان إجتماعي وإقتصادي، ونسبة أمل الشعوب فيما يسمى بالنموذج الغربي للديمقراطية، الذي لا يخدم حسبهم سوى أفراد النخبة والسماح للغرب بإستغلال الموارد المالية من جهة أخرى، كما أن الشمال المالي لا يزال يعاني من تهميش طال الخدمات الحكومية الأساسية، والتعليم العاجزة عن توفيره، وبقيت مقتصرة على مدارس القرآن المجانية[1].

إن السلام الليبرالي الذي يفرض ليواكب التعقيدات، وللتعايش وفقا لنظام معياري وصراعات إيديولوجية، لا تشتملها التناقضات "الليبرالية" مقابل "غير الليبرالية" ولا تلك "المحلية" مقابل "الدولية"، كما أن المفاهيم الدولية للسلطة الشرعية تختلف عن من يدعم الجهود المحلية والمصالح الدولية المدعومة، وسجل هذا السلام في مالي فشل العمليات الإنتخابية، ودمج المهمشين والأقليات، وإشراكهم في بناء السلام على الرغم من وجود شرعية من خطاب السلام الليبرالي، فإن التدخلات الفرنسية تدحض هذا الطرح، ويثري نقاشا حول حدود بناء السلام الليبرالي، وتأطير أنواع ونطاقات التحديات التي تواجه بناء الدولة والسلام في مالي[2].

على الرغم من بعض النجاحات فإنهاتواجه بعض الصعوبات، كعقبات بعثات الأمم المتحدة فيالحصول على مساهمين بقوات، وتعرضوحدات المشاة لمخاطر كبيرة، كالمتفجرات والهجومات الصاروخية، لإعتمادها النهج العسكري والقمعي في مكافحتها للإرهاب وبناء السلام، كما أن مقاربة بناء السلام الليبرالي لم تأت بنتيجة لحد الآن ميدانيا، ووجب التركيز على إستراتيجيات الوقاية قبل آليات التدخل[3].

يعد السلام في مالي مستحيلا "جذريا"، بسبب إختلاف السياسيين والأطراف المتنازعة حول ما ينبغي أن يكون في مالي، فيما يخص وظيفة الدولة وبناء السلام، لكن هذا لا يعني أن السلام الليبرالي إيديولوجي يغطي ويحجب الحقيقة، بل تبقى وظيفته الإيديولوجية عامة يحاول صياغة حدود المناقشات والقضايا، وتشكيل الهويات والخصوصيات، وذلك سعيا لإظهار إتساق السلام الليبرالي والأشكال الإيديولوجية الشرعية[4].

---

[1]–نبيل بويبة،الجزائروالمشاريع الدولية والإقليمية لباء السلم في الساحل الافريقي:التحديات والرهانات،**مرجع سابق**، ص.421.

[2]- Bruno Charbonneau, and Jonathan M sears, **op. cit**, p17.

[3]– نبيل بويبة،الجزائر و المشاريع الدولية والإقليمية لباء السلم في الساحل الافريقي:التحديات والرهانات، **مرجع سابق**، ص.422،423.

[4]-Bruno Charbonneau, and Jonathan M sears, **op .cit**, p17.

لقد دأبت الأمم المتحدة بعد تجاربها في مناطق مختلفة من العالم على إدراج سلام جديد تكيفي، يكفل سلام مستدام كبديل عملي يبرز إخفاق التصميم الراسخ كمذهب السلام الليبرالي، يرفض هذا المولود الجديد نظرية السلام الليبرالي، إذ يمكن بدء تدخل خارجي لبناء السلام وفق تسلسل سببي للأحداث، التي ستؤدي إلى نتيجة السلام ،مجادلا بأن دور الاقتصاد المحلي هو دور داعم للشبكات الإجتماعية والإستثمار في التماسك الإجتماعي من أجل تفعيل هذا السلام.

إن نهج بناء السلام التكيفي أصبح ممكنا بفضل مفاهيم، المرونة والملكية المحلية على الرغم من تعقدها إلا أنه مشروع أكاديمي جاد قيد التنفيذ، عبر تخصصات متعددة لدراسة تقدم نظرية التعقيد في علم الإجتماع، بتقديم روئ حول السلوك الإجتماعي والعلاقات ذات الصلة ببناء السلام، باعتبار النظم الاجتماعية معقدة تهتم بسلوك النظم الاجتماعية التي تتأثر بالصراع، و كيفية التصرف في سياقاتها، واستجابتها لهذه المشاكل وشارحة أنالنظام المعقد هو نوع معين من النظام الشمولي، الذي لديه القدرة على التكيف، ويوضح الخصائص الناشئة بما في ذلك سلوك التنظيم الذاتي وتفاعلاته الديناميكية[1].

المطلب الثاني: النظرية النقدية لبناء السلام

تعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات المعارضة لبناء السلام الليبرالي خاصة في إفريقيا، لما يكتنفها من خصوصية، وخاصة بعد تغيير النظام الدولي، حيث أن بناء السلام الليبرالي يتبع منعطف عملي على مستوى النظم العالمية، وتحول قيد التنفيذ، أن حقبة القطب الواحد التي تتميز بنظام عالمي ليبرالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية آخذ في التلاشي ويبدو مبدئيا أن المرحلة التالية في المرحلة الإنتقالية متعددة الأقطاب، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ألمانيا، الهند، روسيا قد ولجت شبكات وأشكال القوة كافية لمنع أي طرف من السيطرة على النظام العالمي الجديد[2].

[1]-Cedric de Coming‹,**op. cit.**
[2]-**Ibid.**

لقد عارض في الستينات أرثر لويس وبقوة الترويج للمثل الليبرالية، التي لا تأخذ المضمون والسياقات المحلية بالإعتبار، والخصوصية المجتمعية، وميز بين نوعين من معاني الديمقراطية الليبرالية.

الأول: الديمقراطية التمثيلية والمشاركة في إتخاذ القرارات وصنعها.

الثاني: يأخذ معنى ومفهوم سيادة رأي الأغلبية على حساب أصوات الأقلية، وحسبه فان النوع الثاني وسيادته في العالم، هو طغيان للأغلبية وسيادتها، وأشار إلى أنه وإن تم تطبيق هذه اللعبة على المجتمعات الطبقية أنه: "غير ذو صلة بالأخلاقيات تماما، ويتعارض مع المعنى الأساسي للديمقراطية، وتعديها على ثوابتها، وخاصة تلك الموجهة لبناء متناغم للدولة".

ما يطرح إشكالية للمجتمعات الإفريقية ومحتواها، والتي تحمل فروقات شاسعة عن نظريتها الغربية وصعوبة تطبيق النموذج الغربي المستورد، الذي يعطي الأولوية الفردية على الجماعية، والديمقراطية السياسية (الإنتخاب)، على الديمقراطية الإجتماعية، (التحول الاجتماعي، العدالة الاجتماعية والاقتصاد) وثقافة الفائز بأخذ كل شيء[1].

هناك سمة أخرى ناشئة عن هذا الإنتقال، وهي أن العديد من الجهات الفاعلة من غير الدول كالوكالات غير الحكومية، قد تؤثر في النظام العالمي بما تحمله من قدرات وكفاءات هذا التغيير على مستوى النظم العالمية له آثاره على السلام الدولي في مرحلة التحول الجارية إن عصر المثالية والتدخل الليبراليين في حالة إنحصار، والحقبة التي يكون فيها بناء السلام مرادفا لمواصلة إقامة دولة ليبرالية نهائية قد ولى.

يبدو أن المرحلة التالية هي الإنتقالية، تتميز بنهج أكثر إنفتاحا، حيث يكون التركيز منصبا على الوسائل العملية لتفسير السياقات المحددة للسلام[2].

يعد أوليفر ريتشموند أحد كبار منتقدي السلام الليبرالي، ويرفض فرضية نموذج واحد يناسب الجميع، ومتغيراته مثل النظام الليبرالي، وإصلاح السوق الحرة والتنمية، وكذا مفاهيم

[1]-Christopher Zambakari,**op.cit**,p3.
[2]-Cedric de coming**,op.cit**.

حقوق الانسان والمجتمع المدني والملكية الخاصة، التي أصبحت تستخدم من قبل المجتمع الدولي، بدلا من التعزيز المحلي لهذه المؤسسات وحصرها[1].

لقد تم إنتقاد نهج السلام الليبرالي في بناء السلام في العقود الأخيرة، وكذا التدخلات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية كما في العراق وأفغانستان، إذ يؤثر ذلك على بناء السلام لأنهم يركزون على قوة الإبتكار، وقدرة عالية ومتطورة تقنيا، والإعتماد على الجهات الفاعلة ذاتها التي دعمت هذه الجهود، ومعظمها من وكلت الدبلوماسية والدفاع والتنمية الغربية وكذا الجهات المانحة معتمدة على تجاهل الإخفاقات.

إن بناء السلام حاليا في المجتمعات قائم على إدراك أن تدخلات بناء السلام أصبح أكثر انتشارا، ولم تكن فاعلة وفعالة إلى حد كبير، ولاحظ ريتشموند أنه أصبح أكثر وضوحا خلال العقد الأول من القرن العشرين، وصادف أنواعا عدة من المشكلات منها زيادة الخلافات بين صانعي السياسات فيما يتعلق بمدى ضرورة هذه التدخلات، إضافاتها لبناء السلام[2].

والتحدي الآخر هو إضفاء الطابع العالمي على المفهوم نفسه حيث نجد **Clande Aké et Bhikha parekh** يرفضان تعميم الأفكار الليبرالية ويجادلان بالقول: أن هذه الأفكار يجب أن تكون أكثر تحديدا للسياق، ويرى باريخ أن "مبدأ الليبرالية جاء لتمييز الأفكار الأخرى ثقافيا وتاريخيا محددة على هذا النحو، النظام السياسي القائم لا يمكن أن ندعي صحة عالمية النظرية"، ويلاحظ **Aké** أن هذا النموذج القائم على المثل الليبرالية التي تم تطبيقها في إفريقيا غير مناسبة للأفارقة وسياقاتهم[3].

إن الديمقراطية القائمة على المثل الليبرالية يمكن رؤيتها في إعادة بناء الدولة ومؤسساتها في جنوب السودان ورواندا، وعمليات حفظ السلام وجهودها في ليبيا ومالي وبالنسبة له فان "المجتمعات الافريقية مشبعة فعلا بالديمقراطية مبادئاوقيما، التي تخطف جانبا من تدفق المثل الليبرالية، وبناء الدولة الحديثة"، هذا النظام أو الأنظمة عبارة عن "تراث دائم" نابع عن وعي طائفي، كل شيء هو أمر الجميع وعمله، إستطاع إنشاءجيل قوي مركز على المشاركة، حيث كانت معايير المساءلة أكثر صرامة من المعايير الغربية، حيث كان رؤساء القبائل مسؤولين

[1]- Christopher Zambakari,**op.cit.**
[2]- Cedric de coming,**op.cit.**
[3]-Christopher Zambakari,**op.cit**.

ليس فقط عن تصرفاتهم، لكن عن الكوارث الطبيعية كالمجاعات، الأوبئة، الفيضانات، الجفاف...

إن صعود المثل الليبرالية كالسلام الليبرالي والديمقراطية من أعلى لأسفل، وفق مقاس واحد في بناء الدولة، قد شكل خللا في إفريقيا، حيث أدخل السودان في حرب أهلية إنفصالية وفشل التدخلات الخارجية الليبرالية في الصومال وفي مالي ،التي فتحت الباب أمام كل الفواعل والدول وخاصة فرنسا، مع إستجواب نقدي لدور المنظمات الدولية، والأسباب المتبناة أو المفروضة على السياقات المحلية، وأستبعاد أصحاب المصلحة الرئيسيين من العملية.

تحد آخر للسلام الليبرالي يتمثل في جدورها ونوع التحليل، الذي يحصر التدخلات في بناء السلام، حفظ السلام وبناء الدولة، والإفتراض الأصح أن دول ما بعد الإستعمار في إفريقيا، هي دول أصلية وشرعية، ينبغي الإستمرار في وجودها، مؤكدة فشل الإرث الإستعماري في إفريقيا، وضرورة إعتماد التنوع السكاني والثقافي والعرقي، في بناء الدولة المفقودد في النقاشات الليبرالية حول بناء الدولة في إفريقيا، والإلتزام بطبيعة الدولة لما بعد الإستعمار، ما ألقى الضوء على فحوى السلام الليبرالي في إفريقيا والذي كرس غزو إفريقيا المنتجة في المناطق المركزية والإستبداد بها ،ما كرس الإنقسامات والثنائيات[1].

المطلب الثالث: نظرية التغيير في بناء السلام

تركز هذه النظرية على عكس نظرية السلام الليبرالي على البناء الإجتماعي للدولة وإجراء بعض التعديلات والتغييرات في هذه، الدول بما يتناسب وبناء السلام.

تنادي نظرية التغيير بضرورة مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين ووكلاء مختلف المستويات في بناء السلام والمصالحة، من أجل خلق شعور أوسع بالثقة والإندماج في مالي ومجتمعه، وحل الخلافات غير العنيفة، ومقاومة أكبر للثورات الإجتماعية.

على الرغم من التقدم البطيء والنكسات الكثيرة فان عملية السلام تحافظ على السيرورة نحو المزيد من الإستقرار، وبقاء إتفاق السلام والمصالحة من صميم العملية السلامية وما يتلقاه من دعم دولي، ما خلق مزيدا من الثقة في المجتمع بعد الإستفادة من المشاريع وعوائد

1-Ibid.

السلام، إن الجهات الفاعلة الرئيسية في الصراع مستعدة للمشاركة في بناء السلام وحل أو تحويل الصراع بما يتلاءم والواقع المعاش بما في ذلك إشتراك الزعماء الدينيين.

تظل مؤسسات الدولة والحكومة ملتزمة بالسلام والمصالحة وعملياتها، ومع ذلك وحتى ولو لم يثبت هذا الافتراض، فإن البرنامج المواضيعي ينص على إلتزام التنمية وهي أربعة إلتزامات إنمائية متكاملة وهي:

الأول: لتعزيز التآزر بين الجهات الفاعلة وتوفير الإمكانيات، كعوامل محفزة لحقوق الانسان وإنماء وسائل الإعلام، بحيث يمكن الشباب من المشاركة في الشؤون الهامة وبناءها، بعد ما كانوا مستبعدين من مجالات صنع القرار، ما عزز الشعور بالغربة في دولتهم ومؤسساتها هذه المشاركة تدعم المبادرات المبتكرة من طرف الشباب أنفسهم، وتعزز معرفتهم بحقوقهم وممارساتهم، والإنخراط في الشؤون العامة وصنع القرار على مستوى المؤسسات الإعلامية لتعزيز الوصول الموثوق والنزيه للمعلومة ،وتقوية العمل البحثي للتغلب على العقبات التي تحول دون تعايش سلمي ،والسير نحو التطرف العنيف.

الثاني: دعم البعثة المتكاملة والحفاظ عليها والدعم الشعبي لعملية السلام في الشمال والوسط لتجاوز التحدي السياسي والوضع الأمني، والتطبيق المحدود لإتفاقية السلام يعيقان إعادة السلام وقدرته على تحمل مسؤولية إعادة بناء الثقة، ما يؤدي إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية، وأستجابة السكان لوعود القادة في وضع الأمن والتصدي للتهديدات الإرهابية، من خلال هذا الإلتزام، تقوم البعثة بالتعاون مع الحكومات المحلية، لتنفيذ مشاريع صغيرة لتوزيع عوائدالسلام ذات الأثر المتوسط التي يحركها المجتمع، والتي تحقق الأولوية في إتجاه إيجابي وسطا وشمالا، والحفاظ وزيادة دعم السلام لمشاريع توزيع أرباح السلام المزمع وضعها، في الحدود بين التنمية الإنسانية والإنمائية.

الثالث: دعم مركز الحوار الإنساني في حوار آمن وفعال لتعزيز قدرة أصحاب المصلحة (وكذا التغيير في عملية السلام الشاملة والمشاركة بشكل إيجابيلعدد فعال من الجماعات الفاعلة في مالي، كالزعماء الدينيين والجماعات المسلحة، الذين سبق أن حصلوا على مناصب رئيسية

ذات نفوذ،مع إمكانية التصرف كمهددين للمصالحة ،وضرورة خلق فرص حيث يمكن للمسير قيادتهم من خلال، الحوار والمفاوضات والمساعدة في بناء جسور بين الأطراف المتصارعة)[1].

الرابع: يساعد على ضمان البعد الجنساني ودور النساء في عملية بناء السلام والمصالحة من خلال دعم برنامج الأمم المتحدة للمرأة في مالي، حيث يشمل إستراتيجيات دعم مهمة لخطة العمل الوطنية، لتنفيذ قرار الأمم المتحدة 1325، حول دور المرأة في السلام والصراع.

تعد حقوق المرأة مصدر قلق شديد في مالي لعدم قدرتها على المطالبة بالحقوق عند انتهاكها، لعدم توفير القانون لحماية كافية لهذه المجموعات، ووجود إدراك ضعيف للأدوار المختلفة للمرأة في المجتمع، والتي ينبغي ان تعي إن هذه الإرتباطات الأربعة مكملة لبعضها وقد ساهمت في إشراك الشباب وتدريبهم على القيادة والحوار مع القطاع الخاص والتعليم والتدريب المهني، ومهارات تنظيم المشاريع، والوصول إلى الائتمان وشبكات الأسواق.

إن التكامل مع برنامج اللامركزية يهدف إلى تعزيز آداء الحكومة المحلية بإعلاء ثقافة المساءلة، وبالتالي شرعية الدولة، ويساهم بر نامج التعايش تفعيل العمل مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بطريقة يحركها الطلب، ودعم مشاركة الشباب والنساء على وجه التحديد في عمليات الحكم المحلي[2].

[1]- **Contry Program Document,2017-2022**,Denmark, Mali Partner ship,Draft Version,21 october 2016,pp12-14.

[2]–Contry program Document,2017-2022,**op.cit**, p15.

المبحث الثاني: تقييم بناء السلام في الجانب السياسي والمؤسساتي:

يعد الجانب السياسي والمؤسساتي، من اهم الركائز الاساسية في مشاريع بناء السلام حيث يتم التركيز عليه، واعتباره مدار نجاح أو فشل التجربة.

المطلب الأول: تقييم بناء السلام في الجانب السياسي:

لقد عملت عديدالأطراف ذات المصلحة من أجل القضاء على العنف في مالي داعية أطرافها إلى الحوار ،بإرساء سلام دائم ومستدام، ففي جوان 2017 أعلن المجلس نيته في تجديد ولاية البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي بعد عامين من توقيع إتفاقية السلام، وإعلاء النقاش حول تجديدها، حيث ان المعهد الدولي للسلام (IPI) ومركز وستيمسون، وتقارير ومجلس الأمن، قد شاركوا في تنظيم ورشة عمل في ماي 2017، لتقديم فرصة لبناء سلام وعرضه وطنيا وإقليميا ودوليا،لتطوير فهم مشترك للواقع، وتقييم إستراتيجي موحد لسياسات البعثة لمعالجة الأوضاع المالية، وللمساهمة في ممارسات مجلس الأمن بتطوير الإستراتيجيات وتحديد الأولويات وتمديد فترة ولاية البعثة.[1]

بعد التقدم المحرز من طرف الحكومة المالية وتطبيقها للنقاط الأساسية لإتفاق السلام والمصالحة المنبثقة عن مسار الجزائر، وأستنادا إلى المصادر الرسمية والأممية، لاقت عراقيل مرتبطة بالإعتداءات الإرهابية والمشاكل اللوجيستية، وتماطل في تطبيق الإتفاق ،على الرغم من تسريع عملية نزع السلاح، ووضع حد للتجنيد وإعادة الإدماج، شابها وعطلها قيود موضوعية على أرض الميدان، تحول دون تسجيل تقدم مأمول[2].

لقد تمت مناقشة الأهداف ذات الأولوية القصوى، والتسلسل في العملية السياسية المطروحة، وتحليل سياقاتها وترتيبها، إلا أن الوضع لا يزال متقلبا، يكتنفه العنف والفوضى المنتشرة شمالا ووسطا ، وأسباب هذا اللاأمن معقدة ومتعددة الأواصل والتوجهات والأبعاد

[1] -**Appliquer les Recommandatiomos du HIPPO an mali**: Vers des mandates Stnategiques, hiérarchise et ord onnancés, juin 2017,p1.

[2] –الأمم المتحدة،**مجلس الأمن: تطبيق النقاط الأساسية لاتفاق السلام في مالي**، أدرج يوم 29 أكتوبر 2019، تم التحصل عليه من الموقع http:// www. aps. Dz> monde يوم 12/05/ 2019، الساعة 15:09.

مستهدفة أساسا أعضاء البعثة والقوات الأممية والدولة، وزادها تفاقم الجريمة المنظمة والتوترات بين الطوائف وتهديد المدنيين[1].

وعلى الرغم من إكتمال جميع بنود إتفاقية السلام تقريبا بحلول 2018، إلا أنها لم تحقق إنفراجة حاسمة ونهائية، تظهر نوايا التصميم على النجاح ،رغم الدعم الدولي، وسجلت تقدم طفيف مثل غياب القتال وبناء الثقة والمساعدة المتبادلة، والتعاون المشترك، وتسهيل العملية الانتخابية ،حيث وافقت الحركات المتمردة أخيرا على تسجيل بياناتها، وتمكين اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتحديد ما يقارب 32908 شخص معفى ومؤهل لهذا البرنامج (DDR)[2].

إن عمل البعثة لا ينحصر في إرسال معدات وخرجات على الأراضي المالية فحسب بل يتجاوزة للتأكيد على أن الأمن يرتبط بالأنشطة الداعمة للهدف السياسي، ومن أجل تمكين هذه الرؤية السياسية لابد للبعثة أن تعالج القضايا السياسية التالية.

الشمولية: لقد تم إقصاء الماليين الذين لم يشاركوا في أعمال العنف ولم يحملوا السلاح من مفاوضات السلام ،ووجب دمجهم وإشراكهم وفق مقاربات ومناهج إتفاقيات السلام، آخذة بعين الإعتبار مشاركة الشباب والنساء والمجتمعات المحلية كفاعل أساسي، وإشراك كافة الفئات الفاعلة لتفعيل التنمية، والتعامل مع مسألة تمثيل الجماعات المسلحة وأيها أجدر بولوج مفاوضات السلام واتفاقياته وعملياته، وبدل جهود لمراقبة الدوائر الإنتخابية، والشعور بالإنتماء والثقة والمشاركة في صناعة السلام ومساراته، وأن تكون من صميم مسؤولياتها بعد الشرعية عندسكانها، خاصة بعد غياب عوائد الأمن والسلام المزاوجبين السياسة، الأمن والتنمية[3] ناهيك عن دور المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية في دعم بناء السلام حيث يتقاطع رأي عدد كبير من الأكاديميين والباحثين ،حول فحوى شراكة البعثة المتكاملة وغيرها، ودراسة التدخل الدولي مع الجهات الدولية المشاركة في ممارسة مسؤولياتها الدولية ،بكثير من الصبر

---

[1]–Appliquer les Recommandatiomos du HIPPO,**op. cit**,p1.

[2]-The Carter Center, Rapport de l'observateur Independent, ,18 février2019, p4.

* مركز كارتر: منظمة غير حكومية غير ربحية تأسست في 1982 من قبل جيمي كارتر وزوجته روزالين، بالشراكة مع جامعة ايبوري لتعزيز السلام والصحة في العالم.

[3] -Appliquer les Recomandations du HIPPO,**op.cit**,p p1,2.

والدعم والإعتراف بصعوبة التحديات، وإستحالة وجود حلول سريعة، على الأخذ بعين الإعتبار أن هذه التدخلات قد تحمل تفاقم الإنقسامات ،وضرورة دعم وتعزيز الملكية الوطنية والإلتزام بها[1].

الثقة: يجب على البعثة أن تواصل توظيف مكاسبها للمساعدة على بناء الثقة بين أطراف النزاع ،للتقدم في مسارات السلام وإتفاقياته، ومساعدة تعيين المراقبين المستقلين لتطبيق إتفاق السلام وإيفاء تقارير منظمة و نزيهة ،تخص التطبيق والمستجدات[2]، وقد تم التشكيك فيهذه التدخلات وعملها من طرف بعض الأطراف المحلية والإقليمية، وأعربت عن قلقها من أن هذه الفرق "المؤقتة" لم تكن تخدم مواطن مستدامة للبنية التحتية ،وصرف الموارد والإهتمام بدل تطوير البيئة الإقليمية، كما أن البعثة لا تنظر إلى النزاعات الكامنة وتعالجها حتى تضحى مشكلة وطنية، وكذا التساؤلات حول التداخل بين عمليات بناء الدولة وبناء السلام وحفظه. وهذا ما طرح الأمر وبشدة في مالي شكك بالمصداقية والحياد، وسلط الضوء من طرف النقاد على الدور المزدوج للبعثة والشركاء الدوليين والوسطاء في عملية بناء السلام من ناحية وشراكاتها مع الحكومة، ما أثر على الثقة في الحكومة ودوافع المجتمع الدولي وإختلاف إدراكات وتصورات مختلف الجهات الفاعلة[3].

الفساد والتهديدات اللاتماثلية: تعتبر من التحديات البارزة والمعقدة بطرحها إشكالية الأسبقية بين مكافحتها ،أو مكافحة الإرهاب وحماية المدنيين في مالي، لذا وجب مساعدة البعثة بوضع إرشادات واضحة حول ماهية دورها بإيضاح وتحديد المناطق المعرضة للتطرف والوقاية منها بتطوير برامج تساعد على دعم الفارين من المجموعات المتطرفة وإدماجهم، ووضع آليات تمنع ضلوع أو إنحراف المسجونين وتمردهم، وتعزيز القدرة على مكافحة الإرهاب.

التوازن السياسي والعسكري: بين السياسة والأمن خالقا عدم توازن النفوذ والاستقرار، وإعاقة السلطات الأمنية لدور الدولة في الرقابة الإدارية خاصةشمالا، كما أن الجماعات المتمردة مترددة في ولوج السلام وإتفاقياته ونزع السلاح، وإعادة بناء مؤسسات الأمن والدفاع ،بناءا

[1]- Jemmy Autin et charlotte Divin, **Tawards local awnerhip of intermational Intervenions in mali,GPPAC policy** note,issue 1,Austrian, June 2017, pp4,5.
[2]-Appliquer les Recommandatiomos du HIPPO,**op.cit**,p 2.
[3] -Jemmy Autin et charlotte Divin, **op.cit**,p6.

على إستراتيجية سياسية وأمنية أوسع وأشمل[1]، بالتنسيق بين و داخل بعثات المجتمع المدني والبعثة المتكاملة وممارساتها، وكذا الجانب العسكري وتفعيل قضايا التنسيق مع القوى الأخرى كالبعثة الفرنسية، والقوات الإفريقية والأوروبية، حيث تسعى جهود بناء السلام المهمة إلى تحقيق تماسك أفضل بين الدول الأعضاء وجهودها ،بتركيز إستراتيجيات الشؤون المدنية المحلية بالاعتماد على الحوار، متضمنة الشؤون السياسية وتفعيل التعاون المدني العسكري[2].

الشراكة: لنجاح إتفاق السلام يجب إعتماد العديد من العوامل ،وإن كانت لا تتدرج جميعها ضمن اختصاصات المينوسما، بما في ذلك التنمية الإقتصادية، الجريمة المنظمة، الأمن وتطوير القدرات ومكافحة الجماعات الإرهابية، ودعم قوات الدفاع والأمن المالية، بتحديد المزايا الإيجابية للنظام الوطني وكذا الشركاء الإقليميين الدوليين والداعمين[3]، بالتعزيز للعقد الاجتماعي والشؤون المدنية، في إطار عمل شامل للمشاركة من قبل مختلف بعثات السلام ،فيما يتعلق بتمديد ولاية البعثة وتعزيز سلطة الدولة، مع الإعتراف بقضايا التنوع والجنس والثقافة ،من أجل الإنتقال من نهج محوره الدولة ،إلى التركيز على الأمن الإنساني.

إن تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية لا يتطلبفهم شامل لسياقات للحكم في مالي، سواء كانت رسمية أو تقليدية، بل يتجاوزه إلىالحاجة لبناء القدرات والمساهمة المفيدة بإعداد وتدريب موظفي البعثة الدولية والقوات المشاركة، والتي تعتبر في الغالب مسيسة ،وتتأثر كثيرا بديناميكيات النزاع وتزايد الإستقطاب، فان المجتمع المدني يجعل من المشاركة على مختلف الأصعدة ضرورة ودافع لعملية السلام ،من خلال التعبير عن إنسانيتها والأولويات الأمنية والمصالحة الوطنية[4].

بناء القدرات: وجود فجوة بين ولاية بعض البعثات والموارد الازمة لتنفيذها، بإعتبارها هدفا للعنف ،مما أدخلها في تحديات نظرا لتغيير البيئة، فهي بحاجة إلى تعزيز قدرات الحماية الذاتية من خلال التدريب والإمدادات من طرف البلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة للتقليل من أعباء البعثة[5]، ولابد في ذلك من دعم مشروع مالي الحكومي القوي، الذي يشمل الحكومة

[1]-Appliquer Les Recommendations du Hippo an Mali, **op. cit,** p2.
[2]-Jemmy Autin et Charlotte Divin,**op.cit**,p12.
[3]-Appliquer Les Recommendations du Hippo an Mali, **op.cit,** p1.
[4]-Jemmy Autin et charlotte Divin,**op.cit**,pp8-10.
[5]-Appliquer Les Recommandations du Hippo au mali, **op.cit**, p2.

والمؤسسات والمجتمع المدني والدولي،للإستفادة من الموارد اللامركزية بتكاثف الجهود، لأجل تنفيذ إتفاق السلام،يسمح للمزيد من القدرات الحكومية دون الوطنية من تقديم خدمات فعالة ومستجيبة للمتطلبات، وتفعيل القدرات بعد بنائها ومسؤوليتها، وتقديم خدمات قيمة للشعب المالي خاصة في مجال الصحةو التعليم ،وتهدف لضمان سير الأموال بفعالية وشفافية[1].

إستراتيجية الإنجاز: دعت حكومة مالي للخروج بإستراتيجية 2018 للخروج من الأزمة،بتنظيم الإنتخابات الرئاسية الذي وجدتها البعثة فرصة للعمل مع حكومة مالي والمدنيين ،لتطوير فهم مشترك للأولويات ورؤية موحدة لتحقيق السلام الذاتي، متوافقة مع معايير واضحة لتحقيق هذه الرؤية، مبينة دور كل شريك (الحكومة–البعثة المتكاملة– الدول الإقليمية–الشركاء الدوليين)[2]، وذلك بوضع برنامج للمشاركة المدنية (CEP) بتعزيز دورهم ودمج الفئات الهيئية وتدعيم المشاركة في الإنتخابات بالتوازي مع مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لتمكين المواطنين ودمجهم ،وتعزيز الوحدة من أجل تسيير المرحلة الإنتقالية وتسيير بناء السلام[3].

تحديد الأولويات والتسلسل: بالنظر إلى جميع الأولويات المدرجة في ولاية البعثة المتكاملة فائقة الأهمية ،إتفاق المشاركون على ضرورة تصنيفهم وفقا للأهمية، دون زيادة الموارد الذي من شأنه توسع الفجوة بين المتوقع والممكن، وقد ناقش المشاركون أهمية التسلسل وإذا ما كانت واقعية وقابلة للتحقيق، وجاء الإعداد الإفتراضي للأمم المتحدة عن طريق تحليل واقعي للسياق والوسائل المالية المتاحة، ما تطلب رؤية جريئة على أن الأولوية لا ينبغي أن ينظر إلى التسلسل دون تحديد جداول الأعمال الدولية، وقد جاءت مهمة العمل معا لدعم الأولويات المتطورة في ظل إستراتيجية منسقة وقف رؤية تكييفية الذي يجب أن يكون أكثر مرونة، لضمان الإستجابة لتلبية الإحتياجات[4]، بتوفير أدوات وآليات المشاركة الإستراتيجية بين مختلف الأطراف والبعثات، بالتركيز على جودة التواصل مع المجتمع المدني، متضمنة التحليل والتقييم، ما يطرح مشكلة التنسيق، وظهور المنافسة وإنفاق الميزانية على المشاريع الثنائية[5].

[1]- Usaid mali, Peace Demooracy, and Governance program overview, p2.
[2]-Appliquer Les Recommandations du Hippo au Mali, **op.cit**, p3.
[3]- Usaid mali, Peace Demooracy, and Governance program overview, **op.cit**, p2.
[4]-Appliquer Les Recommendations du Hippo au Mali, **op. cit**, p3
[5]-Jemmy Autin et charlotte Divin,**op.cit**,pp11,12.

إن بناء السلام سياسيا ونجاحه لابد أن يراعي: ربط أمن إتفاقية السلام بالأبعاد السياسية والأمنية لترابط أبعادهما، ولأهمية الجانب السياسي[1]، حيث تم إحراز تقدم في تنفيذ هذا الإتفاق منذ إنتخابات أوت 2018 ، ودعت مختلف الأطراف أن تخضع الإصلاحات السياسية ألجدولة ،وتحديد ها في مواعيد نهائية وواقعية، يتخللها التشاور بين أصحاب المصالح وتحقيق نتائج، بإشراك جميع الأحزاب السياسية ،بهدف البناء السلام ،وفق توافق للآراء الازم إعتمادها لإجراء إصلاحات سياسية منصوص عليها في الاتفاق[2].

وعقد لأجل ذلك ثلاثة جلسات لمراقبة التقدم المحرز في التنفيذ، ورصد 29 مليون دولار لتفعيل السلطات المؤقتة، وإستئناف عملية مراجعة الدستور، وبدء مشاورات مع منظمات حقوق الانسان والمجتمع المدني كما بدأت اللجنة توصيات للأطراف المالية لتجديد مشروع القانون، بإشراك مراقبين مستقلين لدراسة عملية السلام وزيادة اشراك المرأة[3]، وتم التركيز على المناطق الشمالية لهشاشة مؤسسات الدولة هنالك، وغياب الخدمات الأساسية وطغيان التطرف والتجنيد، خاصة في موبتي وعدم إحترام المجال الإنساني.

إعطاء الأولوية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كجزء من إستراتيجية طويلة الأجل: حيث لا يمكن إعتبارها كتمرين تقني، بل يحتاج إلى أن تكون مدعومة بإستراتيجية سياسية، وفوائدها تتخطى ضم أطراف النزاع وتبديد مخاوفهم وتحقيق إستقرار بدمج المقاتلين[4].

إن إطلاق عملية تسريح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتكامل في غاو تمبكتو وكيدال، تعد أولى خطواتها الشاملة لإصلاح قطاع الأمن والسماح للأعضاء المؤهلين من التنسيق التشغيلي المسجل للمسلحين لدمجهم في الجيش الوطني، مع ذلك فإن هذه العملية لا يمكن نجاحها في غياب تقدم كبير في تنفيذ التدابير الرئيسية الأخرى للإتفاق وأكد ممثلو الجماعات الموقعة أن مقاتليهم لم يتمكنوا من التخلص من مخزون السلاح نهائيا، إلا إذا تم إحراز تقدم في الخطة السياسية ،على الرغم من إلتزامهم بالإصلاح بعد إنشاء مجلس وطني لإصلاح القطاع، وتبني إستراتيجية شاملة لإصلاح جهاز الأمن القومي في6 جوان2018 [5].

[1]-Appliqué les Recommendations du Hippo au Mali, **op.cit**, p4
[2]-UN Conseil De sécurité **, Rapport du secrétaire general,** S/2019/207 ,5maras 2019 ,p1.
[3]-UN Security council, **Report of Secretary -General on the situation in mail:** S/2019/262, 26mars 2019,p2.
[4]- Appliqué Les Recommendations du HIIPO au Mali**, op.cit**, p4.
[5]-UN **Secretary council ,report of secretary –General**, S/ 2019/207, **op. cit**, pp1,2.

توضيح ولاية حماية المدنيين: لقد إعترفت الأمم المتحدة في تقرير إستعراض شامل لعمليات السلام ،بوجود فارق كبير بين التوقعات والقدرات في مجال حماية المدنيين، حيث أن 95% منها مكلفة بحماية المدنيين الأطفال حمايتهم من العنف الجنسي المرتبط بالصراع[1] ولا يتأتى الإستقرار إلا بحماية المدنيين خاصة شمالا، على الرغم من أنها لا تملك سوى 10% من السكان، وقد لاقت البعثة صعوبة في حماية نفسها والمدنيين، رغم إستعانتها بالمساعي الحميدة والحوار السياسي[2]، لقد تضاعفت الهجومات الإرهابية، حيث سجلت 237 عام 2018 مقارنة مع 226 عام 2017 و183 عام 2016 خاصة على المدنيين وزيادة عدد النازحين وتعقد الوضع الأمني وسطا وشمالا، وأكد وكيل الأمين العام بعد زيارته إلى غاو وموبتي غيات تقدم ملموس للسلام ،خاصةعلى المدنيين ،وتلخصت في إنشاء إدارات مؤقتة شمالا وغيابالتأطير بين مختلف البعثات ،وتعزيز دور الدولة لحماية المدنيين[3].

ناهيك عن غموض حول حماية المدنيين وربطها بالإستراتيجية السياسية الكبرى، نظرا لغياب دور المجتمع المدني، والتواصل مع المجتمعات التي تشعر بالتهميش في العملية السياسية التي تعتبر ضرورة لجعل الجهود أكثر نجاحا[4]. إن معظم الإلتزامات السياسية لم يتم تنفيدها حيث أن 50% منها غير تامة، وتبقى مشروطة بالإصلاح الدستوري وبالإعتماد النهائي للنصوص اللازمة لتحقيق اللامركزية، وتبقىمرهونة بإنشاء هيئات جديدة ما سجل نتائج متواضعة في الجانب السياسي، يمنع تقدم المجالات الأخرى، ويبقى التحسن في مناخ الثقة المتبادلة بين مختلف الهياكل وإتفاقها على عديد القضايا.

لقد إستطاعت البعثة تحويل 30% من إيرادات ميزانية الحكومة إلى السلطات المحلية ونقل الصلاحيات المنصوص عليها في الإتفاق والخدمات إلى السلطات المحلية، وأستعدت الحكومة للتعجيل بإصلاح دستوري في 25 فيفري 2019 بإجراء إستفتاء عام يقوم على :

- تمويل السلطات المؤقتة وتوفير المعدات والدعم الفني والإستثمارات الهيكلية.

[1] –مروة نظير، **بيئات أكثر عنفا، ستة تحديات أمام عمليات حفظ السلام في العالم**، تم االتحصل عليه من الموقع:
https: //www. Blogs, cnc. Org> 2019/03/06 يوم 21/ 05/ 2019، الساعة 10:20.

[2]-Appliquer Les Recommandations du Hippo, **op. cit**, p4

[3]-UN Camseil De Sécurité, **Rapport of secretaire general**, S/2019/207 ,**op.cit**,p3.

[4]-Appliquer les Recommandations du Hippo au Mali, **op. cit**, p4

– توفير الأموال لتشغيل السلطات المؤقتة بعد تأسيسها في 21 جوان 2018، عانى تفعيل هذه الآليات من نقص الموارد البشرية المحلية المؤهلة للإدارة السياسية ونقص البنية التحتية وغياب التشغيل الأمثل للسلطات المؤقتة، وعجزها عن ضمان الخدمات القاعدية الأساسية المتوقعة من طرف الشعوب، والمساهمة والتحضير الفعال لوضع وإنشاء هيئات.
– التأخر وعدم الوضوح في توفير السلطات المؤقتة لمسؤولياتها، وأفتقار البنية التحتية المادية وغياب الحضور الأساسي والفعال للسلطات[1].

المطلب الثاني: تقييم بناء السلام في الجانب المؤسساتي:

لقد إعتمدت السلطات المؤقتة خطة عمل ميدانية تهدف لإرساء مؤسسات في غاو ميناكا، تمبكتو وتاوديني، من أجل إتاحة إمكانية الحصول على أموال الدولة لغرض دعم الخدمات الأساسية، إلا أن الخلافات بين الجماعات المسلحة حول تسيير الدوريات المختلفة حال دون تفعيلها[2]، وغياب معنى التدخلات المباشرة للمجتمع الدولي في ظل غياب الإتصالات بشأن الشركاء الماليين والفنيين، لدعم برامج الإستقرار والإنعاش بقيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي[3] ،التي أسفرت على تبني إستراتيجية التنمية النوعية للمناطق الشمالية، تم اعتبار مناطق ميناكا وتاوديني كمناطق إقليمية، ووضع مؤسسات بديلة، وهيئات منتخبة بالإقتراع العام ،كالمؤسسات والجمعيات الإقليمية، إن الإستراتيجية الخاصة بتطوير المناطق الشمالية، لا يشكل إلا قاعدة فنية تقنية هيكلية خاصة بالتنمية والتطور[4]، عرف بمشروع بناء القدرات للسلطات المؤقتة في هذه المناطق ،متعلقة أساسا بالتقسيم الإقليمي والأشغال العامة وتوفير الخدمات[5].

لقد تم إعتماد عدة تدابير مؤسساتية من أجل إرساء دعائم إتفاق السلام والمصالحة ونظرا للأوضاع الأمنية خاصة شمالا ووسطا، وإستحالة مواصلة مسيرة بناء السلام، سواء من طرف البعثة أو باقي الشركاء ذوي المصلحة حيث عمدت إلى:

---

[1]- The Carter Center, **op. cit,**pp10,11.

2-الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، **مرجع سابق**، ص.3.

[3] -The Carter Center, **op. cit**,p9.

[4]-I**bid**, pp4,5.

[5]-الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، **المرجع نفسه**، ص.3.

1- خفض نسبة الإداريين المدنيين والمسؤولين في مراكز عملهم شمالا ووسطا، من 34% إلى 29% راجع أساسا إلى المخاوف الأمنية ومواصلة حاكم تاوديني مهامه من تمبكتو وبقاء حكام موبتي، غاو، تمبكتو، كيدال، وميناكا في مناطقهم.

2- زيادة عدد المسؤولين القضائيين ومسؤولو السجون وسط وشمال مالي بنسبة21% رغم إنعدام الأمن وغياب الموظفين أو نقلهم إلى مناطق أخرى.

3- إبتكرت نقابات للقضاة في 20 فيفري 2019 وإعلانها عجز الحكومة من توفير الأمن وشروطه في مناطق الدولة، وعجزها عن تحسين الظروف الأمنية، وتنامي الشعور بعدم الأمن خاصة بعد مقتل قاضي محكمة منطقة سيجو، بعد إختطافه من طرف مجهولين في 16 نوفمبر 2017[1].

4- زيادة الدعم اللوجيستي والتقني من البعثة المتكاملة والدعوة إلى عقد محكمة في غاو والذي يعتبر خطوة هامة لدعم فعالية عودة قطاع العدالة[2].

لقد ركز إتفاق السلام أساسا على الجوانب السياسية والمؤسساتية، نظرا لأهميتها حيث عملت على إرساء:

1- هيكل مؤسساتي قائم على المجتمعات الإقليمية مع أجهزة منتخبة عن طريق الإقتراع العام بإصلاحات واسعة (المادة 5).

2- تسييرها من طرف الشعب المهتم بشؤونهالخاصة على أساس مبدأ الإدارة الحرة.

3- إنشاء جمعيات إقليمية وهيئات تشريعية منتخبة ،عن طريق الإقتراع العام ،وإنشاء غرفة ثانية متمثلة في البرلمان (المادة 6).

4- تحسين تمثيل سكان الشمال في الجمعية الوطنية والمؤسسات والخدمات العامة الكبرى (المادة 6).

بالعودة إلى أرض الواقع وتحسسا للتقدم الرئيسي في هذا المجال، نجد تعترا في تقدم الأشغال وأقتصرت على:

[1] -UN security council, Report of secretary -General on the situation in Mali, **op.cit,** pp3,4.
[2]-**Ibid**, p4.

1- توحيد المؤسسات والهياكل الحكومية لتنفيذ هذا الاتفاق من طرف المرشحين المعنيين تحت لواء وزارة المصالحة الإجتماعية، بإعتبارها مسؤولة عن تنسيق العمل الحكومي.
2- تحديد وإنشاء أربعة أنواع من التمويل للسلطات المؤقتة من أجل تشغيل المعدات المتوفرة والدعم الفني والإستثمارات الهيكلية.
3- وضع آليات وميكانزمات فعالة، ودعمها بـ30% من الميزانية الدولية والتي إستوفت حتى 11 ديسمبر 2018، 20%.
4- كما تم إقرار في جوان 2018 ،قوانين إنشاء التجمعات الإقليمية والدوائر، وإنشاء مناطق جديدة في تاوديني ومناكا[1].

إن البناء المؤسساتي وإيراداته وعوائده تلعب الدور الأساسي في تحسين ظروف المجتمعات المحلية، بما تشمل من ضرائب محلية، والتعدين وعمالة الشباب والطاقة، وكذا تفعيل دور الشرطة الإقليمية، وأشار التقرير)/S/2018/1174) بأن الحكومة قد بدأت مشاورات بشأن مشروع إعادة الهيكلة الإدارية والإقليمية، هادفة إلى ترشيد الحكومة المحلية من خلال تعزيز وجود الدولة وكفاءة الخدمات وفق انشاء بلديات جديدة، وزيادة عدد الدوائر الإنتخابية لتحسين تمثيل سكان الشمال، ووضع مؤسسات الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم[2]، حيث تم إنشاء عشر إدارات إنتقالية في كيدال، ميناكا، تومبكتو و تاوديني، ففي الثلاثي الأخير من 2018، إرتفعت نسبة الأعوان الإداريين وسط وشمال مالي بنسبة 34% حسب تقرير أنطونيو غوتيريتس[3].

إن الجوانب المؤسساتية لا تخص مؤسسات الدولة المالية دون مختلف الفواعل ذو الصلة وأصحاب المصالح، وتخلق العديد من التحديات، فأمميا، خضوع توازن قوى داخل المجلس لإزدواجية في إنشاء أي عمليات لحفظ السلام، يتطلب موافقة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ما يثير جدل وإستقطاب سياسي[4]، وهذا ما تعاني منه المينوسما ،فنظرا للتهديدات التي تواجهها البعثة عانت من مشكلة التمويل بسبب الخلاف القائم بين فرنسا والولايات المتحدة حيث تطالب باريس بضرورة مواصلة القوات لمهامها تشدد واشنطن على أنه ينبغي تمويلها

[1]- The carter center, **op. cit**,pp10,11.
[2]-UN Camseil De Sécurité, **Rapport du secrétaire general** ,S/2019/207 ,**op.cit**,pp6,7.
[3] – الأمم المتحدة، تطبيق النقاط الأساسية لاتفاق السلام في مالي، **مرجع سابق**.
[4] –مروة نظير، **مرجع سابق**.

إفريقيا وتحمل أعبائها، وجادت زيارة مجلس الأمن في وقت لاحق للنظر والتفكير مليا في مستقبل منيوسما، البالغ قوامها 14000، وسيحدد الموعد النهائي نهاية جوان 2019 لإتخاذ قرار بشأن مستقبلها[1].

كما أن غياب التنسيق ميدانيا، وغياب قيادة واضحة للعمليات فضلا عن غياب التخطيط ووجود قيود على الحركة واستخدام القوة، وغياب التعاون الإستخباري بين الدول الأعضاء كما أن حالة القوة الخماسية تعاني من إنهيار شبه كامل، والإفتقار للخدمات الأ ساسية عرقل وصول المساعدات[2].

على الرغم من التقدم على الجبهة السياسية ،أعرب الرئيس الجديد لحفظ السلام عن قلقه من التأخر في تنفيذ إتفاق السلام، ولم تحدد المعايير المؤسساتية الأمنية، أعرب جون بير لاكروا أن هذا الإفتقار إلى الوضوح بشأن الإطار المؤسسي يعرقل الجهود المبذولة على الأرض، لا سيما في تهيئة مناخ الثقة، وأرجعه وزير الشؤون المالية إلى السياق الأمني حيث تعد المينوسما أخطر مهام حفظ السلام وأكثرها تعقيدا ، مع إمتداد الصراع إلى المناطق الوسطى، ما حتم تمديد العهدة وتفعيل دورها وتعديله[3].

لقد أكد المراقب المستقل ضرورة التضامن والتلاحم بين الإصلاح السياسي والمؤسساتي وباقي أعمدة الإتفاق، وإرساء أمن دائم وإنتماء موحد وتماسك إجتماعي واقعي، وفق الإصلاح المؤسساتي الدستوري،بإعتباره ركيزةشرط لا غنى عنه لنجاح الإتفاق، ووجود عدد من الجهود المبذولة لمراجعة الدستور وإصلاح الجوانب السياسية المؤسساتية، وفق تصميمات جديدة آخذة بالسلام الليبرالي[4].

[1] –مجلس الأمن يؤكد على التعجيل في تطبيق اتفاق السلام لحل الأزمة في مالي، متحصل عليه من الموقع http://www.aps.dz. Monde> 68842, 2019.03.26.

[2] -مروة نظير، **مرجع سابق**.

[3] - UN Conseil de Sécurité ,Mali: **Evaluation de la Minusma**, http://www.rai. Fr. > afrique 2017 0400è, le 12.05.2019. 17h48.

[4] -The Carter Center, **op. cit**,p12.

المبحث الثالث: تقييم بناء السلام في جوانب الدفاع والأمن

يعتبر مجال الدفاع والأمن من أهم أركان إتفاق السلام الواجب تنفيذها لإرساء السلام في مالي، ومن أبرز المجالات التي ركزت عليها الحكومة المالية ومختلف الفواعل في المنطقة وكذا البعثة المتكاملة لتحقيق الإستقرار في مالي منذ إنشائها، ركزت على القضاء على القتال ميدانيا وتسريع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج وإصلاح قطاع الأمن الوطني.

المطلب الأول: الإنجازات على أرض الواقع في مالي.

لقد وضع إتفاق السلام العديد من التدابير لتسييرالمرحلة الإنتقالية، وضمان عدم النكوص إلى العنف مجددا، فبناءا على تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي رقم 811/2017/S فقد تم وضع عدة تدابير مرتبطة بمسائل الدفاع والأمن، فنظرا لغياب الثقة بين الأطراف الموقعة والإختلاف حول معايير محددة ،يؤخر تنفيذ تدابير الدفاع والأمن خاصة من طرف الجماعات المسلحة التي رفضت تقديم لوائح بمقاتليها لتسهيل عملية نزع السلاح وإعادة الإدماج، وطالبت بحصص لإدماج عناصرها في جميع المؤسسات الأمنية مما عطل عمليات الدوريات المختلطة.

أكدت اللجان الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج، واللجنة الوطنية أن العملية تبدأ بعناصر آلية تنسق عملياتها، يليها الفارون من القوات المسلحة المالية، ثم عناصر الجماعات الموقعة ،ثم نزع سلاح الجماعات المسلحة المدنية، وقد إستطاعت توفير قرابة 600 مقاتل.

قررت اللجنة التقنية للأمن إعتماد النظام الداخلي لآلية تنسيق العمليات في غاو وفرض تدابير تأديبية، عقب إرتكاب أفرادها لأعمال عنف، وأستغناء الجماعات عن عناصرها المتورطين في أعمال إجرامية.

– وقد تم تنفيذ حوالي 34 مشروع من مشا ريع الحد من العنف المجتمعي، بعد تهيئة ظروف مواتية، والحصول على دعم المجتمعات المحلية لبسط سلطة الدولة وخدماتها ،وزيادة جهودها

التنسيقية وطنيا وإقليميا مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج، والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن مع مراعاة المنظور الجنساني[1].

– لقد استطاعت البعثة المساعدة على دمج حوالي 4231 من المقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة الموقعة، إلى جانب غير الموقعين على الإتفاق منالحركات المسلحة وتم تسجيلها لدمجها بالجيش الوطني في إطار عملية التعجيل بنزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج كخطوة تالية، وإخضاعهم للتدريب لمدة 3 أشهر في كوتيالا سيغيلا جنوب مالي من قبل قوات الدفاع والأمن المالية، بدعم من البعثة المتكاملة والإتحاد الأوروبي، في إطار إتمام تدريبات جزء من الجيش المالي المكلف بتوفير الأمن، إضافة إلى عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج.

– كما أعلن رئيس الوزراء في 23 ديسمبر 2018، إطلاق مبادرة نزع السلاح للمركز وأعلنت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج في 5 فيفري 2019 كجزء من هذا البرنامج وتسجيل 5000 مقاتل مسجل مسبقا، بما في ذلك أعضاء مجموعات الدفاع عن النفس والميليشيات والجهاديين التائبين، ودمج 300 طفل مقاتل.

– في الفترة من 26 إلى 30 جانفي 2019، دعت الحكومة أعضاء الدفاع وقوات الأمن الفارين مند عام 2012، للتسجيل والانضمام، حيث تم تسجيل 494 من أفراد التدريب العسكري بحلول 26 فيفري، ونقل 453 فرد عسكري إلى ميناكا وسيغيلا.

– وقع الرئيس في 8 مارس 2019، مرسوما يعلن فيه القيام بحملة عسكرية لوقف الأنشطة الإرهابية وسط مالي، وأنشأ وزير الدفاع كتيبة الوحدات الخاصة وأعلنت تنسيقية حركة الأزواد في 15 مارس 2019، تعليق مشاركتها في إطار التشاور بين الأطراف الموقعة [2].

وقد وضعت العديد من الإلتزامات الرئيسية في إتفاق السلام الموقع عليه من عدة أطراف تناول فيها:

1– الوقف التام للأعمال الإرهابية والعدائية.

2– إنشاء وزارة التجارة لتأمين مواقع التجمع وتنفيذها، وإنشاء الدوريات المختلطة.

[1] –الامم المتحدة ،تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، S /2017/811، **مرجع سابق**، ص ص.4،5.

[2] -UN security Conceil ,**Report of the secrutary- General on the situation in mali**, S/2019/262, **op, cit**, p4.

3- إيواء ونزع سلاح مقاتلي الحركات الموقعة وتسريحهم، والذين تم دمجهم في الحياة المدنية (عملية نزع السلاح، التسريح، إعادة الادماج).
4- إعادة التنظيم وإعادة الإنتشار التدريجي للقوات المسلحة والأمن والعناصر المسلحة شمالا.
5- إصلاح قطاع الأمن وإنشاء شرطة إقليمية، توضع تحت تصرف سلطة الجماعات المحلية.
6- إنشاء لجان إستشارية للأمن المحلي، والوحدات الخاصة عند الإقتضاء لغرض مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية[1].

- ركزت عملية تسريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على مناطق غاو وتمبكتو وكيدال، كأولى خطواتها الشاملة بإصلاح قطاع الأمن، والسماح للأعضاء المؤهلين من موظفي الآلية التشغيلية بتسجيل الأسلحة.

- وقد إلتزم الموقعون بموجبه بالإصلاح والتعمق فيه، من خلال إنشاء المجلس وتحديد مشروع وطني لقطاع الأمن والدفاع، وتبني إستراتيجية شاملة في 6 جوان 2018، ينص على تطوير مفهوم وخطة لإعادة تشكيل الدفاع والأمن بدمج المقاتلين وتلبية إحتياجاتهم ونشر قوات الدفاع والأمن في المناطق الشمالية[2].

المطلب الثاني: معوقات تحقيق السلام في جوانب الدفاع والأمن.

نظرا للتطورات الإقليمية وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/811/2017)، والتي تميزت بإنعدام الأمن، ليس شمالا فقط، فقد شهدت الحدود مع بوركينافاسو والنيجر توترا وأعلنت جماعات متطرفة مسؤولياتها عن الهجومات، كما فعل تنسيق وزاري لدول الساحل في نجامينا، ووضع آليات دعم وإقامة روابط بين آلياتها وآليات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في مالي، مرفوقا بإتخاذ مجلس الأمن القرار 2359 (2017) ،الذي يرحب بنشر دول المجموعة الخماسية قوة مشتركة، بغية دعم قضايا الدفاع والأمن[3].

كما أبرز تقرير الأمين العام السابق (S//2072019) الدور الجوهري للقوة الخماسية التي استأنفت عملياتها في مالي منذ 15 جانفي 2019 ،بقيادتها لثلاث عمليات، واستعدادها

1- The carter Center , **op.cit**,p13.
2-UN Conseil de Sécurité, Rapport de secrétaire générale, S/2019/262, **op.cit,** p2,3.
[3] – الامم المتحدة ،تقرير الأمين العام حول الحالة في مالي، **مرجع سابق**، ص ص6،7.

لإنشاء مقر في باماكو، تلاه عقد إجتماع لجنة الدفاع والأمن التابعة لها في 21 جانفي 2019، وأنشأ لجنة فنية لصياغة إتفاقية مشتركة، لتتابع أعمالها بعقد سلسلة من الدورات العادية (واغادوغو–بوركينافاسو)، ثم تثمين الإنجازات وإلتزام الفريق بتعبئة الموارد الخاصة مع دعوة المجتمع الدولي إلى إحترام إلتزاماته المتعهد بها في مؤتمر بروكسل في 23 فيفري 2018.[1]

لقد بقيت مالي تعاني من تهور في الحالة الأمنية ،وإرتفاع وتيرة العنف بشكل حاد بين سنوات 2017–2019، وعرفت هجومات غير نمطية بزيادة تق12.7% بـ 75 هجوم ضد قوات الدفاع والأمن المالية، 21 ضد البعثة المتكاملة، و10 ضد عملية برخان[2]، وتوتر عام في كوليكورو ،وهجومات على قاعدة أغيلهوك بداية العام 2019، كما سجل الشمال أهم الهجومات اللاتماثلية بتسجيل 37 هجوم من إجمالي 61، وظلت البعثة الأممية أولى أهداف الجماعات الإرهابية، فعرفت في ديسمبر 2018 ،إطلاق صواريخ على مخيماتها في ميناكا وفي 20 جانفي 2019، هجمت عناصر مدججة بالسلاح 10 مركبات لقاعدة البعثة وتخريب الممتلكات وشبكات الإتصالات السلكية واللاسلكية وإلقاء العبوات الناسفة وقنابل الهاون.

- وفي 04 فيفري 2019 تعرض مخيمها في ميناكا لإطلاق نار، ووقوع 28 حادث في موبتي وسيجو، 4 في كوليكورو، وقد إستهدف 36 هجوم قوات الدفاع والأمن المالية من مجموع 49 حادث، أسفر عن مقتلى49 شخص، بعد أن سجل عام 2018، 28 قتيل.
- ردا على هذه الهجومات سنت القوات المسلحة المالية عددا من العمليات، وعكفت على نزع سلاح الميليشيات وتعزيز الأمن، ونفدت أوائل العام 2019 عملية دوينترا في موبتي.

إن العمليات الإرهابية لم تستهدف قوات الدفاع والأمن المالية وأعضاء البعثة فقط، بل تجاوزه لقوات حفظ السلام ، والقوات المشتركة والشركاء، وحتى المدنيين[3]، على الرغم من الجهود المالية في وضع خطة عمل وطنية لمنع التطرف، ومعالجة البيئة الأمنية المعقدة ودعم الإستراتيجية المالية، ووضع خطة للإستخبارات والمراقبة والإستطلاع، وكذا مجالات التحقيقات والطب

[1]-UN Conseil de Sécurité -Rapport of the secrétaire générale, S/2019/262, **op. cit**; p5

[2]–الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الحالة في مالي، **مرجع سابق**، ص ص.9،8.

[3] -Rapport of the secrutaire general S/2019/262, **op. cit**; pp 6,7.

الشرعي[1]، إلا أن الحالة الأمنية لم تتحسن بقدر الجهود المبذولة، بل تم تسجيل تضاعف للعمليات الإرهابية، وتفاقم لعدد الضحايا من مختلف الشرائح.

بالعودة إلى أرض الواقع وبعد الإضطلاع على مختلف تقارير الأمين العام ،نلحظ إختلالات تمس هذا المجال، بين ما كان مسطرا ،بين ما تم إحرازه ميدانيا ،حيث تم:

1-الوقف الفعال لحالة العداء بين الحكومة والحركات الموقعة على الإتفاق من جهة، وبين الجماعات المسلحة من جهة أخرى.

2-وضع آليات عملياتية تشغيلية في غاو، تمبكتو، وكيدال.

3-إطلاق عملية الإدماج والتسريح بوتيرة متسارعة مند نوفمبر 2018، حيث تم إدماج حوالي 1800 مقاتل من كتائب غاو، تمبكتو، كيدال.

4-إحصاء حوالي 32908 مقاتل مؤطر في برنامج التسريح وإعادة الادماج.

5-الاعتماد المشترك على إستراتيجية إصلاح، تمس قطاع الأمن لعام 2018، وتم الإتفاق بين الطرفين على الطرائق الأساسية للقوات المسلحة، وإعادة تشكيل الأمن (تشكيل الكتائب المتكاملة).

6-بناء وتطوير إستراتيجيات من طرف المينوسما، بإنشاء مواقع لإيواء المقاتلين[2].

7-تقديم البعثة خدمات تدريب وتبادل معلومات إستخباراتية، والمساعدة على النقل الجوي ووضع أطر تنسيق بين البعثة والقوات المسلحة.

8- تعزيز هياكل أمن السجون الخاصة بالمتطرفين وتأهيل أجنحة الحراسة المشددة في سجن باماكو.

9- الشراكات متعددة بين القوات المالية والدولية.

10- تدريب البعثة 283 فرد من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية للتخفيف من أخطار المتفجرات مند فيفري 2017، وتعزيز قدراتها في مجال إدارة الأسلحة والذخائر، وإجراءات التوعية بأخطار المتفجرات بين الفئات الضعيفة في المناطق المتأثرة بالنزاع[3].

---

[1]- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الحالة في مالي، **مرجع سابق**، ص8.

3- The Carter Center, **op**. **cit.** pp 13,14.

[3]الامم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الحالة في مالي، **مرجع سابق**، ص ص.5،6.

ظل المدنيون الضحايا الأساسيين للعنف المباشر وغير المباشر، وازدياد أنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة، والعنف الطائفي خاصة بين دوجون وفولاني في مقاطعتي كوزو وبانكاس والفولاني، أسفرت على 267 حادث، أدى إلى وفاة 225 مدني، وجرح 149 ،وإختطاف 130 مقارنة بالفترة السابقة التي سجلت 109 حادث،أسفرت على 108 قتيل و43 جريح.

كما تم إستهداف 37 مدني من الفولاني في جانفي 2019، بينهم امرأة وأربعة أطفال وعرف الشمال زيادة ملحوظة في عدد الحوادث ضد المدنيين، حيث قتل ما مجموعه 49 مدني في 08 حوادث متفرقة ،مقارنة مع الفترة السابقة من 2018 ،التي عرفت مقتل 41 وجرح 19 مدني.

وإستجابة لتدهور الوضع الأمني طالب مجلس الأمن من 01 فيفري حتى 15 مارس بضم فريق البعثة المتكاملة للعناصر المدنية والعسكرية والشرطة ،وتفاعلها مع المجتمعات في جميع أنحاء البلاد، وتسهيل إجتماعات السلطات القضائية التقليدية لبدء عملية المعالجة بين دوجون والفولاني[1]، التي حدت لحد كبير من تحركات الأشخاص، ووصول المساعدات الإنسانية حيث يمثل المدنيون حوالي 24% من مجموع الضحايا مند 2013، و50% مند عام 2018، وتبقى هذه النسب في الإرتفاع، وعلى الرغم من ذلك فان منظمات الإغاثة لا تزال تقدم خدماتها بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية، لمساعدة البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي[2]، والتي حاولت في جهودها تعزيز القدرة الوطنية على تخفيف التهديدات بتدريب 27 مهندس عسكري، للتفتيش عن المتفجرات والتوعية من خطرها، ونشر الشرطة لتأمين الحدود، بالإضافة إلى تدريب 11 عنصر من قوات الدفاع والأمن كمدربين على المتفجرات وزيادة الوعي والتدريب على إدارة الأسلحة والذخيرة[3].

– إن ما يؤخذ على جانب الدفاع والأمن، عجز كتائب وزارة الدفاع والأمن المالية عن القيام بدوريات مختلطة، والمساهمة في أمن سكان الشمال، وهو راجع أساسا لقصور دورها ومعداتها

[1]-UN Security Concil , Report of the secretary-General , S/2019/262, **op.cit**; pp 7,8.

[2]- OCHA **Humanitari an bullet in mali**, jmly Amguest, 2018, p6.

[3]- S/2019/262, **op.cit**; p9.

ورفض الحركات الموقعة عن وضع الأسلحة الثقيلة، وتأخر الحكومة في ضمان المكافأة وتوفيرها للزي العسكري وغياب إرادة الأطراف لتنفيذ الإلتزام الجماعي.

– التغيب وإنعدام الإنضباط، والشك والفساد المالي لدى الكتائب المقاتلة، والتأخر الكبير في بدئ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج، ومعوقات جمة فيما يتعلق بتجميع ونزع السلاح.

– تأخر إعادة دمج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة وقوات الأمن حيث تم دمج 537 فقط، وغياب مواقف واضحة بشأن هذه العملية.

– عدم الوضوح وغياب المعلومات حول الميزانية المتوقعة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج.

– ضعف إلتزام الحكومة والحركات الموقعة في مساعيها وعملها الجاد والسريع، فيما يخص مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومراقبة الحدود.

– لقد أثبت إصلاح قطاع الدفاع والأمن أنه من أهم الروافع في بناء السلام، حيث تم وضع وإعادة تشكيله بإحترام تنوع السكان والخصوصيات العرقية، والجوانب الجغرافية والثقافية لمالي.

– تأخر التقدم في هذا القطاع، يعود إلى صعود تهديدات أخرى، كالإرهاب والنزاعات الداخلية خاصة الطوارق، يحول دون نجاحه، ولابد من العودة إلى تنفيذ الإتفاق وتكريسه وتسريع إتمام عملية نزع السلاح وحل الحركات المسلحة والميلشيات، ومحاولة دمجها في الجيش الوطني لضمان الأمن.

بالنظر إلى ما جاء في إتفاق السلام، فقد تم تنفيذها لحد كبير، وحان للحركات أن تفك رباطها نهائيا مع فروعها المسلحة، وعلى الحكومة أن تقدم وتعطي ضمانات حسن نية ووضع برمجة مناسبة عادلة وفعالة لدمج عناصرها في قوات الدفاع والأمن، وفرق مكافحة الإرهاب لتحقيق الإستقرار الأمني ،وإحراز تقدم تحقيقا لهذه الغاية، ولابد لتنفيذه تآزر وتعاون الحكومة والحركات الموقعة، وكذا الجماعات المنشقة لتسريع هذه العمليات، وضرورة إعتماد الحكومة على مرسوم تنفيذي في أقرب وقت ،وفق معايير وظروف وحصص مناسبة لإدماج المقاتلين والأفراد السابقين في القوات المسلحة وإعادة هيكلة الجيش[1]

[1]- The Carter Center **op.cit**,pp14-16.

المبحث الرابع: تقييم بناء السلام في مجالات التنمية الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية

لقد اهتم بناء السلام بالمجالات الإقتصادية والإجتماعية، وأهمية قصوى، وحاولت الموازنة بين هذا المجال بإعتباره الدافع والمساعد في التنمية الإقتصادية، والذي يتمحور حوله بناء السلام في مالي، دون إهمال للمجال الثقافي الذي يعبر عن عراقة الدولة ،ووجودها ودافع لأستمراها وديمومتها.

المطلب الأول: تقييم بناء السلام في المجال الإقتصادي والإجتماعي:

لا يمكن ضمان الإستقرار في مالي وبناء السلام وإعلاء سلطة الدولة الشرعية، دون إحداث تغيرات وتنمية مستدامة في المجال الإقتصادي، وبإعتباره من القطاعات الحيوية التي تمزج باقي القطاعات كل في مجاله، والذي يخول تقديم الخدمات الأساسية للإستفادة من توفير الدخل والتطوير الإقتصادي، وإنشاء فرص العمل والتنمية الإقتصادية، خاصة في المناطق الشمالية[1] ،التي عانت من غياب الأمن ونشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

ويلعب القطاع الإجتماعي دورا أساسيا في بناء السلام، حيث ركز في أعماله على محاولة إشراك المجتمع المدني بكل طوائفه وتوجهاته في البناء السياسي والمؤسساتي لدولة مالي وحثهم على ضرورة محاربة وتغدية التشدد والتطرف العنيف، تستند إلى فرضية مفادها أن المجتمع المدني عامل أساسي لمنع وصول وصعود الإيديولوجيات المتطرفة، والقضاء عليها، بالتعاون مع المجتمعات المدنية الأخرى وتحالفها معا ،من أجل تخفيف حدة النزاعات وقد اعتمدت على:

أ-تعميم معلومات عن الثقافة والقيم الديمقراطية.

ب- تنظيم دورات لتدريب القادة الشباب وبناء قدراتهم ومشاريعهم في المدارس، لمواجهة العنف وتعزيز التسامح والحوار

ج-الترويج للقيم الديمقراطية ونشرها من خلال أنشطة فنية ومسرحية[2].

---

[1]-UN Security Concil,Report of the secretary -General on mali , S/2019/454, **op.cit**, p8.

[2]-الأمم المتحدة، **تقرير المعهد الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة**، المنعقد يومي 25و26 أكتوبر 2015، رقم E/CN/2015/08/1556/989:،ص.7.

من أجل ذلك ولإثراء المناطق المعزولة وسكانها، وتسريع تسليم عوائد السلام ولتفعيلها، تم بالإضافة إلى أمور أخرى إنشاء آلية الحكم الأقاليمية على أساس جمع التبرعات وإستراتيجية التمويل بالاعتماد على صندوق التنمية المستدامة بمساهمة المجتمع الدولي ،وتأخذ هذه المنطقة العملياتية المحلية اللامركزية مكلفة بالإشراف وتنفيذ برامج التنمية في الشمال وتصميم نموذج للضرائب دون الوطنية لزيادة الإيرادات لتمويل الإنفاق الإجتماعي المؤيد للفقراء[1].

وقد تناول إتفاق السلام والمصالحة هذا الجانب ،وأولاه أهمية عظمى حيث جاء فيه:

– إنشاء مناطق تنمية للمناطق الشمالية، مع السابق، ص،97 إ مجلس إستشاري تنموي محلي، وفق آليات محددة للتنمية (المواد 31–33–34–35).

– إرسال بعثة التقييم الخاصة المتمركزة بالشمال المالي، تتألف من طرف البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية (BOD) والبنك الإسلامي للتنمية (BID) والأمم المتحدة، لتحديد الإحتياجات الأساسية للتنمية والتطوير السريع لمناطق الشمال (الإنعاش).

– تنظيم إجتماع أو مؤتمر لجمع الأموال لدعم الإستراتيجية المحددة للتنمية المتكاملة للمناطق الشمالية، وإنشاء صندوق التنمية المستدامة (FDD) كأداة تمويل لها.

– إنشاء وكالات التنمية الإقليمية (ADR) في المناطق الشمالية الخمس ،خاصة مناطق ميناكا، تاوديني الجديدة، بالإضافة إلى توقيع إتفاقيات خاصة بالمناطق المسطرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

– وضع ملف محدد يوضح إلتزامات الخدمات الإجتماعية الأساسية: الأمن الغذائي، البنية التحتية والتربية والتعليم بالإضافة إلى مجالات أخرى.

– تشجيع الحكومة لمشاريع التعاون عبر الحدود، ودعم المبادرات المحلية بموازاة مع المراجعة الدولية لبرامج التنمية المنجزة والمحققة من طرف الشركاء الفنيين والماليين[2].

– لقد حاولت البعثة المتكاملة أن تخرج هذه الإلتزامات من نطاقها الورقي وتنفيذها على أرض الواقع، فأستطاعت في 27 ديسمبر 2018 وكجزء من مشروعاتها وجهودها لتنفيذ الإتفاق بتفعيل صندوق التنمية المستدامة بـ 72 مليون دولار المنصوص عليها في الميزانية الوطنية لعام 2018.

[1]-UN Security Concil , Report of the secretary -General ,S/2019/454, **op.cit**, p8.
[2]- The carter Center, **op.cit**,pp15-17.

– وافقت البعثة على 28 مشروع سريع الأثر للخدمات العامة القاعدية لدعم سبل العيش وخلق فرص للعمل وبناء البنية التحتية لدعم الجهود الرامية لتعزيز المؤسسات والمجتمعات الوطنية وواقفت كذلك على 3 مشاريع مقترحة من طرف اليونيسكو بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء السلام.

– من خلال الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي رصدت البعثة المتكاملة 750000 دولار لخدمة 3 مناطق في تميكتو، غوا، ميناكا، وتخصيص أكثر من 670000 دولار لـ3 مشاريع في موبتي والحرص على وصل المعلومات وآخر خاص بعنوان "الصحة كعامل للسلام" من طرف منطقة الصحة العالمية.

– ترابط داعم لأهداف أوسع وتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة، وتنفيذ الشراكة مع مفوض الأمم المتحدة الخاصة بشؤون اللاجئين بمجموع 295989 دولار لدعم مشروعين لتحسين الحصول على الحياة ودعم اللاجئين المحليين العائدين من مناطق من تمبكتو وافقت البعثة المتكاملة على مشروعين من تمويل برنامجي تكنولوجيا الاعلام والاتصال لتعزيز اللامركزية ودعم السلطات المؤقتة في الشمال والوسط في 31 ديسمبر 2018.

– صندوق بناء السلام أعلن عن مشروعين عابرين للحدود (مالي بوركينا فاسو)، (مالي والنيجر) لتعزيز المشاركة السياسية للشباب، ودعم مشروعين لتعزيز منع الصراعات وإدارة الأسواق المحلية والمجتمعات المحلية ومشاركة الشباب في آليات صنع القرار ودعم تدابير بناء الثقة بين المجتمعات المحلية والدفاع والقوة الأمنية[1].

لقد استطاعت البعثة المتكاملة اجراء تحسن طفيف على البيئة الاقتصادية والاجتماعية في مالي حيث تم:

– الانتهاء من تطوير إدارة صندوق التنمية المستدامة في نوفمبر 2018 بما في ذلك تنفيذ موقف اللجنة التوجيهية في إطار تحديد الاختصاصات وغيرها من إجراءات استكمال تشغيل الصندوق.

[1]- **Ibid,**pp.11,12.

– مساهمة قوات الدفاع والأمن المالية في التنمية الاقتصادية وإعلان الحكومة عن توفير 16971 مليار مساهمات للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، على الرغم من أنها غير متوفرة لأن الصندوق غير مشغل كليا.

– القيام بجولة دراسية إلى الصين في نوفمبر 2018 من قبل ممثلي الأحزاب المالية للاستفادة من تجربة هذا البلد في إنشاء مناطق تنموية.

– إعتماد الأطراف المالية في جوان 2018 للإستراتيجية المحددة للتنمية المتكاملة للمناطق الشمالية.

– تحديد الإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية للشمال، وعقد مؤتمر دولي من أجل الإنعاش الإقتصادي والتنمية[1] ،على الرغم من التقدم البطيء في مجال التنمية الإقتصادية شمالا منذ توقيع الإتفاقية، فانه في إجتماعها المنعقد في مارس 2019 ،فإن لجنة مراقبة الإنتخابات قدمت لوزارة التخطيط، مسودة التشريع في إنشاء منطقة التنمية الإقتصادية برعاية الصندوق وقد تم التوصل إلى إتفاق مع المجموعات الموقعة على كلا النصين، والتي تتماشى مع وثائق الإستراتيجيات الأخرى، كإستراتيجية الحكومة لعام 2040 وإطار الإنتعاش الاقتصادي، التي عالجت أهداف التنمية المستدامة ، وتم إعداد مرسوم المنطقة لتقديمه إلى مجلس الوزراء مقترحا الإجراءات المواتية للمضي قدما في إنشاء هذه المنطقة[2]، وقد رافق هذا التقدم البطيء: تأخر كبير في إنشاء منطقة التنمية ،على الرغم من المصادقة على الإستراتيجية المحددة للتنمية المتكاملة للمناطق الشمالية عام 2017، المرتبطة بالمجال السياسي والمؤسساتي وعطل التنمية بصفة عامة[3].

– إنعدام الأمن ونقص الإرادة، وعدم القدرة على الوصول المنتظم لمناطق الشمال، عطل تنفيذ الإتفاق وتنفيذ إجراءات الطوارئ من طرف الحكومة، أو المنظمات الإنسانية.

– إستمرار الخلاف بين الأطراف المالية بشأن تنفيذ خطة الطوارئ ،لاسيما مدى الإنفاق الحكومي والإجراءات الواجب إتباعها.

– عدم وجود إتصال منتظم بين الأطراف، والإشراف على إنجازاتهم في حالة الطوارئ والتنمية الشمالية،يغدها إحباط المواطنين وغياب عوائد السلام والتنمية وبرامجهما.

---

[1]-The Carter Center, **op.cit**,p17.

[2]-UN Security Council , Report of the secretary -General ,S/2019/454, **op.cit**, p8.

[3]- The Carter Center, **op. cit**,p18

– عدم وجود ميزانية خاصة ومحددة ومفصلة تتواقف مع خطط التنمية وتمويلها، في هذا القطاع تم إنجاز 30% من الإلتزامات المتفق عليها، أما 70% الباقية والتي تعد حجر الزاوية (إنشاء منطقة التنمية، والمجلس الإقليمي، وتفعيل الصندوق)،فلاتزال تعاني من التهميش ،ولتفادي العودة إلى اللاأمن، فعلى الحكومة أن تنهي وبسرعة ،التفعيل المؤسساتي للصندوق وتفعيل جهود التنمية العاجلة والمستدامة، مستعينة في ذلك بالدعم المباشر من المجتمع الدولي وفقا للمادة 54، مع متابعة مشاريع ملموسة وقابلة للتحقيق على المدى القصير ،ناهيك على ضرورة زيادة الوعي، وعرض مشاريعها على الشعب والالتزام بها[1].

المطلب الثاني: تقييم بناء السلام في المجال الثقافي.

أدى تزايد النزاعات المسلحة مند الثمانينات إلى تدميرمتزايد للمواقع التاريخية، وإنتشار الإتجار بالممتلكات الثقافية، لذا تحركت المجموعة الدولية بكل حزم ووسعت نطاق آلياتها كي تتمكن من حماية الذاكرة الثقافية الإنسانية، مؤكدة سنة 2017 إرادتها السياسية في حماية التراث الثقافي العالمي، إذ يعترف القرار رقم 2347 لمجلس الأمن الدولي بشكل رسمي، بأن الدفاع عن التراث الثقافي ضرورة لضمان الامن ، وهذا ماأستوجب مدة طويلة حتى تحولت الفكرة الأولية إلى قرار تاريخي، يدعمه وعي عالمي بدور الثقافة في بناء السلام وإستمراره ،ما أذى إلى تطوير التاريخ الدولي بوضع مبدأ حصانة الممتلكات الثقافية ،ونص الفصل 27 من اللائحة: "أنه زمن الحصار والقصف، لابد من اتخاذ كافة التدابير الضرورية لتجنب المباني الخاصة بالعبادة والفنون والعلوم من الضرر قدر المستطاع (...) شريطة ألا تكون في ذات الوقت مستعملة في هدف عسكري ويستوجب على المحاصرين أن يعلموا عن صيغة هذه المباني وأماكن التجمعات بعلامات واضحة.[2]"

ومند إندلاع الحرب في مالي ،أسهبت جماعات متمردة في تدمير عدد من المدن التاريخية، تعبر عن تراثها وأشكال التعبير عن الحياة في المنطقة عمدا، وألحقتأضرار جسمية فيكنوز عمرت قرونا، وخاصة بمنطقة تمبكتو، الذي أدى إلى فرار العديد جنوبا وإلى دول الجوار، من أجل ذلك، أنشأت بعثة إلى المنطقة عملت على حماية التراث، حيث أنشأت مكتب

[1]-The Carter Center, **op. cit,** pp, 17,19.

[2]– كاترين فيانكان باكونغا، **قرار تاريخي لحماية التراث الثقافي**، تم التحصل عليه من الموقع https:// www.ar.unisco.org >courier>qrr-trkh. يوم 9 /2019/06، الساعة 15:15

في باماكو عام 1998م، وإستجاب المجتمع الدولي للأزمة بعد 2013، بعد محاولات لتحرير المناطق الشمالية، وقد عقدت اليونيسكو إجتماعا للخبراء الدوليين في التراث الثقافي لتقييم حالته[1].

ونظرا لضرورة تكاليف الجهود الأممية، عملت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالتعاون مع اليونيسكو، لدعم السلطات المالية لتنفيذ هذا المشروع، وإستعادة سكان مالي لشراء تراثهم الثقافي المادي وغير المادي.

وقد إعتمدت عدة إتفاقيات أممية لهذا الغرض منها:

1- الإتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972)، والذي صادقت عليه مالي في 5 أفريل1997.
2- إتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح (1954)، صادقت عليه في 08 ماي 1961، وبروتوكولها الثاني لعام 1999، والذي صادقت عليه في 15 نوفمبر 2012.
3- إتفاقية وسائل منع إستيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية (1970)، التي صادقت عليه في 06 أفريل1987.
4- إتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (2003)، التي صادقت عليه في 03 جوان 2005[2].

لقد رسمت اليونيسكو نهجا في حماية التراث الثقافي وتعزيز التعددية الثقافية وحمايتها وساهمت مع صندوق مالي في تطوير أدوات لوضع معايير في مجال الثقافة، وتحديد نقاط التحول المحتملة والتآزر مع الآخرين، وإدماج الثقافة المحلية في المجتمع الدولي، وتنسيق إستجابتها للأزمة بما في ذلك:

- وضع إطار عمل أوسع للأمم المتحدة، وإستراتيجية العمل الإنساني.

[1]- Sursan Frueh, Cas Study: Lessons learned from Mali, Evaluation office, UNISCO, Internal Oversight services ios/evs/pi/159, april 2017,pp4,5.
[2]- Cultural Heritage/ minusma,(accessed), https:// www: minusma. Un mission.org cultural.

– بناء السلام بحفظ السلام ومسارات الأمن ،وكذلك الأخذ بعين الاعتبار فحص أنواع وطبيعة الشركاء الدوليين المحليين لتحقيق تقدم.

الأوضاع على أرض الواقع:

لقد تزايدت الهجومات على قوات حفظ السلام والجيش المالي، مسببة أضرار للتراث الثقافي والممارسات والتعبيرات، حيث تم تدمير عدد لا يحصى من الآثار التاريخية والمخطوطات القديمة وأماكن الذاكرة الجماعية المدرجة ضمن قائمة التراث الوطني.

– نهب للمواقع الأثرية والمتاحف، وإضعاف ممارسات التقاليد الثقافية في مالي، حيث تم تدمير 19 من 16 ضريح مصنف ضمن قائمة التراث العالمي.

– لم ينج إلا ضريح الشيخ الإمام سعيد من التدمير، مع بعض الخراب الطفيف الذي مس السقف والجدران، ومسجد بابا سيدي يحي والذي يعد مقدسا من قبل السكان المحليين، الذي تم هدمه.

– ما يقارب 4203 مخطوطة في معهد أحمد بابا للدراسات العليا والبحث العلمي والأبحاث الإسلامية تم حرقه أو سرقته، بالإضافة إلى التهديد والخطر، وإنعدام الأمن والثقة بين السكان المحليين، ومنع السكان والمجتمعات من ممارسة طقوسهم الدينية ،والزيارات الموسمية لهذه الأضرحة والآثار التاريخية المتبقية.

– شهدت باقي الآثار تدهور المباني بسبب نقص الصيانة الدورية، وأعلنت السلطات المالية والمجلس الدولي للمتاحف حالة طوارئ أثرية ،إثر تدمير ونهب كنوزها القديمة، ونشرت في ديسمبر 2016 مجلة فايننشال تايمز مقالا ،لتوجيه الاهتمام والإنتباه إلى التدفق غير المشروع للقطع الأثرية في مالي عبر الحدود.

تم الكشف عن قائمة عناصر أثرية معرضة للخطر تشمل مخطوطات من تمبكتو، ولقد كانت الظروف الأمنية في المنطقة تحول دون إعادة تثبيت هياكل الإدارة لمعالجة القضايا الثقافية والتدخل بشأنها[1].

الجهود الرامية لبناء السلام وحماية التراث:

1– وضع بعثات الخبراء وزيادة الوعي وبناء القدرات، وعدة مبادرات كإنشاء صندوق للطوارئ.

[1] -Susan Frueh, **op. cit**, pp4,7.

2- وضع وتنفيذ خطة عمل إستراتيجية لإعادة بناء التراث المادي وغير المادي.

3- إعادة بناء وترميم التراث وحماية المخطوطات، ودعم كل الأعمال المتخصصة بها اليونيسكو في المشاريع المنفذة، وفق إستراتيجية الإستجابة السريعة والمباشرة للأزمة، تتراوح بين الدعم المباشر للإجراءات الداعمة،والتوجه لمشاريع محددة، وكذا إذكاء الوعي والمعرفة والتوثيق للتراث الثقافي.

4- وفرت خطة عمل وضعت إطار واضحا لأعمال اليونيسكو أثبت جدواها، لرفع الوعي وتعبئة الموارد وحماية الإرث الوطني والتجارب المحلية، وذلك وفق ثلاثة آليات:

- إعادة تأهيل التراث الثقافي خلال النزاع، مع المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية.
- تنفيذ تدابير لحماية المخطوطات القديمة الباقية.
- توفير التدريب وشروط لحماية المخطوطات القديمة والتراث الثقافي غير المادي واستطاعت جمع 11 مليون دولار.

5- أنشأت اليونيسكو عدد من الآليات لتعبئة الموارد من أجل التنفيذ، حيث تعهدت النرويج بتوفير 70000 دولار لحماية المخطوطات في تمبكتو، ومساهمات بـ 3 ملايين دولار من الإتحاد الأوربي.

6- وفرت الخطة إلتزامات العمل من جانب الطرفين ،وتأمين الموارد وتعزيز العمل المتظافر بدمج مبادئ ومجالات الثقافة في خطة العمل[1].

7- التركيز على إعادة إعمار الأضرحة، ومكافحة الإتجار غير المشروع بالأشياء الثقافية والتحف.

8- إنجاز جواز سفر التراث إلى شمال مالي، وهو عبارة عن مستند يحوي نسخ و خرائط لمناطق أثرية مدرجة في المركز الدولي للعمارة الأرضية، هذه الوثائق المدرجة توضح معلومات عن أهمية الموقع الجغرافي، والتزويد بمحدد المواقع GPS، وتبيان المشكلات الثقافية الموجودة في مناطق النزاع، وقد لعبت دورها في زيادة الوعي بالمناطق الأثرية بين أفراد الجيش، ومنحهم التعرف على الثقافة المحلية، وتم إستخدامها كذلك من طرف قوات المينوسما ،ودمجها على الحدود مع موظفي الجمارك والشرطة.

[1]- Susan Frueh, **op. cit**, pp9-11.

تهدف هذه الوثائق إلى رفع الوعي بين أفراد المجتمع المدني والجمعيات المحلية، حول أهمية مواقع التراث ،وإشراك هذه المجتمعات على المدى الطويل على تحقيق الإستدامة في عمل اليونيسكو المتكامل[1].

وقد واصلت البعثة المتكاملة جهودها الرامية لتحقيق المصالحة شمال مالي، من خلال دعم إعادة تأهيل التراث الثقافي للبلاد، وتكليف بعثة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، في فيفري 2019، وتركيب النصب التذكاري في ميدان الإستقلال في تمبكتو، لما له من رمزية وتعزيز المرونة ،والمساهمة الوطنية في المصالحة وتوطيد ثقافة السلام[2].

كما ساهمت في تدريب جميع أفراد السلطة المدنية والعسكرية والشخصية، من وحدة البيئة والثقافة التابعة لها[3] ،حيث تم تدريب 577 شخص من قوات البعثة والشرطة والمسؤولين الحكوميين، للتعرف على التراث الثقافي وحمايته[4]، وتدعيم البرنامج الذي نسقه اليونيسكو ووزارة الثقافة لإصلاح مواقع التراث المتضررة شمال مالي، والمساهمة في نقل التراث غير المادي والتماسك الإجتماعي.

وكما جاء على لسان ايريا بوكوفا المديرة العامة لليونيسكو بأن: الثقافة أكثر من مجرد نص تذكيري، حماية التراث، تدعيم الناس، وتمنحهم القوة لإعادة البناء والتطلع للمستقبل[5].

لقد عملت اليونيسكو بالشراكة مع البعثة المتكاملة لتحضير وثيقة إستراتيجية، لإعادة بناء الأضرحة وتطوير جواز السفرالتراث.

تعزيز الحفاظ على التراث وإنتقال الممارسات بين الأجيال، وإدراج مختلف الفئات الإجتماعية، وفق إحترام التعددية والإختلاف والتنوع ،وتعزيز التماسك الإجتماعي بتنفيذ ما تم التطرق له، ما يعزز إنتقال المعرفة وخلق قدرات للأجيال المستقبلية.

لقد ركزت أنشطة اليونيسكو الإهتمام بالتراث أو الميراث غير المادي، الذي يلعب دورا هاما في المصالحة داخل المجتمع، ومواجهة التحديات بعد الصراع، حيث تم جرد التراث غير

[1]- UN Security Conucil, The Report of the secretary-General,s/2019/454,**op.cit**, p8.
[2]-Culteral Heritage/ minusma, **op. cit.**
[3]- Susan Frueh, **op. cit**, p9
[4]- Culteral Heritage/ minusma, **op .cit**.
[5]- Susan Frueh, **op. cit**, pp11,12.

المادي من قبل وزارة الثقافة والحرف اليدوية والسياحة، من خلال الأرضية الوطنية للتراث الثقافي.....

المبحث الخامس: تقييم **بناء السلام في جوانب المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية.**

ولايمكننا تقييم بناء السلام في مالي دونا المرور بركائز العدالة والمصالحة والقضايا الإنسانية، والتي يعد الإلمام بها، إلماما بعناصر التقييم

المطلب الأول: تقييم بناء ا لسلام في جوانب ا لمصالحة وا لعدالة

عملت البعثة المتكاملة وشركائها على التركيز على جوانب المصالحة والعدالة في أعمالها، من أجل بناء سلام ليبرالي في منطقة الساحل، خاصة دولة مالي، وإستطاعت تغطية جانب كبير من أعمال المصالحة بين مختلف الطوائف والأطراف المتخاصمة.

ودعما لذلك فقد تم إنشاء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة عملا بقرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي، حيث يساهم في توفير التوجيه الإستراتيجي ،وتحديد الأولويات وتقديم تقارير دورية عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وقد جاءت أساسا للنهوض بالعدالة ودعم السلم والتنمية المستدامة، ومكافحة الإرهاب، أخذا بالإعتبار التشاور والتعاون بين الدول الأعضاء ومؤسسات الحكم المحلي، ومنظمات والقطاع الخاص والمجتمع المدني[1].

لقد نظم قسم الشؤون القضائية المتكاملة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المالية ورشة عمل وبناء القدرات بين 22 و23 ماي 2019، بمساعدين قانونيين، ومحامين دائمين في مكاتب المساعدة القانونية والقضائية، والمرافق القانوني في منطقة تمبكتو،هدفها تشجيع إستعادة سلطة الدولة وتعزيز الوصول إلى العدالة، من خلال تحسين خدمات المساعدة القانونية المقدمة، حيث شارك حوالي 60 شخص من دوائر تمبكتو الخمسة في ورشة عمل إستمرت يومين، بحضور قائد فريق قسم القضاة والسجون ، أسفرت على تحديد رؤية مشتركة تحمل

[1] –الأمم المتحدة،تقرير المعهد الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ،**مرجع سابق**،ص.2.

معلومات واضحة للمساعدة القانونية ،وإطار لتبادل المعرفة والخبرة والتعرف على مفاهيم للإجراءات القضائية والقوانين المستفادة، والآليات التقليدية والبديلة لحل النزاعات.

وناقشت على نطاق واسع الإطار القانوني للمساعدة القانونية في مالي، وإدارة حالات العنف الجنسي والجنساني والمتصل بالنزاع، كما أتيحت الفرصة لمختلف أصحاب المصلحة في المساعدة القانونية والقضائية، لمواءمة ممارساتهم وأدواتهم المستخدمة في جميع البيانات وأنشطة الرصد[1].

استطاعت مالي تأهيل بعض الجناة المتطرفين وإعادة إدماجهم في المجتمع المحلي وتعد مراسم التأهيل، ترجمة حية لما صدر في مذكرة روما الصادر عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وأحكام مبادئ الأمم المتحدة، وقواعد بانكة لمعاملة السجناء، وقد بدأت مالي وحكومتها منذ 2016،في إبداء إهتمامها الشديد بالتعاون مع معهد أبحاث الجريمة والعدالة، بشأن التحديات التي تواجهها الحكومة، في التعامل مع الجناة العنيفين في السجون وذلك بالتعاون الوثيق مع البعثة المتكاملة بصورة وثيقة، ومع المديرية الوطنية لإدارة السجون والتعليم المراقب، وإستطاعت في أفريل 2017 إنشاء برنامج تدريبي للزعماء الدينيين والشباب ،بشأن التطرف العنيف ومظاهره في السجون ،والذي ضم مشاركين من جميع مناطق مالي بهدف تأمين معارف الزعماء الدينيين بشأن التشدد الأصولي والتطرف العنيف، بما في ذلك العوامل التي تساهم في ذلك، وكذلك في تقييم المخاطر، هادفة إلى تعزيز قدرة موظفي السجون في التعامل مع المحتجزين[2].

وإدراكا منها للصعوبات المتعلقة بالوصول إلى العدالة، عملت منظمات المجتمع المدني على إنشاء وتقديم الخدمات القضائية للمجتمعات المحلية، وتحديد المشاركة والمشورة والوساطة، لضمان تحسين المساعدة القانونية وتغطيتها[3].

لقد تضمن إتفاق السلام جانب العدالة والمصالحة وقد ركزت فيه على:

1- وضع ميثاق وطني للسلام والمصالحة والوحدة.

[1] −Accés a la justice: **la minsma proment une meilleure Assistanc juridique a la population**, http: //minusma. Unmission. org. 4 juin 2019.

[2]- الأمم المتحدة،تقرير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، **مرجع سابق**، ص ص.3−5.

[3]- Accés a la justice: la minsma proment une meilleure Assistance Juridique a la population, **op.cit**.

2- إنشاء آليات العدالة الإنتقالية وتفعيلها، بواسطة لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة.
3- تشكيل وإعداد لجنة تحقيق دولية ضد الفساد المالي والجريمة.
4- إنشاء لجنة تحقيق دولية.
5- إصلاح عميق للعدالة، وضمان سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد، وتحقيق العدالة وتقريبها من المواطن بالتدريب الجيد، وتعزيز جميع الجهات الفاعلة في النظام القضائي وكذا تعميم المساعدة القضائية.
6- دمج النظم التقليدية والعرفية، وإقامة العدل دون المساس بالحق السيادي في هذه المسألة وإعادة تنشيطها.
7- عدم العفو عن مرتكبي جرائم الحرب.
8- تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم بسرعة، وكذا النازحين.
9- في 20 ديسمبتومبكو، تحت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة المحلي في كيدال، وتلقت في 22 ديسمبر ،119 شهادة، وقام فريق التحقيق الوطني التابع لمفوضية العمل في 19 مارس 2019، وعالجت ما يقارب 11396شهادة[1].

إن التركيز في هذا المجال أسفر عن إعتماد حقيقي لوثيقة سياسية وطنية بشأن العدالة التقليدية، وإيداع ملفات من طرف 10427 شخص في المركز، وتحديد وتعريف 186 ضحية بحاجة إلى الدعم النفسي والطبي في باماكو، تومبكو، غاو، كيدال سيغو ،وجمع المعلومات عن الشعوب.

- إنشاء لجنة تحقيق دولية في جانفي 2018، بدأت عملها منذ أكتوبر 2018.
- إنشاء مكتب مكافحة الفساد والجريمة المالية والشراء غير المشروع، وتعيين أعضائها.
- إعداد وزارة العدل لخطة طوارئ من نوفمبر 2015، لإصلاح قطاع العدالة وتنفيذ الإتفاق.
- إعتماد الحكومة لخطة عمل تضم عودة اللاجئين والنازحين، وذلك بتوقيع 3 إتفاقيات ثلاثية تضم الحكومة، المفوضية العليا للاجئين، والبلدان المستضيفة، والتي تخص اللاجئين النازحين المشردين[2].

[1]-Report of the secretary-General ,S/2019/262**, op. cit**; p10.
[2]-The Carter Center, **op. cit**,p20.

– عانى القضاء المالي ولا يزال من الإهمال وسوء الإدارة ،وأدى إنعدام الأمن إلى تخلي العديد من الموظفين القضائيين عن وظائفهم شمالا، وإحتجاز المئات في الحبس الإحتياطي لفترة طويلة، لعدم قدرة المحاكم على معالجة القضايا، على الرغم من مجهودات السلطة القضائية لتحسين نظامها الإداري، وزيادة عدد جلسات الإستماع في المناطق المعرضة للنزاع، وتحسين أوضاع السجون، حيث شهدت الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة ،التي أنشأت بموجب قانون عام 2013 أول قضية تعرض للمحاكمة[1].

– وعلى الرغم من جهودها، فان هناك نقص نسبي للعدالة والمصالحة في الجداول المقررة وخارطة الطريق للإجراءات ذات الأولوية.

– التوقف عن العمل نظرا للصعوبات التي تواجهها في عمل اللجنة الفرعية المسؤولة عن ذلك المجال، بين جوان وأكتوبر 2018.

– الغياب الواضح عن تطبيق القوانين في مسار العدالة، والإنتقال الديمقراطي والعدالة.

– وجود اللاجئين الماليين في دول مضيفة لمدة طويلة، وقد قدر عددهم من قبل المفوضية 139678 ،على الرغم من خريطة الطريق وتفعيلها منذ مارس لإعادتهم.

– تقدم ضئيل في تنفيذ الإلتزامات المتعلقة بدمج الآليات التقليدية والمعرفية، بما في ذلك إعادة تقسيم دور الهيئات في إقامة العدل.

– لا يوجد سجل لتنفيذ خطة طوارئ لإصلاح القطاع الصحي، على الرغم من المطالب المتزايدة والمستمرة للجنة الفرعية المعنية بهذا المجال، ولاتزال الإلتزامات الركيزة في المرحلة الأولية من الإتفاق، خاصة التي تهدف أو تهتم بعودة اللاجئين والمشردين داخليا، وإعادة دمجهم في المجتمع[2].

– تساعد بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام كما هو الحال للبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على تعزيز سيادة القانون من خلال ،إستعادة الأمن والحفاظ عليه وحماية المدنيين، ما يمهد الطريق لبناء السلام وإعادة بناء المجتمعات المحلية وخلق الظروف المواتية لتحقيق السلام المستدام.

– وتعتبر الأنشطة المتعلقة بسيادة القانون من المبادرات التي تركز عليها الشعوب، فهي مصممة لتناسب الواقع المحلي، ولمساعدة المجتمعات المحلية على إنتاج نتائج ملموسةللسلام

[1] -التقرير العالمي 2019، مالي ، **مرجع سابق**.

[2]- The Carter Center ,**op. cit**,p21.

مثل إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والإستقرار المؤقت والتدابير الأمنية، ووقف إطلاق النار[1].

– يعتبر هذا الجانب جانب حساس ،إذ يؤثر بشكل مباشر على الناس وحياتهم وعلاقاتهم بإعتبار العدالة، واحدة من عناصر الأزمات المستمرة في شمال مالي، وتجدر الإشارة إلى أن التعامل مع الإلتزامات المحددة في هذا القطاع، تتعلق بتوطيد سيادة القانون، والتي لا يمكن تنفيذها دون النظر والعودة إلى الجانب السياسي المؤسساتي والإجتماعي والإقتصادي ووجب على الحكومة الإعلان عن مراجعة تنفيذ خطة الطوارئ لإصلاح قطاع العدالة، وأن يحظى مجال عودة اللاجئين بأهمية كبيرة ومتجددة، وتهيئة الظروف المواتية شمالا لعودتهم وإعادة إدماجهم في النسيج الإجتماعي، ويتطلب ذلك إنشاء آليات العدالة الإنتقالية، وتجديد ولاية مركز الحقوق المدنية والعدالة وتعزيز دورها[2].

المطلب الثاني: تقييم بناء السلام في القضايا الإنسانية.

أسفرت مسارات عمليات السلام إلى إطلاق مفاوضات متعددة ،شملت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، إنتهت بتوقيع إتفاق باماكو بين الحكومة وعناصر المتمردين لتغطي الفترة الإنتقالية من 2015 حتى 2017، وعلى الرغم من أن تنفيذه كان بطيئا وغير مكتمل إلا أنه أعاد الإعتبار لعدة معايير في العلاقات الدولية، وتخطي المجالات المتعارف عليها سياسيا، ومؤسساتيا ،أمنيا واقتصاديا، بل حاول التركيز على قضايا الجندر وحقوق المرأة والتزامات المواثيق الدولية[3]، حيث شدد مجلس الأمن عن دور المرأة في السلام والأمن وضرورة تعزيز دورها في المشاركة السياسية وصناعة القرار وعمليات بناء السلام.

إن تفاقم الأوضاع وزيادة التهديدات الأمنية، فعل من عمل البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي، بالتوازي مع البعثات المختلفة لمكافحة الإرهاب والمنظمات

[1] –دعم سيادة القانون، تم التحصل عليه من الموقع : un.org> ar> bulding. Rule of law
www.peacekeeping

[2]- The Carter Center ,**op. cit**,p21,22.

الإنسانية، والتي ركزت على الأهداف قصيرة المدى وأهملت أو فشلت في معالجة القضايا الصعبة المتعلقة بالوضع المستقبلي للأقاليم الشمالية[1].

لاتزال حالة حقوق الانسان تشكل مصدر قلق بالغ خاصة والإنتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان لاتزال متواصلة ومتزايدة ،حيث شهدت أعمال عنف على طول الحدود مع بوركينا فاسو والنيجر، ثم الإبلاغ في الإنتهاكات في سياق العنف عبر الخطوط المجتمعية حيث شهدت فترة نهاية 2018، 74 حالة إنتهاك حقوق الإنسان، منها 410 ضحية على الأقل ،بينهم 130 امرأة و36 طفل مقارنة مع العام 2017، الذي سجل 422 ضحية تم الإبلاغ عنها، وقع ما مجموعه 55 حالة في منطقة موبتي، 6 في غاو، 4 حالات في كل من تمبكتو سيجو، ميناكا[2].

وإحتياج 24 مليون شخص إلى المساعدات الغذائية، و72 مليون شخص معظمهم في الشمال والوسط معرضينو بشدة لموجات الجوع والمجاعة[3]، وبلغ سوء التغذية في السنوات الأخيرة بحسب تقارير (**HRP**) أن 46 مليون شخص يعانون من إنعدام الأمن الغذائي و274000 شخص معرضون لخطر حاد جراء سوء التغذية والجفاف، وعلى الرغم من المساعدات الإنسانية الداعمة لجهود الحكومة والمساعدة من البرنامج الغذائي ،إلا أن الوضع لايزال هشا.

لقد إعتمدت الدولة إيواء أكثر من 266000، وتوطينهم بالزراعة والبستنة وقطاع تربية المواشي، وساعد عاملوا المجال الإنساني أكثر من 520000 شخص بتوفير الغذاء، وأكثر من 116000 أسرة بضروريات المعيشة الخاصة بالأمن الغذائي.

يمثل إنعدام الأمن الغذائي مصدر قلق كبير في موبتي، بإعتبارها أكثر المناطق تضررا من النزاعات الطائفية وإنعدام الأمن، ما فاقم من الأزمة الغذائية وإفتقارها إلى المراكز والموظفين المؤهلين ،وصعوبة وصول المساعدات الإنسانية في قرى مثل: تيانغا، سوديو دوتا، وخاصة الخدمات الصحية مما أدى إلى وفاة 35 شخص بمرض مجهول، إضافة إلى حالات سوء

[1]- Jemny Loretzen, **Woumen and the peace process in mal**i, Prio center on gender, Peace and Securty Oslo norway, 02/ 2017, pp1,2.
[2]-UN Security Council , **Report of the secretary - General on mali ,** S/2019/454, 31 may 2019, p8.
[3]-UN Security council, **Report of the secretary -General on mali** , S/2019/262,26 mars 2019, p11.

التغذية ومخاطرها المعقدة ،ومضاعفاتها الناتجة عن نقص فيتامين B_1 في أوساط الشعب المالي، ما عجل إرسال طلب الحصول على الدعم من الشركاء في المجالات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة بناء على طلب الحكومة وكذا المنظمات غير الحكومية التي قدمت مساعدات قيمة[1].

أما فيما يخص حقوق المرأة فقد عانت المرأة من مختلف الإنتهاكات الإنسانية، لتعبر الجهود عن الحد من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الدائر هنالك، ومعاناتهم في صمت لندرة الخدمات، وإنعدام الثقة في المؤسسات الوطنية ،والمحظورات الثقافية، بالإقتران مع الخوف من الإنتقام والوصم بالعار عند الإدانة، ما أذى إلى النقص في الإبلاغ، وعيشهن تحت وقع الصدمة نظرا لحالات الإغتصاب والعنف الجنسي وزواج القصر، في غياب نظام قضائي قادر على آداء مهامه، كما زاد الأمور تعقيدا التدفق الهائل للمهاجرين خاصة من النساء والأطفال، حيث تفيد التقارير وقوع عدد من الإنتهاكات على إمتداد طرق الهجرة وتعرضهن للإيذاء من طرف المهربين[2]، بالإضافة إلى ذلك تنوع المجتمع المالي طبقيا وعرقيا على الرغم من إستطاعته إيجاد نوع من التسامح بين الأعراق و الأديان يفرض تنوع الأدوار وإشراك المرأة في المجتمعات، ونظرا لتشدد الزعماء الدينيين وتزايد نفودهم في الحياة السياسية ،طبق على الحياة السياسية وأصدر قرارات تعارض تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وعرقل الإصلاح القانوني، وغالبا ما يستبعدن من عمليات صنع القرار الرسمية[3].

لقد عرفت حالة حقوق الانسان ما لا يقل عن 79 خرقا بمعدل 442 ضحية تشمل 24 إمرأة، وتنوع منتهكيها بين جماعات الدفاع عن النفس، لتسجل أكبر عدد من الإنتهاكات 35 حالة، بها17 إنتهاك الحقوق في الحياة، 7 حالات زواج قسري، مخالفات وإختطافات 3 حالات إنتهاك للحقوق الجسمية، حالة إنتهاك الحق في الغذاء والحق في النضال.

[1]-OCHA Humanitarian bullet in Mali,juily- anguest 2018, pp2,3.

[2]–الأمم المتحدة،مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات**، S/2018/250، 23مارس 2018، ص19.

[3]-Jemny lorentzen, **op. cit**, pp1,2.

وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة على 6 حالات إنتهاكات تنوعت بين الحق في الحياة، السلامة الجسدية والإختطاف والملكية، وسجلت قوات الدفاع والأمن المالية مسؤولية عن إنتهاكات عدة بـ 7 حالات تعذيب وسوء معاملة، وحالات إعتقال وإحتجازات غير قانونية.

إن هذه الظروف شردت حوالي 132000 شخص داخل مالي حتى فيفري 2019 مقارنة مع 40000 عام 2018، زيادة على النزاع بين الطوارق وإنعدام الأمن المتزايد شمالا ما عطل إنتشار الموظفين وتقديم الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم وإنخفاضها حيث سجلت فقط 314 عامل في المجال الصحي، والذي يعتبر تحت المعدل حسب منظمة الصحة العالمية[1].

الجهود المبذولة:

واصلت البعثة المتكاملة جهودها مع الشركاء الإقليمين والدوليين، فجاءت زيارة نائب بعثة الإغاثة والطوارئ لمالي من 28 حتى 31 أوت 2018، لمساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق بعثة الإغاثة وحالات الطوارئ "أورسولا موليز "**Ursula Muller**، وعلى هامش هذه الزيار،ة دعت لتكيف الجهود الإنسانية للتخفيف من معاناة النازحين قسرا ،والمتضررين من إنعدام الطعام وسوء التغذية. وأعربت عن قلقها إزاء تدهور الأوضاع وأقامت ورشة عمل محلية للتخطيط لعام 2019 من الناحيتين الإنسانية والإنمائية، ودمج المرأة في المشاركة ، آخذة في الإعتبار المساءلة والحماية والقضايا الجنسانية والتغذية[2].

وعكفت البعثة المتكاملة دعم أعمال لجنة الحقيقة والتي تلقت لحد الآن ما يقارب 2000 شهادة من فريق التحقيق الوطني التابع للجنة والذي بدأ عمله مند 19 مارس 2019، وأنشأت وزارة للنهوض بالمرأة والطفل في 22 مارس 2019، إعتمدت الاجراء الوطني الثالث للفترة ما بين 2019 و2023 بشأن المرأة والسلام والحكم، ودعمت البعثة لإنشاء فرص للمواطنين في سيجو، موبتي، غاو ميناكا، تمبكتو وكيدال، لمراقبة تنفيذ هذا الإتفاق، وأستطاع الرصد والإبلاغ عن 145 حالة إنتهاك ضد 92 طفل في مالي[3].

[1]-UN Security Council, Report of secretary -General , S/2019/262, **op.cit**, pp9,11.
[2]-OCHA Humanitari an bullet in mali,**op,cit**, p8.
[3]- UN Security council,Report of the secretary- General on mali , S/2019/454, **op,cit**, p9.

وإستطاعت البعثة المتكاملة وبدعم من الحكومة محاربة الفساد والإفلات من العقاب في 15 جانفي 2019 ،حيث قدمت إستنتاجات لمهمة تقصي الحقائق حول حقوق الإنسان في كولوغون ،وأبلغ عن إعتقال 114 مشتبه بهم، وفتح تحقيق جنائي أمام المحكمة العليا في موبتي، ووافقت البعثة والوزارة على إطار عمل التحقيق الجنائي، ومعالجة حالات النزاع الطائفية ومعالجتها.

– كما حققت في حالات الرق المعاصرة وإنتهاكات حقوق الإنسان في منطقة كاليس، بعد دعوة البعثة المتكاملة السلطات المالية في 15 جانفي 2019 إدانة هذه الممارسات، وفتحت السلطات القضائية التحقيقات الجنائية، كما قامت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في مالي، بزيارات في 3 و9 فيفري 2019، لكل من موبتي وباماكو، ومفوضي لجنة التحقيق الدولية بين 25 فيفري و12 مارس 2019، بكل من غاو وتمبكتو، موبتي، كيدال.

– قدمت البعثة تدريبات في حقوق الانسان لـ 676 عضو يشمل 62 امرأة من قوات الدفاع المالية، 659 عضو في المجتمع المدني ومنظمات(بها 239 امرأة)، 6 4عضو عن نظام العدالة المالي (به امرأتان)، و14 موظف من لجنة الحقيقة والمصالحة من 11 حتى 16 فيفري 2019، وإجتمعت البعثة مع المعهد الدولي لحقوق الانسان، ومؤسسة "ريني كاسي **Réné cassi**" ومؤسسة "فريديريك نيومان**Friedride Nauman** " ،وإستفاد في إطارها حوالي 102 شخص من دول متنوعة وأكاديميات مختلفة، ومهن متنوعة منها ،35 مشارك (7 نساء) من مالي، واستفاد حوالي 684 مشارك منهم 300 مالي مند 2014م.

– حققت فرقة العمل الوطنية المعنية بالرصد والإبلاغ في 25 إنتهاك خطير ضد الأطفال أدت إلى مقتل 9 منهم في موبتي وتمبكتو، وإعادة تفعيل برنامج إعادة الإدماج في باماكو وغاو، وتسجيل حالة من الحرمان من المساعدات الإنسانية.

– في الفترة ما بين 15 إلى18 جانفي 2019، وبالشراكة مع حقوق الإنسان في مالي دربت البعثة 15 قاضي على الحماية الوطنية والدولية على الآليات، فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتفعيل اللقاءات والمشاورات مع الزعماء المجتمعين والدينيين، وكذا الناجين

من العنف الجنسي للفهم العميق لشؤونهم ومحنهم، وتشجيع المشاركة مع السلطات، إنتهت بالتوقيع على بيان مشترك حول الوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في مالي[1].

– لقد قامت البعثة ومختلف الفواعل بالدور الفعال، لتفعيل الأركان الإنسانية وتمكينها من تحقيق سلام، من خلال إلقاء الضوء على مختلف الإنتهاكات الإنسانية وتدويلها والتعريف بخطورتها وعدم شرعيتها.

– أصبحت البيئة التشغيلية في مالي أكثر تعقيد للجهات الفاعلة الإنسانية، بسبب العنف المتزايد المزاوج بين مشاكل المجتمع والجريمة، ومنع وصول المساعدات الإنسانية ،التي تنطوي على عمليات خطف وتهديدات إنسانية شخصية، وتقييد الحركة مع وجود أجهزة متفجرة.

– ومنذ مارس 2019 ،عانى 38 مليون شخص من إنعدام الأمن الغذائي خلال موسم 2019 مما يضاعف النقص الخطير في الوصول إلى الحياة المأمونة في المناطق المتضررة ،وتسجيل 1.3مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، وتشريد 106106 شخص، 58% منهم أطفال في حاجة للحماية، وحوالي أكثر من 60000 من النازحين داخليا، بالإضافة إلى إستضافة مالي 26567 لاجئ منهم 8457 من بوركينا فاسو ،و1024 من النيجر[2].

– لقد عانت مالي من غلق 827 مدرسة بما في ذلك 513 في موبتي، 77 في تمبكتو 74 في غاو، 77 في ميناكا، 36 في كيدال،30 في سيغو و20 في كوليكورو، حيث ترك ما يقارب من 25 ألف طفل خارج المدرسة ، وهي مرتبطة بالمقام الأول بإنعدام الأمن والتهديدات المسلحة المتطرفة، وفرض الممارسات الدينية، ما أدى إلى انسحاب المعلمين ما أثر سلبا على تعليم الأطفال[3]. كما أن 25% من المرافق الصحية غائبة في الشمال.

– لم تتلق خطة الإستجابة لعام 2019 لمالي، سوى 52.5 مليون دولار من إجمالي 96.5 مليون دولار، أي حوالي 17,7% فقط[4]، وقد حث الأمين العام للحكومة على التوقيع على

[1]- UN Security Council ,Report of the secrutary -General on mali , S/2019/262, **op.cit,** pp9,11.

[2]-UN Security Council, Report of the secretary -General mali , S/2019/454, **op.cit**, p9.
[3]-UN Security Council, Report of the secretary -General on mali , S/2019/262**, op.cit**, p12.
[4]-UN Security Council, Report of the secretary -General on mali , S/2019/454, **op.cit**, p9.

البيان المشترك مع الممثل الخاص للأمين العام،والذي لا يزال معلقا مند أفريل 2016 وضرورة زيادة تنظيم جهود التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وإعتماد تشريعات تخطر جميع أشكال العنف الجنسي، وتمكين الضحايا من الوصول إلى العدالة والخدمات وتوسيع نطاق الدعم المتعلق بإعادة الإدماج الإجتماعي والإقتصادي، بدعوة الحكومة والجهات المانحة إلى أن تكفل إتاحة الموارد الكافية، من أجل إعطاء الأولوية للتحقيق في حالات العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيها[1].

[1]–الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، S/2018/250، **مرجع سابق**، ص.20.

خاتمة الفصل الثالث:

لقد حاولت مختلف المشاريع السلامية في مالي احلال السلام والقضاء على اللااستقرار مستخدمة وسائل واليات متعددة، تنوعت بين اللينة والصلبة، مستعيتة ببناء السلام الليبرالي القائم على نشر الديموقراطية وتحرير السوق، وفق الرؤية الغربية؛ والأمريكية تحديدا، نشر قيمها العولمية السائدة، دون مراعاة لخصوصية المجتمع المالي المختلفة كليا عن القيم الغربية وهذا ماخلق صعوبات في التطبيق لنظرياتها السلامية.

ما ولّد العديد من الانقسامات التي كرست الصراعات الطائفية والأيديولوجية، التي أبقت الدولة المالية رهينة العنف واللاأمن، وأثبتت النظرية الليبرالية فشلها في التطبيق إفريقيا، في جميع تجاربها وتدخلاتها، كما هو الحال في الصومال والسودان، ويبقى لها بعض النجاح المسجل في كوسوفو، نظرا لتشابه الظروف الغربية والتوجه الليبرالي المشترك.

الخاتمة

الخاتمة:

يعد السلام و بناءه من المطالب المهمة في عالم يشوبه النزاع والصراع و غياب أسباب الاستقرار ما حتم على الدول و المجتمعات البحث عن سبل ووسائل مساعدة على وضعه واستتبابه و المحافظة عليه ، و قد سعت مالي بعد عجزها عن إقامة سلام مستدام و دائم في ربوعها، والمؤثر على التنمية في مختلف ألمجالات الى الاستعانة بمصادر أجنبية لتحقيق هذا الهدف، سواء كانت إقليمية أو دولية ، مع التعهد بتطبيق ما تم التوصل إليه من التزامات و توصيات و فتح الباب أمام الوساطة و الدبلوماسية و الانفتاح على قيم حقوق الإنسان و الحريات و سيادة القانون و الديمقراطية و الذي لا يتأتى إلا عبر شراكات مختلف الفاعلين ، و مهندسي عمليات السلام.

لقد اعتمدت الأمم المتحدة في تشكيلها البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على مقاربة السلام الليبرالي كأساس نظرية يكون تطبيقه في مالي، إلماما بالنظرية والواقع لإيجاد الاستقرار وخلق حلول بين الأطراف المتنازعة ، وخلق جو من السلام بإقامة حكومة شرعية تتحمل مسؤولية بسط سيطرتها على أراضيها و إرجاع الثقة المسلوبة، و العيش المشترك بين طوائفها، محاولة دمج جميع العرقيات بإصلاح قطاع الأمن و تدريب القوات المالية و إمدادها بالسلاح و العتاد و التقنيات.

إن السلام الليبرالي لابد أن يولى أهمية قصوى للشراكات المتعددة بين فواعل بناء السلام في المنطلقة حيث تعددت المشاريع السلامية و وتنوعت فنجد فرنسا قد حملت لواء السلام لتحقيق الاستقرار معتمدة على مواردها ، عتادها و رؤيتها ،و علاقاتها الخاصة مع الحكومة المالية؛ حيث عملت كقوة ضاربة و منافسة للأمم المتحدة بتدخلاتها العسكرية، **الأولى سرفال** ؛التي أمدت مالي بالمعلومات الاستخباراتية و العسكرية ،لتليها **عملية برخان** العسكرية منذ 2014، موسعة نطاق تعاونها ميدانيا ،و المساهمة في تدريب و تجهيز الجيش المالي و تطوير آلياته في مكافحة الإرهاب.

و قد اعتمدت على جهود القوة الخماسية الإفريقية لدول الساحل، في إمدادها بالجنود و المشاة والمحاربين في الصفوف الأولى، لنقص العناصر الفرنسية من جهة،

ولمعرفة عناصرها بالظروف على بالأرض و قدرتها على التوغل و الانتشار و مواجهة الجماعات الإرهابية و ضرباتها.

على الرغم من الجهود المستحدثة و المبذولة في مالي من أجل بناء السلام،إلا أنه لا يزال هشا وغير موجود في أجزاء منها،ما فتح نقاشات حول ضرورة توضيح التقدم المحرز، ومدى نجاح المهمة من فشلها ، واثبات مسؤوليتها امام مجلس الآمن على الرغم مختلف التقارير الدورية عن مختلف انشطتها ومهامها وشراكاتها ونتائج تدخلاتها.

ان الظروف الداخلية بمالي منذ 2013،تعكس غياب الامن والسلام واستمرار للعمليات الارهابية ؛وغياب الاصلاحات السياسية والمؤسساتية والخدماتية الأمنية وفق رؤية محددة وواضحة ،وعدم قدرة قوات الدفاع والأمن والشرطة على ايجاد أ رضية صلبة للانطلاق من خلالها و التكفل بالعمليات السلامية دونما تدخل من مختلف الفواعل والشركاء تساعد من خلالها الدولة على بسط نفوذها وتحقيق استقرارها خاصة شمالا. وانعدام دليل ملموس علي تغيير إيجابي في المجتمع يعكس تطلعات المجتمع لإدارة الشؤون

المحلية ولإقليمية كالخدمات الاجتماعية الاساسية، كما ان العمل الارهابي في تزايد،واعتمادها الكامل علي الدعم الدولي سواء من المينوسما قوة الساحل او القوات الفرنسية عطل دور الحكومة في تحمل مسؤولياتها.

لقد ازداد انعدام الامن بشكل ملحوظ خلال العامين الاخيرين ؛وتجاوزت الحدود غدتها الازمات المتزايدة، وتداول الاسلحة ما زاد من القلق الدولي حول تاثيرها المباشر على المجال السياسي والاقتصادي ما فرض على الحكومة عام 2019؛ مواصلة تعزيز قيادتها في عملية التنفيذ، من خلال تطوير وتوسيع نهج شامل ؛ركزت فيه على ا نشاء وزارة السلام والمصالحة الوطنية ،واتخاذ تدابير اقوى لتقديم ألخدمات وحث الحركات على التخلي عن نهجها الإرهابي لتعزيز التقدم المحرز في عمليات نزع السلاح والتسريع وإعادة الادماج، وخلق مساحة للمعارضة والمجتمع المدنين بما في دلك اشراك الشباب والنساء والزعماء الدينيين ،والمساهمة في الاصلاحات الدستورية اللازمة، لتحقيق اهداف السلام الليبرالي

على الرغم من الجهود المالية المبذولة لبناء السلام،أنها تلاقي مجموعة من التحديات،

حالت دون بنائه فمشكلة التنسيق بين الفاعلين الدوليين على اختلاف توجهاتهم وأجنداتهم، وزيادة الاستثمار في السلام، فعل اتفاقيات واستراتيجيات الشركاء ،متجاوزة الالتزامات المحلية، ما أ نشا منافسة بين مختلف الوكالات والجهات، طارحة مشكلة التمويل والتبعية ، وانفاق الميزانية على المشاريع الثنائية دون ايلاء اهتمام باحتياجات المجتمع المحلي والرجوع الى الحكومة، مايصعب من ممارسة السلطة لدورها.

إضافة إلى التنسيق داخل و بين البعثات و المجتمع المدني، نجد مساهمة 24 بلدا في البعثة المتكاملة ؛متعددة التوجهات و الثقافات و الممارسات، أما عكسريا ؛ فإن غياب التنسيق بين مختلف القوى، كالعمليات الفرنسية و حساسيتها من العمليات الأممية، و افتقارها إلى قواعد بيانات فيما يخص الميزانية، و حصر خبراتها في الخارج ، جعلها غير شفافة وأ بعد المجتمع المحلي من حلقات المعلومات و الاتصالات الدولية، و طغيان المصالح الشخصية الضيقة على مصلحة مالي وشعبها.

تعد استراتيحية خروج البعثة المتكاملة من أهم الشواغل الرئيسية لعدم وجود استراتيجية خروج محددة وواضحة، حيث يخشى من توسع مهامها كما حدث مع نظيراتها المينوسكو، في جمهورية الكونغو ألديمقراطية وضعف نقل الآليات والخبرات الفنية و السياسية، بعد ما ترقب الماليون و الممثلون الإقليميون بشغف نتائجها منذ إنشاءها و ضرورة وضع نهاية لهذه المهمة، ووضع سيناريوهات سواء في حالة نجاح البعثة أو نجاحها الجزئي أو فشلها، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة النظر في تجارب البعثات الأخرى في مواجهة التحديات .

على الرغم من النتائج الملموسة و تقبل المجتمع الدولي و المحلي لدورها، إلا أن توقعات المجتمع المالي لاتتلاءم مع ما تم إنجازه، نظرا لعديد التحديات السياسية و المنهجية، و غياب عملية فعالة لحل الأزمة، على الرغم من استمرار البعثة في تطوير التوجه التشغيلي على نطاقها و القدرة على إشراك المجتمع المدني المحلي.

إن بناء المفهوم السائد لبناء السلام الحديث هو بناء السلام الليبرالي؛ المرتكز على نشر الديمقراطية و تحرير السوق، وفق رؤية غربية، متغربة عن القيم المحلية السائدة و استنساخ لما تم تطبيقه في الدولة الغربية، و قد فشل في التطبيق على مالي في إيقاء

التزاماته في تحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية و الاقتصادية، ووجب إعادة النظر في حيثيات أخذ الخصوصيات المجتمعية المحلية، خاصة لإفريقيا وسياقاتهما، القائم على تراثها العرقي المتراكم النابع من حكمتها ووعيها الطائفي، الذي لم يهمل المشاركة و المشاورة، قائم على الطبقية وفن الحكم القبلي العشائري، بالتركيز على الركائز و الأبعاد المتعددة ؛السياسية، والاجتماعية، الاقتصادية، الامنية والقانونية .

وهدا لن يتأتى إلا بإرساء نظام شرعي سياسي يمنع النكوص للنزاع مجددا وتوجيه كل الركائز والأبعاد لبناء الدولة وبناء السلام.

قائمة المراجع

المراجع:

أولا: العربية.

1-الكتب:

1- بورتشيل، سكوت وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة محمد حفار، القاهرة، سلسلة العلاقات الاجتماعية للباحثين، الطبعة الأولى، 2015.

2-بيليس، جون وسميت، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث (دبي، مركز الخليج للابحاث، الطبعة الأولى، 2004).

3-جيريه، فرونسوا، **الجيو سياسية الجديدة**، الحرب والسلم في وقتنا الحالي، ترجمة هلا امان الدين، (الرياض، دار لاروس، الطبعة الأولى، 2015).

4-حميد حسن العبنكي، طه وحسين زاير العقابي، نرجس، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، (بيروت، منشورات ضفاف، ط1، 2015).

5-سمبسون، سنثيا، أبو نمر، محمد، ليبلر، كلوديا، ويتني، ديانا، **المقاربات الإيجابية لبناء السلام**، ترجمة: فؤاد سروجي،(الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع ، 2007).

6- سن، أمارتيا، **السلام والمجتم الديموقراطي**، ترجمة: روزشوملي مصلح، (بيروت،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأولى،شباط،2016).

7-شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج والأدوات)**، (الجزائر دار هومة، 2002).

8-شيرك، ليزا، **ءاستراتيجيات بناء السلام،هل يمكن بناء السلام؟**، ترجمة هايدي جمال ووجدي وهبة، (جامعة الكوفة،سلسلة بناء السلام، د ط،د س ن).

9- غريفتس،مارتن وأوكلاهان ،تيري،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولي**،(دبي:مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى ،2008).

10- فيشر، مارتينا، **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والامكانيات والتحديات**، ترجمة يوسف حجازي، (مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، الطبعة الأولى، أكتوبر2006).

2-المجلات والدوريات:

1- ايدابير، أحمد، "التعدد الاتني والتحدي الأمني، دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963 إلى 2012"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد9، العدد2، (2007)، ص.255.

2- بن جيلالي، محمد أمين، "بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، دراسات سياسية، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (11 أكتوبر2016).

3-بو خرص، أنوار،" الجزائر والصراع في مالي"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، **الشرق الأوسط**، أكتوبر2012.

4-جبار جدوع، محمد، "دور عمليات حفظ السلام الدولية في تسوية النزاعات الدولية الداخلية"، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، (2015).

5-الحاج، العربي، "صيانة السلم والأمن الدوليين في إطار الأمم المتحدة"، **مجلة دراسات قانونية**، العدد 4، (2009).

6-حسين ذهب، مهدي ذهب، "الأبعاد الأمنية والسياسية للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الأزواد في مالي"، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، العدد 3، (يناير2013)، ص ص.245،244.

7-زروقة، إسماعيل، "الصراع على السلطة واشكالية بناء الدولة في الساحل الافريقي، دراسة حالة مالي"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة الجلفة، العدد الحادي عشر.

8-زهيرة، أميرة و عامر حاج، ميلود،" أزمة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال – مالي نودجا-"، **مجلة آفاق للعلوم**، جامعة الجلفة، العدد 10، جانفي 2015.

9-سعداوي، مهدي و بلخيري، فاروق،" دور التنمية الإنسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة عباس لغرور، العدد 10، (جوان 2018).

10- عباس، كمارا، "الحرب في شمال مالي: الخلفيات والمآلات"، **جامعة أفريقيا العالمية**، (أكتوبر 2017).

11- عكاب حسون، خالد وأنور أحمد، سالم، "المفهوم المعاصر لبناء السلام في إطار القانون الدولي الإنساني"، **مجلة جامعة تكرين للعلوم القانونية والسياسة**، المجلد 4، العدد 15، (2012).

12- غيث، مي، "بناء السلم في نظم ما بعد الثورات الشعبية: مصر نموذجا"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية**، (يناير 2015).

13-كونوار، إيفان، نزع السلاح التسريح وإعادة الإدماج، مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام، **معهد تدريب عمليات السلام**، يونيو 2009.

14-محي الدين يوسف، خولة،" دور الأمم المتحدة في بناء السلام"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 27، العدد الثالث، (2011).

15-مشرط، يحيى، "الأزمة في شمال مالي، وتداعياتها على منطقة الساحل الافريقي"، **الحوار المتوسطي**، المجلد9، العدد 2، (سبتمبر 2018).

16-منصر، جمال، "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات المفاهيم والنطاقات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 13، (2015).

1- المذكرات:

1- بويبية، نبيل، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، رسالة مقدمة للحصول على الماجيستير بالعلوم السياسية، ، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2007.

2- بويبية، نبيل، **الجزائر والمشاريع الاقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: التحديات والرهانات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3 ،2018/2017.

3- شليغم، عبير، **التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الافريقي: 2012-2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة الجزائر3، 2013.

4- صالحي، نصيرة، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام، دراسة حالة منظمة أوكسفام**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص حوكمة وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/ 2014.

5- لكمين، خيرة، **استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ –العراق نموذجا – 2003-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018/2017

2- الروابط الالكترونية:

1-Benjamin سنتان عن عملية سرفال، فاين الجيش المالي؟

http://www.essahra. net> archieve .2<ferm.

www.peacekeeping- un.org> ar> bulding. Rule of law

2-الأمم المتحدة، "مكتب دعم بناء السلام وسيادة القانون" متحصل عليه من الموقع:
https://www.un.org/peacebuilding/

3-الأمم المتحدة، "مكتب دعم بناء السلام وسيادة القانون" متحصل عليه من الموقع:
https://www.un.org/peacebuilding/

4-الأمم المتحدة، أجهزة مجلس الأمن الفرعية: عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية وبعثات بناء السلام، متحصل عليها من الموقع: www.Un.Org 17-03714.part10 // https يوم 1 أفريل 2019 ،الساعة،16:17.

5-الأمم المتحدة، لجة بناء السلام، متحصل عليه من الموقع: https://www.un.org/peacebuilding/phso

6-الأمم المتحدة، لجة بناء السلام، متحصل عليه من الموقع: https://www.un.org/peacebuilding/phso

7-الأمم المتحدة، مجلس الأمن: تطبيق النقاط الأساسية لاتفاق السلام في مالي، أدرج يوم 29 أكتوبر 2019، تم التحصل عليه من الموقعhttp:// www.aps. Dz> monde يوم 12/05/ 2019، الساعة 15:09.

8-بن نهار، نايف، في نقد نظرية السلام الديمقراطي، تم التحصل عليه من الموقع: www.wa3efondation.Net، يوم 12.02.2019، الساعة 20: 20.

9-دعم سيادة القانون، تم التحصل عليه من الموقع :

10-زيدان، ليث، ماذا يقصد بالسلام الديمقراطي؟ متحصل عليه من الموقع: m-ahewar.org، اضطلع عليه: 2019.01.05

11-شليغم، عبير، " التدخل الفرنسي في مالي: البعد الكولونيالي تجاه إفريقيا "،المركز العربي للبحوث والدراسات، متحصل عليه من الموقع: http://www.acrseg.org، يوم 27.03.2019،الساعة،15:28.

12-صديق عبد الله، معتصم، نظريات العلاقات الدولية: السلام الديمقراطي (السلام الليبرالي)، تم التحصل عليه من الموقع: www.civivegypte.org يوم 24.01.2019، الساعة 14:20.

13-عبد الشافي، عصام، "التداعيات الاقتصادية للأزمة في مالي "، مجلة قراءات افريقية، تم التحصل عليه من الموقعhttp://www.quiraatafriquan.com، يوم:12.12.2018، الساعة،16:20.

14-فيانكان باكونغا، كاترين، قرار تاريخي لحماية التراث الثقافي، تم التحصل عليه من الموقع https:// www.ar.unisco.org >courier>qrr-trkh. يوم 9 /2019/06، الساعة 15:15.

15-القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل، متحصل عليه من الموقع:http://www.dz.diplomatie gouv. Fr.le sahel يوم 1/05/ 2019، الساعة 17:58.

16-القوة المشتركة لدول الساحل: اعتماد القرار 2391، متحصل عليه من الموقع:

17-كتيلة، ديمة، ملف إعادة الاعمار: هل انتهت حقبة "السلام الليبرالي؟"، أضطلع عليه يوم:12.01.2019، على الساعة 10:15، من الموقع: www. Kassion. Ong. 10142016.

18- مجلس الأمن يؤكد على التعجيل في تطبيق اتفاق السلام لحل الأزمة في مالي، متحصل عليه من الموقع http://www.aps.dz. Monde> 68842, 2019.03.26.

19- مجلس الأمن يؤكد على التعجيل في تطبيق اتفاق السلام لحل الأزمة في مالي، متحصل عليه من الموقع .http://www.aps.dz. Monde> 68842, 2019.03.26.

20-مرواني، محمد، السلام الليبرالي وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في افريقيا، لجنة بناء السلم: مسارات التطور والمقاربات، المركز العربي الديمقراطي،متحصل عليه من الموقع:https://democraticac.de

21-مقاتل من الصحراء، متحصل عليه من الموقع: almaquatil .www.maqatel.com//https، يوم:10.04.2019،الساعة:00:06.

22-موسوعة وكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/

23-مينوسما، بيان حقائق: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، متحصل عليه من الموقع :.minusma /Un .peace keeping // :https، يوم:20.04.2019، الساعة:11:00

24- مينوسما، بيان حقائق: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، متحصل عليه من الموقع : minusma /Un .peace keeping // :https ، يوم:20.04.2019،الساعة: 11:00.

25-نظير، مروة، **بيئات أكثر عنفا، ستة تحديات أمام عمليات حفظ السلام في العالم**، تم التحصل عليه من الموقع: https: //www. Blogs, cnc. Org> 2019/03/06 يوم 21/ 05/ 2019، الساعة 10:20.

3- القرارات والتقارير:

1- الأمم المتحدة: تقرير البشير الإبراهيمي رقم: (809/ 2000/ S. 305/ 55/ A)، أوت 2006.

2- الأمم المتحدة، (قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1645 ،الجلسة رقم5335، ديسمبر 2005).

3- الأمم المتحدة، القرار 2100 (2013)، المؤرخ في 25 أفريل 2013، المنشئ للبعثة المتكاملة.

4- الأمم المتحدة، القرار 2227 (2015)، المؤرخ في 29 جوان 2015، المنعقدة في الجلسة رقم 7474.

5- الأمم المتحدة، تقرير المعهد الإقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، المنعقد يومي 25و26 أكتوبر2015، رقم:E/CN/2015/08/1556/989.

6- الأمم المتحدة، رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، (1038/ 2015/ S)،24ديسمبر2015.

7- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام رقم 69/984/ A، الدورة التاسعة والستون، الفقرة أ.

8- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل رقم: S/393/354/،14جانفي 2013.

9- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، S/2018/250، 23مارس 2018.

10-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام، رقم:2012 /2056 /S/DES، المؤرخ في:5جويلية2012.

11-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العلم عن الحالة في مالي، 811/ 2017/ S.

12-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رقم: 68981 .S/PV- الحرب في مالي.

13-الأمم المتحدة،" لجنة بناء السلام"، (قرار الجمعية العامة رقم: 60/80/ A/RES، الدورة 60، ديسمبر2005).

14-بناء على القرار 2164 (2014)، المتخذ من طرف مجلس الأمن، المنعقد في 25 جوان 2014، (2164/ S/Des).

15-رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين في الأمم المتحدة، رقم:199/ 2015/ S، بتاريخ 20 مارس 2015.

ثانيا: الأجنبية.

1- الكتب:

1- Autin, Jemmy et Divin, charlotte, Tawards local awnerhip of international Intervenions in mali,GPPAC policy note,issue 1,Austrian, June 2017.
2- Haris, Perter and Relly, Ben, Democracy and deep-rooted conflict: options for negotiators,(swden,Hand book series international idea,1998).
3- Won jeomg, Ho, peace binlding in post conflict societies: strategy and process,(usa,L ynne Rienner publichers,2005).
4- ZamBakari, Christopher, **challenges of liberal peace and state bulding in divided** socieeties, (Zurich,Center for security studies ETH, 2mars 2017).

2-الدوريات والمجلات:

1- Appliquer les Recommandatiomos du HIPPO an mali: Vers des mandates Stnategiques, hiérarchise et ord onnancés, juin 2017.
2- Contry Program Document,2017-2022,Denmark, Mali Partner ship,Draft Version,21 october 2016.
3- Frueh, Susan, Cas Study: Lessons learned from Mali, Evaluation office, UNISCO, Internal Oversight services ios/evs/pi/159, april 2017.
4- Loretzen, Jemny, **Woumen and the peace process in mal**i, Prio center on gender, Peace and Securty Oslo norway, 02/ 2017.
5- The Carter Center ,Rapport de l'observateur Independent, ,18 février2019.
6- Usaid mali, Peace Demoracy, and Governance program overview.

3-الروابط:

1- Accès a la justice: **la minsma proment une meilleure Assistanc juridique a la population**, http: //minusma. Unmission. org. 4 juin 2019.
2- Charbonneau, Bruno, and M, Jonathan. sears, Fighting orliberal peace in mail? The limits of international Military intervention, Journal of intervention and statelrnlding, 2014(accessed), https://dx. Doi. Org/10.1080/ 17502977. 2014. 930221,p17.
3- Cultural Heritage/ minusma,(accessed), https:// www: minusma. Un mission.org
4- De coning, Cedric, **Adaptive Peace bilding, Iinternational Affairs**,Volume 94, issue2, march 2018,pages 301,317, accessed,https ://doi. Org/10.1093/ia/ii7251
5- De la résolution 2423 renouvelant le mandat de minusma Declaration de M. Jean Yves. Le Drian , ministre de l'europe et des affaris Etrangéres. http://dz.anba France. Org [adoption.
6- Nickels, Benjamin, Algeria's Role in African Seanrity, carengie Endoument for International Peace, April 03, 2014, (accessed), http:// carengieendoument .org. sada.
7- UN Conseil de Sécurité ,Mali: **Evaluation de la Minusma**, http://www.rai. Fr. > afrique 2017 0400è, le 12.05.2019. 17h48.
8- UN Conseil de Sécurité ,Mali: **Evaluation de la Minusma**, http://www.rai. Fr. > afrique 2017 0400è, le 12.05.2019. 17h48.

4-القرارات والتقارير:

1- UN Conseil De sécurité**, Rapport du secrétaire général,** S/2019/207 ,5mars 2019.
2- UN Security Concil ,Report of secretary-General on the situation on Mali,S/2019/454.
3- UN Security Concil ,Report of secretary-General on the situation on Mali;S/2019/262,26mars2019.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: بناء السلام الليبرالي: مدخل مفاهيمي ونظري	
تمهيد	22
المبحث الأول: مفهوم بناء السلام والمفاهيم المرتبطة به	23
المطلب الأول: مفهوم بناء السلام.	23
المطلب الثاني: المفاهيم ذات العلاقة والمشابهة لبناء السلام	26
1-حفظ السلام	26
2-صنع السلام	28
3-فرض السلام	28
4-الدبلوماسية الوقائية	29
5-إعادة الاعمار	30
المبحث الثانى: ماهية بناء السلام الليبرالي :المفهوم والمجالات	32
المطلب الأول: مفهوم بناء السلام الليبرالي	32
المطلب الثاني: مجالات بناء السلام	36
1-بناء الدولة ومؤسساتها	36
2-المجال الاقتصادي	38
3-دور الاعلام والاتصال	39
4-التنمية الاجتماعية والنفسية	40
5-المجال الأمني والقانوني	42
المبحث الثالث: فواعل بناء السلام الليبرالي في الأمم المتحدة	43

المطلب الأول: لجنة بناء السلام	43
المطلب الثاني: مكتب دعم بناء السلام	46
المطلب الثالث: صندوق بناء السلام	47
المبحث الرابع: الإطار النظري لبناء السلام	48
المطلب الأول: نظرية السلام الليبرالي	48
المطلب الثاني: المقاربة النقدية لبناء السلام	51
المطلب الثالث: المقاربات النظرية الأخرى المفسرة لبناء السلام	54
1-مقاربة تحويل النزاع لبناء السلام	54
2-مقاربة البحث التقديري لبناء السلام	56
3-مقاربة الأثر الجماعي لبناء السلام	58
خاتمة الفصل الأول	61
الفصل الثاني: بناء السلام الليبرالي في مالي: دراسة في برامج الأمم المتحدة	
تمهيد:	63
المبحث الأول: تحديات بناء السلام في مالي	64
المطلب الأول: أزمة بناء الدولة (الدولة الفاشلة)	64
أ-أزمة الهوية والاندماج الوطني	64
ب- أزمة الشرعية	67
المطلب الثاني: تنامي المجموعات الإرهابية	69
أ-تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	69
ب- الموقعون بالدم (ديسمبر 2012)	69
ج- حركة أنصار الدين (ديسمبر 2014)	70
د- حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا ومالي	70
هـ- الحركة الوطنية لتحرير الازواد	71

و- الحركات الأزوادية الأخرى	72
لمطلب الثالث: االجريمة المنظمة	73
أ-التجارة غير المشروعة	73
1-تجارة المخذرات (والمؤثرات العقلية)	73
2-الاتجار غير المشروع بالأسلحة	74
3-الإتجار غير المشروع في النساء والأطفال	74
4-تبييض الأموال	75
ب- تمويل الجماعات الإرهابية	75
ج- الهجرة غير الشرعية	75
المبحث الثاني: المرجعية القانونية لبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي	76
المطلب الأول: الإرهاصات الأولية لإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي	76
1-قرار مجلس الأمن رقم 2056	77
2-قرار مجلس الأمن 2085 (2012)	77
3-قرار مجلس الأمن رقم 2071 (2012)	78
المطلب الثاني: تشكيل وعمل لجنة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	81
1- إجراءات قبل انشاء البعثة	82
2- إنشاء البعثة المتكاملة	83
المبحث الثالث: مهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	84

المطلب الأول: تحقيق الإستقرار ودعم تنفيذ خريطة الطريق(المهام السياسية والأمنية)	85
المطلب الثاني: توفير حماية المدنيين وحقوق الإنسان والعدالة والتراث	88
المطلب الثالث: المهام المنوطة بالبعثة المتكاملة بعد تمديد ولاية البعثة.	92
المبحث الرابع: التعاون المشترك بين البعثة وباقي البعثات والفواعل في منطقة الساحل الإفريقي	96
المطلب الأول: التعاون الإفريقي في مالي	96
أ- القوة المشتركة لدول الساحل (المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل)	96
ب- الإتحاد الإفريقي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا	98
ج- المنطقة المغاربية	100
المطلب الثاني: التعاون بين البعثة والدول الأوروبية في مالي.	101
أ- الدور الفرنسي	101
ب- الاتحاد الأوربي	103
خاتمة الفصل الثاني	104
الفصل الثالث: تقييم بناء السلام الليبرالي في مالي	
تمهيد	106
المبحث الأول: تقييم بناء السلام على ضوء النظريات المفسرة	107
المطلب الأول: على ضوء مقاربة بناء السلام الليبرالي	107
المطلب الثاني: النظرية النقدية لبناء السلام	110
المطلب الثالث: نظرية التغيير في بناء السلام	113
المبحث الثاني: تقييم بناء السلام في الجانب السياسي والمؤسساتي	116
المطلب الأول: تقييم بناء السلام في الجانب السياسي	116
المطلب الثاني: تقييم بناء السلام في الجانب المؤسساتي	123

المبحث الثالث: تقييم بناء السلام في جوانب الدفاع والأمن	127
المطلب الأول: الإنجازات على أرض الواقع في مالي	127
المطلب الثاني: معوقات تحقيق السلام في جوانب الدفاع والأمن	129
المبحث الرابع: تقييم بناء السلام في مجالات ا لتنمية الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية	134
المطلب الأول: تقييم بناء السلام في المجال الإقتصادي والإجتماعي	134
المطلب الثاني: تقييم بناء السلام في المجال الثقافي	138
المبحث الخامس: تقييم بناء السلام في جوانب المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية	143
المطلب الأول: تقييم بناء ا لسلام في جوانب ا لمصالحة والعدالة	143
المطلب الثاني: تقييم بناء السلام في القضايا الإنسانية	148
خاتمة الفصل الثالث	154
الخاتمة	156
قائمة المراجع	161
فهرس المحتويات	167